قانون المحاكم الإدارية

بالتعاون مع شركة juris GmbH - www.juris.de

تاريخ التحرير: ١٩٧٦/٥/٢٥

اقتباس كامل:

«قانون المحاكم الإدارية بالصيغة المعلنة في الجريدة الرسمية الاتحادية بتاريخ ١٩ مارس/آذار ١٩٩١ (الجزء الأول، ص. ٦٨٦) والذي تم تعديله للمرة الأخيرة بواسطة المادة (٣) من القانون الصادر في الجريدة الرسمية الاتحادية بتاريخ ١٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦ (الجزء الأول، ص. ٢٢٥٨)»

الحالة: تمت إعادة الصياغة في الإعلان الصادر بتاريخ ١٩٩١/٣/١٩ (ص. ٦٨٦)

آخر تعديل بواسطة المادة (٣) من القانون الصادر بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٣ (ص ٢٢٥٨)

الباب الاول **نظام المحاكم** **الفصل الاول** **المحاكم**	**Teil I** **Gerichtsverfassung** **1. Abschnitt** **Gerichte**
مادة ١ يمارس القضاء الإداري من قبل محاكم مستقلة ومنفصلة عن الدوائر التنفيذية.	**§ 1** Die Verwaltungsgerichtsbarkeit wird durch unabhängige, von den Verwaltungsbehörden getrennte Gerichte ausgeübt.
مادة ٢ يتكون القضاء الإداري في الولايات من المحاكم الإدارية ومحكمة استئناف واحدة لكل ولاية وعلى المستوى الإتحادي المحكمة الإدارية الإتحادية ومقرها مدينة لايبزغ.	**§ 2** Gerichte der Verwaltungsgerichtsbarkeit sind in den Ländern die Verwaltungsgerichte und je ein Oberverwaltungsgericht, im Bund das Bundesverwaltungsgericht mit Sitz in Leipzig.
مادة ٣ (١) ينظم بقانون: ١. إنشاء وحل المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف ٢. نقل مقر المحكمة ٣. تغيير التقسيمات الإدارية التابعة للمحكام ٤. إناطة مجالات معينة لمحاكم التقسيمات الإدارية إلى محكمة إدارية واحدة	**§ 3** (1) Durch Gesetz werden angeordnet 1. die Errichtung und Aufhebung eines Verwaltungsgerichts oder eines Oberverwaltungsgerichts, 2. die Verlegung eines Gerichtssitzes, 3. Änderungen in der Abgrenzung der Gerichtsbezirke, 4. die Zuweisung einzelner Sachgebiete an ein Verwaltungsgericht für die Bezirke mehrerer Verwaltungsgerichte, 4a) die Zuweisung von Verfahren, bei denen sich die örtliche Zuständigkeit nach § 52 Nr. 2 Satz 1, 2 oder 5 bestimmt, an ein anderes

٤أ. إناطة المجالات المحدد إختصاصها المحلي وفقاً للمادة ٣٤ رقم ٢ الجملة ١ أو ٢ أو ٥ إلى محكمة إدارية أخرى أو محاكم إدارية عدة للولاية ٥. إنشاء هيئات قضائية مفردة للمحكمة الإدارية أو مجالس قضائية مفردة لمحكمة الإستئناف الإدارية في أماكن أخرى ٦. إحالة القضايا الملحقة والتي تنظمها النقاط رقم ١و٣ و٤ و٤أ إلى محكمة أخرى إن لم تنظم القواعد السابقة دائرة الإختصاص. (٢) يحق للولايات الإتفاق على إنشاء محكمة مشتركة أو هيئة مقررة مشتركة أو الإتفاق على توسيع التقسيمات الإدارية للمحاكم عبر حدود الولايات أيضاً فيما يتعلق بإختصاصات معينة دون غيرها.	Verwaltungsgericht oder an mehrere Verwaltungsgerichte des Landes, 5. die Errichtung einzelner Kammern des Verwaltungsgerichts oder einzelner Senate des Oberverwaltungsgerichts an anderen Orten, 6. der Übergang anhängiger Verfahren auf ein anderes Gericht bei Maßnahmen nach den Nummern 1, 3, 4 und 4a, wenn sich die Zuständigkeit nicht nach den bisher geltenden Vorschriften richten soll. (2) Mehrere Länder können die Errichtung eines gemeinsamen Gerichts oder gemeinsamer Spruchkörper eines Gerichts oder die Ausdehnung von Gerichtsbezirken über die Landesgrenzen hinaus, auch für einzelne Sachgebiete, vereinbaren.
مادة ٤ تسري على محاكم القضاء الإداري أحكام البند الثاني من قانون نظام المحاكم مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال ويعين الأعضاء بالإشتراك مع ثلاثة نواب من الهيئة المقررة وفقاً للمادة ٩٩ فقرة ٢ هيئة الرئاسة لمدة أربع سنوات. شرط أن يكون الأعضاء ونوابهم قضاة مدى الحياة.	**§ 4** Für die Gerichte der Verwaltungsgerichtsbarkeit gelten die Vorschriften des Zweiten Titels des Gerichtsverfassungsgesetzes entsprechend. Die Mitglieder und drei Vertreter des für Entscheidungen nach § 99 Abs. 2 zuständigen Spruchkörpers bestimmt das Präsidium jeweils für die Dauer von vier Jahren. Die Mitglieder und ihre Vertreter müssen Richter auf Lebenszeit sein.
مادة ٥ (١) تتألف المحكمة الإدارية من رئيس المحكمة ورؤساء الهيئات القضائية وعدد كاف من القضاة الآخرين. (٢) تتشكل لدى المحاكم الإدارية هيئات قضائية. (٣) تفصل الهيئة القضائية للمحكمة الإدارية في القضايا وتتألف من ثلاث قضاة مهنيين وقاضيين غير محترفين، إن لم تفوض القضية لقاض واحد للبت فيها. لا يشارك القضاة الفخريون في اتخاذ القرارات (المادة ٨٤) خارج نطاق المداولة الشفوية.	**§ 5** (1) Das Verwaltungsgericht besteht aus dem Präsidenten und aus den Vorsitzenden Richtern und weiteren Richtern in erforderlicher Anzahl. (2) Bei dem Verwaltungsgericht werden Kammern gebildet. (3) Die Kammer des Verwaltungsgerichts entscheidet in der Besetzung von drei Richtern und zwei ehrenamtlichen Richtern, soweit nicht ein Einzelrichter entscheidet. Bei Beschlüssen außerhalb der mündlichen Verhandlung und bei Gerichtsbescheiden (§ 84) wirken die ehrenamtlichen Richter nicht mit.
مادة ٦ (١) ينبغي للهيئة القضائية للمحكمة الإدارية أن تحيل المنازعة إلى أحد أعضائها ليفصل فيها كقاضٍ وحيد إذا:	**§ 6** (1) Die Kammer soll in der Regel den Rechtsstreit einem ihrer Mitglieder als Einzelrichter zur Entscheidung übertragen, wenn

١. لم تكن القضية على درجة غير معتادة من الصعوبة من حيث الوقائع أو القانون و ٢. لم يكن للفصل في القضية أهمية قانونية فارقة. لايجوز للقاضي المعين قيد الإختبار أن يكون القاضي الوحيد لقضية خلال السنة الأولى من خدمته. (٢) لايجوز إحالة المنازعة إلى القاضي الوحيد إذا كانت المرافعة الشفوية قد بدأت أمام هيئة القضاء الإداري ويستثنى من ذلك المنازعات التي صدر بشأنها حكم مشروط أو حكم جزئي أو حكم عارض. (٣) يحق للقاضي الوحيد إعادة المنازعة إلى الهيئة القضائية بعد سماع الأطراف إذا طرأ تغيير جوهري لموضوع المنازعة يستنبط منه أن المنازعة لها أهمية فارقة وتظهر صعوبة خاصة من حيث الوقائع أو تأويل القانون ولا يجوز إحالة المنازعة مجدداً الى القاضي الوحيد. (٤) تكون القرارات وفق الفقرة ١ و٣ قطعية ولا يجوز تعليل الطعن بالإمتناع عن الإحالة.	1. die Sache keine besonderen Schwierigkeiten tatsächlicher oder rechtlicher Art aufweist und 2. die Rechtssache keine grundsätzliche Bedeutung hat. Ein Richter auf Probe darf im ersten Jahr nach seiner Ernennung nicht Einzelrichter sein. (2) Der Rechtsstreit darf dem Einzelrichter nicht übertragen werden, wenn bereits vor der Kammer mündlich verhandelt worden ist, es sei denn, daß inzwischen ein Vorbehalts-, Teil- oder Zwischenurteil ergangen ist. (3) Der Einzelrichter kann nach Anhörung der Beteiligten den Rechtsstreit auf die Kammer zurückübertragen, wenn sich aus einer wesentlichen Änderung der Prozeßlage ergibt, daß die Rechtssache grundsätzliche Bedeutung hat oder die Sache besondere Schwierigkeiten tatsächlicher oder rechtlicher Art aufweist. Eine erneute Übertragung auf den Einzelrichter ist ausgeschlossen. (4) Beschlüsse nach den Absätzen 1 und 3 sind unanfechtbar. Auf eine unterlassene Übertragung kann ein Rechtsbehelf nicht gestützt werden.
مادة ٧ و٨ (ألغيتا)	**§§ 7 bis 8 (weggefallen)**
مادة ٩ (١) تتألف محكمة الإستئناف الإدارية من رئيس المحكمة ورؤساء الهيئات القضائية وعددٍ كافٍ من القضاة. (٢) تتشكل لدى محكمة الإستئناف الإدارية دوائر قضائية. (٣) تصدر الدوائر القضائية أحكام محكمة الإستئناف بعضوية ثلاثة قضاة ويمكن لقانون الولاية أن يفرض عضوية خمسة قضاة، منهم اثنين غير محترفين، للفصل في القضايا. بالنسبة للقضايا الواقعة في نطاق المادة ٤٨ الفقرة ١ يمكن فرض دوائر مكونة من خمسة قضاة وقاضيين غير محترفين. لا يسري النصف الثاني من الجملة الأولى ولا تسري الجملة الثانية على القضايا الواقعة في نطاق المادة ٩٩ فقرة ٢.	**§ 9** (1) Das Oberverwaltungsgericht besteht aus dem Präsidenten und aus den Vorsitzenden Richtern und weiteren Richtern in erforderlicher Anzahl. (2) Bei dem Oberverwaltungsgericht werden Senate gebildet. (3) Die Senate des Oberverwaltungsgerichts entscheiden in der Besetzung von drei Richtern; die Landesgesetzgebung kann vorsehen, daß die Senate in der Besetzung von fünf Richtern entscheiden, von denen zwei auch ehrenamtliche Richter sein können. Für die Fälle des § 48 Abs. 1 kann auch vorgesehen werden, daß die Senate in der Besetzung von fünf Richtern und zwei ehrenamtlichen Richtern entscheiden. Satz 1 Halbsatz 2 und Satz 2 gelten nicht für die Fälle des § 99 Abs. 2.
مادة ١٠ (١) تتألف المحكمة الإدارية الإتحادية من رئيس المحكمة ورؤساء مجالسها القضائية وعددٍ كافٍ من القضاة.	**§ 10** (1) Das Bundesverwaltungsgericht besteht aus dem Präsidenten und aus den Vorsitzenden Richtern und weiteren Richtern in erforderlicher Anzahl. (2) Bei dem Bundesverwaltungsgericht

(٢) تتشكل لدى المحكمة الإدارية الإتحادية دوائر قضائية. (٣) تصدر الدوائر القضائية أحكام المحكمة الإدارية الإتحادية بعضوية خمسة قضاة وتصدر القرارات الصادرة خارج نطاق المرافعات الشفوية بعضوية ثلاث قضاة.	werden Senate gebildet. (3) Die Senate des Bundesverwaltungsgerichts entscheiden in der Besetzung von fünf Richtern, bei Beschlüssen außerhalb der mündlichen Verhandlung in der Besetzung von drei Richtern.
مادة ١١ (١) تتشكل لدى المحكمة الإدارية الإتحادية الدائرة القضائية العليا. (٢) للدائرة القضائية العليا القرار عندما تريد إحدى الدوائر القضائية أن تحيد عن مسألة قانونية كانت قد قررت مسبقاً من قبل دائرة قضائية أو دائرة قضائية عليا أخرى. (٣) لاتجوز الإحالة الى الدائرة القضائية العليا للفصل في النزاع إلا إذا كانت الدائرة القضائية التي يراد الإحادة عن قرارها قد بينت أنها متمسكة برأيها القانوني بناءً على سؤال كان قد وجه لها من قبل مجلس القرار. وإذا كانت الدائرة التي يراد الإحادة عن قرارها قد فقدت صلاحيتها بموجب تغيير اللائحة الداخلية لتوزيع القضايا فتحل محلها الدائرة التي تتولى القضية وفقاً للائحة الداخلية لتوزيع القضايا والتي تكون مختصة بالقضية التي قرر الإحادة عنها وتنعقد وتبت الدائرة المعنية بخصوص السؤال والإجابة بالعضوية المقتضاة للإنعقاد والفصل في الاحكام. (٤) للدائرة المقررة إمكانية إحالة الفصل في مسألة ذات أهمية فارقة إلى الدائرة القضائية العليا إن رأت اقتضائها لتطوير القانون أو لضمان قرار قضائي موحد. (٥) تتألف الدائرة القضائية العليا من الرئيس وقاضٍ واحدٍ من كل دائرة تمييزلا يترأس الرئيس جلساتها. إذا لم تتم الإحالة من قبل دائرة تمييز بل من غيرها أو إذا أريد الإحادة عن قرار هذه الدائرة فيجب أن ينوب عنها أحد أعضائها في الدائرة القضائية العليا. إذا وقع لدى الرئيس مانع يحول دون مشاركته في الدائرة القضائية العليا فيحل محله أحد قضاة الدائرة التي ينتمي إليها. (٦) ينصب الأعضاء والنواب من قبل الرئاسة لمدة سنة مالية. ويسري هذا على عضو الدائرة الأخرى الذي تنص عليه الفقرة ٥ جملة ٢ وعلى نائبه. يترأس الدائرة القضائية العليا رئيس المحكمة وإذا وقع لديه مانع يحول دون مشاركته فيترأس الدائرة العضو الأقدم في الخدمة. في حالة تعادل الأصوات يحسم صوت الرئيس الأمر.	**§ 11** (1) Bei dem Bundesverwaltungsgericht wird ein Großer Senat gebildet. (2) Der Große Senat entscheidet, wenn ein Senat in einer Rechtsfrage von der Entscheidung eines anderen Senats oder des Großen Senats abweichen will. (3) Eine Vorlage an den Großen Senat ist nur zulässig, wenn der Senat, von dessen Entscheidung abgewichen werden soll, auf Anfrage des erkennenden Senats erklärt hat, daß er an seiner Rechtsauffassung festhält. Kann der Senat, von dessen Entscheidung abgewichen werden soll, wegen einer Änderung des Geschäftsverteilungsplanes mit der Rechtsfrage nicht mehr befaßt werden, tritt der Senat an seine Stelle, der nach dem Geschäftsverteilungsplan für den Fall, in dem abweichend entschieden wurde, nunmehr zuständig wäre. Über die Anfrage und die Antwort entscheidet der jeweilige Senat durch Beschluß in der für Urteile erforderlichen Besetzung. (4) Der erkennende Senat kann eine Frage von grundsätzlicher Bedeutung dem Großen Senat zur Entscheidung vorlegen, wenn das nach seiner Auffassung zur Fortbildung des Rechts oder zur Sicherung einer einheitlichen Rechtsprechung erforderlich ist. (5) Der Große Senat besteht aus dem Präsidenten und je einem Richter der Revisionssenate, in denen der Präsident nicht den Vorsitz führt. Legt ein anderer als ein Revisionssenat vor oder soll von dessen Entscheidung abgewichen werden, ist auch ein Mitglied dieses Senats im Großen Senat vertreten. Bei einer Verhinderung des Präsidenten tritt ein Richter des Senats, dem er angehört, an seine Stelle. (6) Die Mitglieder und die Vertreter werden durch das Präsidium für ein Geschäftsjahr bestellt. Das gilt auch für das Mitglied eines anderen Senats nach Absatz 5 Satz 2 und für seinen Vertreter. Den Vorsitz im Großen Senat führt der Präsident, bei Verhinderung das dienstälteste Mitglied. Bei Stimmengleichheit gibt die Stimme des Vorsitzenden den Ausschlag.

(٧) تفصل الدائرة القضائية العليا في المسائل القانونية فقط ولها ان تقرر دون مرافعة شفوية ويكون قرارها في القضية ملزماً للدائرة المقررة.	(7) Der Große Senat entscheidet nur über die Rechtsfrage. Er kann ohne mündliche Verhandlung entscheiden. Seine Entscheidung ist in der vorliegenden Sache für den erkennenden Senat bindend.
مادة ١٢ (١) تسري أحكام المادة ١١ على محكمة الإستئناف الإدارية مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال إذا كانت تفصل بشكل قطعي في مسألة قانونية وفقاً لقانون الولاية. يحل محل المجالس التمييزية مجالس محاكم الإستئناف المنشئة وفق هذا القانون. (٢) إذا كانت محكمة الإستئناف الإدارية مؤلفة من مجلسين استئنافيين فقط فتحل المجالس المتحدة محل الدائرة القضائية العليا. (٣) يجوز أن يتغير تركيب الدائرة القضائية العليا وفقاً لقانون الولاية.	**§ 12** (1) Die Vorschriften des § 11 gelten für das Oberverwaltungsgericht entsprechend, soweit es über eine Frage des Landesrechts endgültig entscheidet. An die Stelle der Revisionssenate treten die nach diesem Gesetz gebildeten Berufungssenate. (2) Besteht ein Oberverwaltungsgericht nur aus zwei Berufungssenaten, so treten an die Stelle des Großen Senats die Vereinigten Senate. (3) Durch Landesgesetz kann eine abweichende Zusammensetzung des Großen Senats bestimmt werden.
مادة ١٣ تؤسس في كل محكمة دائرة قلم كتاب المحكمة بعدد كاف من الموظفين.	**§ 13** Bei jedem Gericht wird eine Geschäftsstelle eingerichtet. Sie wird mit der erforderlichen Anzahl von Urkundsbeamten besetzt.
مادة ١٤ تُلزم جميع المحاكم والدوائر الرسمية بتقديم المساعدة القانونية والرسمية لمحاكم القضاء الإداري.	**§ 14** Alle Gerichte und Verwaltungsbehörden leisten den Gerichten der Verwaltungsgerichtsbarkeit Rechts- und Amtshilfe.
الفصل الثاني **القضاة**	**2. Abschnitt** **Richter**
مادة ١٥ (١) يعين القضاة مدى الحياة إذا لم تحكم المواد ١٦ و١٧ بغير ذلك. (٢) (ألغيت) (٣) يجب أن يكون القاضي لدى المحكمة الإدارية الإتحادية قد أتم سن الخامسة والثلاثين.	**§ 15** (1) Die Richter werden auf Lebenszeit ernannt, soweit nicht in §§ 16 und 17 Abweichendes bestimmt ist. (2) (weggefallen) (3) Die Richter des Bundesverwaltungsgerichts müssen das fünfunddreißigste Lebensjahr vollendet haben.

مادة ١٦ يجوز انتداب قضاة معينين لمدى الحياة ومنتسبين لمحاكم أخرى أو أساتذة قانون جامعيين كقضاة لدى محكمة الإستئناف الإدارية ولدى المحكمة الإدارية لمدة محددة لاتقل عن سنتين ولا تزيد عن مدة الخدمة المتبقية لهم في وظيفتهم.	**§ 16** Bei dem Oberverwaltungsgericht und bei dem Verwaltungsgericht können auf Lebenszeit ernannte Richter anderer Gerichte und ordentliche Professoren des Rechts für eine bestimmte Zeit von mindestens zwei Jahren, längstens jedoch für die Dauer ihres Hauptamts, zu Richtern im Nebenamt ernannt werden.
مادة ١٧ يجوز كذلك استخدام القضاة التاليين لدى المحكمة الإدارية: ١. القضاة قيد الإختبار ٢. القضاة المنتدبين بحكم التكليف ٣. القضاة لمدة محددة	**§ 17** Bei den Verwaltungsgerichten können auch folgende Richter verwendet werden: 1. Richter auf Probe, 2. Richter kraft Auftrags und 3. Richter auf Zeit.
مادة ١٨ لتغطية النقص العابر للقضاة يجوز تعيين الموظف مدى الحياة الحائز على التأهيل لممارسة وظيفة القاضي كقاضٍ لمدة محددة لاتقل عن سنتين ولا تزيد عن مدة الخدمة المتبقية له في وظيفته. هنا تطبق أحكام المادة ١٥ الفقرة ١ الجملة ١و٣ والفقرة ٢ من قانون القضاة الألماني.	**§ 18** Zur Deckung eines nur vorübergehenden Personalbedarfs kann ein Beamter auf Lebenszeit mit der Befähigung zum Richteramt für die Dauer von mindestens zwei Jahren, längstens jedoch für die Dauer seines Hauptamts, zum Richter auf Zeit ernannt werden. § 15 Absatz 1 Satz 1 und 3 sowie Absatz 2 des Deutschen Richtergesetzes ist entsprechend anzuwenden.
الفصل الثالث **القضاة غير المحترفين**	**3. Abschnitt** **Ehrenamtliche Richter**
مادة ١٩ يحظى القضاة غير المحترفين في المداولات الشفوية وعملية التوصل إلى الأحكام بنفس حقوق القضاة المهنيين.	**§ 19** Der ehrenamtliche Richter wirkt bei der mündlichen Verhandlung und der Urteilsfindung mit gleichen Rechten wie der Richter mit.
مادة ٢٠ يجب أن يكون القاضي غير المحترف ألماني الجنسية وأتم الخامسة والعشرين من العمر وأن يقع محل إقامته داخل التقسيم الإداري للمحكمة.	**§ 20** Der ehrenamtliche Richter muß Deutscher sein. Er soll das 25. Lebensjahr vollendet und seinen Wohnsitz innerhalb des Gerichtsbezirks haben.
مادة ٢١ (١) يُمنع من التعيين كقاضٍ غير محترف: ١. كل من فقد الأهلية لتولي المناصب الحكومية بأثر حكم قضائي أو كل من حكم عليه بالسجن لمدة تتجاوز ستة أشهر	**§ 21** (1) Vom Amt des ehrenamtlichen Richters sind ausgeschlossen 1. Personen, die infolge Richterspruchs die Fähigkeit zur Bekleidung öffentlicher Ämter nicht besitzen oder wegen einer vorsätzlichen Tat zu einer Freiheitsstrafe von mehr als sechs Monaten verurteilt

٢. كل من هو ماثل للمحاكمة بتهمة يؤدي ثبوتها إلى فقدان الأهلية لتولي المناصب الحكومية ٣. كل من ليس له حق الترشح والإنتخاب في الجهات المعنية بالتشريع في الولاية. (٢) لا يوصى بتعيين من تعرض للإنهيار المالي كقاضٍ غير محترف.	worden sind, 2. Personen, gegen die Anklage wegen einer Tat erhoben ist, die den Verlust der Fähigkeit zur Bekleidung öffentlicher Ämter zur Folge haben kann, 3. Personen, die nicht das Wahlrecht zu den gesetzgebenden Körperschaften des Landes besitzen. (2) Personen, die in Vermögensverfall geraten sind, sollen nicht zu ehrenamtlichen Richtern berufen werden.
مادة ٢٢ لا يمكن تعيين كل ممن يلي كقاضٍ غير محترف: ١. أعضاء كل من البرلمان الألماني والبرلمان الأوروبي والجهات المعنية بالتشريع والحكومة الإتحادية وحكومة الولاية ٢. القضاة ٣. الموظفين والعاملين بالدوائر الحكومية وكذلك المتطوعين بتلك الدوائر. ٤. الجنود المحترفين والمؤقتين ٤أ. (ألغيت) ٥. المحامين وكتاب العدل وكل من يمتهن تمثيل المصالح القانونية لأطراف أخرى.	**§ 22** Zu ehrenamtlichen Richtern können nicht berufen werden 1. Mitglieder des Bundestages, des Europäischen Parlaments, der gesetzgebenden Körperschaften eines Landes, der Bundesregierung oder einer Landesregierung, 2. Richter, 3. Beamte und Angestellte im öffentlichen Dienst, soweit sie nicht ehrenamtlich tätig sind, 4. Berufssoldaten und Soldaten auf Zeit, 4a. (weggefallen) 5. Rechtsanwälte, Notare und Personen, die fremde Rechtsangelegenheiten geschäftsmäßig besorgen.
مادة ٢٣ (١) يمكن لكل ممن يلي رفض التعيين كقاضٍ غير محترف: ١. رجال الدين والعاملين بقطاع الدين ٢. المحلفين والقضاة غير المحترفين ٣. كل من عمل لمدة فترتين كقاضٍ غير محترف في محاكم القضاء الإداري العام ٤. الأطباء والممرضين والقابلات ٥. مدراء الصيدليات الذين يرأسون صيادلة آخرين ٦. كل من وصل لسن التقاعد العادي كما هو محدد وفقاً للفصل السادس من القانون الاجتماعي. (٢) كما يمكن تقديم طلب للإعفاء من تولي المنصب في الحالات المستعصية.	**§ 23** (1) Die Berufung zum Amt des ehrenamtlichen Richters dürfen ablehnen 1. Geistliche und Religionsdiener, 2. Schöffen und andere ehrenamtliche Richter, 3. Personen, die zwei Amtsperioden lang als ehrenamtliche Richter bei Gerichten der allgemeinen Verwaltungsgerichtsbarkeit tätig gewesen sind, 4. Ärzte, Krankenpfleger, Hebammen, 5. Apothekenleiter, die keinen weiteren Apotheker beschäftigen, 6. Personen, die die Regelaltersgrenze nach dem Sechsten Buch Sozialgesetzbuch erreicht haben. (2) In besonderen Härtefällen kann außerdem auf Antrag von der Übernahme des Amtes befreit werden.
مادة ٢٤ (١) يعفى القاضي غير المحترف من منصبه إذا: ١. لم يمكن أو لم يعد ممكناً تعيينه وفقاً للمواد ٢٠ إلى ٢٢ أو	**§ 24** (1) Ein ehrenamtlicher Richter ist von seinem Amt zu entbinden, wenn er 1. nach §§ 20 bis 22 nicht berufen werden

٢. أخل بمهام منصبه بصورة جسيمة أو ٣. رفض على أساس المادة ٢٣ الفقرة ١ أو ٤. لم تكن لديه القدرات الذهنية أو الجسدية المطلوبة لتأدية مهام منصبه أو ٥. تخلى عن مكان إقامته في التقسيم الإداري التابع للمحكمة. (٢) في بعض الحالات الخاصة المستعصية يمكن تقديم طلب للإعفاء من الخدمة. (٣) تقرر في هذا الأمر إحدى دوائر محكمة الإستئناف في الحالات الواقعة في إطار الفقرة ١ رقم ٣و٥ وفقرة ٢ بناءً على طلب القاضي غير المحترف. قرار الدائرة يصدر في صورة قرار قضائي نافذ لا يمكن الطعن فيه بعد الإستماع للقاضي غير المحترف. (٤) تطبق الفقرة ٣ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال في الحالات الواقعة في إطار المادة ٢٣ الفقرة ٢. (٥) بناء على طلب مقدم من القاضي غير المحترف يتوجب على دائرة المحكمة الإدارية الإتحادية إلغاء القرار الواقع وفقاً للفقرة ٣ في حال أنه إيقاف الملاحقة القانونية للمتهم أو تبرئته بعد رفع دعوى بموجب المادة ٢١ رقم ٢.	konnte oder nicht mehr berufen werden kann oder 2. seine Amtspflichten gröblich verletzt hat oder 3. einen Ablehnungsgrund nach § 23 Abs. 1 geltend macht oder 4. die zur Ausübung seines Amtes erforderlichen geistigen oder körperlichen Fähigkeiten nicht mehr besitzt oder 5. seinen Wohnsitz im Gerichtsbezirk aufgibt. (2) In besonderen Härtefällen kann außerdem auf Antrag von der weiteren Ausübung des Amtes entbunden werden. (3) Die Entscheidung trifft ein Senat des Oberverwaltungsgerichts in den Fällen des Absatzes 1 Nr. 1, 2 und 4 auf Antrag des Präsidenten des Verwaltungsgerichts, in den Fällen des Absatzes 1 Nr. 3 und 5 und des Absatzes 2 auf Antrag des ehrenamtlichen Richters. Die Entscheidung ergeht durch Beschluß nach Anhörung des ehrenamtlichen Richters. Sie ist unanfechtbar. (4) Absatz 3 gilt entsprechend in den Fällen des § 23 Abs. 2. (5) Auf Antrag des ehrenamtlichen Richters ist die Entscheidung nach Absatz 3 von dem Senat des Oberverwaltungsgerichts aufzuheben, wenn Anklage nach § 21 Nr. 2 erhoben war und der Angeschuldigte rechtskräftig außer Verfolgung gesetzt oder freigesprochen worden ist.
مادة ٢٥ يعين القاضي غير المحترف لمدة خمس سنوات.	**§ 25** Die ehrenamtlichen Richter werden auf fünf Jahre gewählt.
مادة ٢٦ (١) تتشكل لجنة لإختيار القضاة غير المحترفين في كل محكمة من المحاكم الإدارية. (٢) تتكون اللجنة من رئيس المحكمة الإدارية الذي يرأس اللجنة وموظف إداري بحكومة الولاية وسبعة أعضاء محل ثقة كمستشارين يتم إختارهم من بين سكان التقسيم الإداري التابع للمحكمة من قبل مجلس الولاية أو لجنة مخصصة تابعة له أو وفقاً لما ينص عليه قانون الولاية شرط إستيفائهم معايير التعيين كقاضٍ غير محترف. يجوز لحكومات الولايات أن تحيد عن الجملة الأولى فيما يتعلق بإختيار الموظف الإداري وأن تنظم	**§ 26** (1) Bei jedem Verwaltungsgericht wird ein Ausschuß zur Wahl der ehrenamtlichen Richter bestellt. (2) Der Ausschuß besteht aus dem Präsidenten des Verwaltungsgerichts als Vorsitzendem, einem von der Landesregierung bestimmten Verwaltungsbeamten und sieben Vertrauensleuten als Beisitzern. Die Vertrauensleute, ferner sieben Vertreter werden aus den Einwohnern des Verwaltungsgerichtsbezirks vom Landtag oder von einem durch ihn

ذلك بمرسوم قانوني. كذلك يمكنكها نقل هذا الإختصاص إلى أعلى دوائر الولاية. في حالات المادة ٣ الفقرة ٢ تتحدد صلاحية استدعاء الموظف الإداري وإختيار المستشارين محل الثقة وفقاً لمقر المحكمة. ويمكن لقانون الولاية في هذه الحالات أن يفرض مشاركة كل ولاية بموظف إداري وإثنين من المستشارين محل الثقة. (٣) تعتبر اللجنة مكتملة النصاب بحضور الرئيس وموظف إداري واحد وثلاثة مستشارين كحد أدنى	bestimmten Landtagsausschuß oder nach Maßgabe eines Landesgesetzes gewählt. Sie müssen die Voraussetzungen zur Berufung als ehrenamtliche Richter erfüllen. Die Landesregierungen werden ermächtigt, durch Rechtsverordnung die Zuständigkeit für die Bestimmung des Verwaltungsbeamten abweichend von Satz 1 zu regeln. Sie können diese Ermächtigung auf oberste Landesbehörden übertragen. In den Fällen des § 3 Abs. 2 richtet sich die Zuständigkeit für die Bestellung des Verwaltungsbeamten sowie des Landes für die Wahl der Vertrauensleute nach dem Sitz des Gerichts. Die Landesgesetzgebung kann in diesen Fällen vorsehen, dass jede beteiligte Landesregierung einen Verwaltungsbeamten in den Ausschuss entsendet und dass jedes beteiligte Land mindestens zwei Vertrauensleute bestellt. (3) Der Ausschuß ist beschlußfähig, wenn wenigstens der Vorsitzende, ein Verwaltungsbeamter und drei Vertrauensleute anwesend sind.
مادة ٢٧ يحدد الرئيس عدد القضاة غير المحترفين اللازمين للقيام بأعمال المحكمة بحيث يمكن الاستعانة بكل منهم في إثني عشر جلسة في العام كحد أقصى.	**§ 27** Die für jedes Verwaltungsgericht erforderliche Zahl von ehrenamtlichen Richtern wird durch den Präsidenten so bestimmt, daß voraussichtlich jedes zu höchstens zwölf ordentliche Sitzungstagen im Jahr herangezogen wird.
مادة ٢٨ تقدم المقاطعات والمدن على مستوى المحافظات قوائم اقتراح للقضاة غير المحترفين كل خمس سنوات. تحدد اللجنة لكل مقاطعة ولكل مدينة على مستوى محافظة عدد الأشخاص الذين سيتم تضمينهم في قائمة الاقتراح. في هذه الحالة ضعف العدد المطلوب في المادة ٢٧ من القضاة غير المحترفين. يتطلب الإدراج في القائمة ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين في الهيئة الممثلة للمقاطعة أو للمدينة على مستوى محافظة وكحد أدنى نصف عدد الأعضاء بموجب القانون ولا تتأثر أحكام اتخاذ القرار للهيئة التمثيلية بذلك.	**§ 28** Die Kreise und kreisfreien Städte stellen in jedem fünften Jahr eine Vorschlagsliste für ehrenamtliche Richter auf. Der Ausschuß bestimmt für jeden Kreis und für jede kreisfreie Stadt die Zahl der Personen, die in die Vorschlagsliste aufzunehmen sind. Hierbei ist die doppelte Anzahl der nach § 27 erforderlichen ehrenamtlichen Richter zugrunde zu legen. Für die Aufnahme in die Liste ist die Zustimmung von zwei Dritteln der anwesenden Mitglieder der Vertretungskörperschaft des Kreises oder der kreisfreien Stadt, mindestens jedoch die Hälfte der gesetzlichen Mitgliederzahl erforderlich. Die jeweiligen Regelungen zur

يجب أن تحتوي قوائم الاقتراحات على إسم ومحل وتاريخ الميلاد ومهنة الشخص المقترح ويتم إحالتها إلى رئيس المحكمة الإدارية المختصة.	Beschlussfassung der Vertretungskörperschaft bleiben unberührt. Die Vorschlagslisten sollen außer dem Namen auch den Geburtsort, den Geburtstag und Beruf des Vorgeschlagenen enthalten; sie sind dem Präsidenten des zuständigen Verwaltungsgerichts zu übermitteln.
مادة ٢٩ (١) تختار اللجنة عدد القضاة غير المحترفين المطلوب من لائحة الاقتراحات بأغلبية حدها الأدنى ثلثي الأصوات. (٢) يبقى القضاة غير المحترفون في مناصبهم حتى ميعاد إعادة الانتخاب.	**§ 29** (1) Der Ausschuß wählt aus den Vorschlagslisten mit einer Mehrheit von mindestens zwei Dritteln der Stimmen die erforderliche Zahl von ehrenamtlichen Richtern. (2) Bis zur Neuwahl bleiben die bisherigen ehrenamtlichen Richter im Amt.
مادة ٣٠ (١) تحدد هيئة رئاسة المحكمة الإدارية قبل بدء سنة العمل ترتيب الإستعانة بالقضاة غير المحترفين (٢) يجوز إعداد قائمة مساعدة للقضاة غير المحترفين البدلاء المقيمين في دائرة المحكمة أو بالقرب منها للإستعانة بهم في حالة الغياب بسبب ظروف غير متوقعة.	**§ 30** (1) Das Präsidium des Verwaltungsgerichts bestimmt vor Beginn des Geschäftsjahres die Reihenfolge, in der die ehrenamtlichen Richter zu den Sitzungen heranzuziehen sind. (2) Für die Heranziehung von Vertretern bei unvorhergesehener Verhinderung kann eine Hilfsliste aus ehrenamtlichen Richtern aufgestellt werden, die am Gerichtssitz oder in seiner Nähe wohnen.
مادة ٣١ (ألغيت)	**§ 31** (weggefallen)
مادة ٣٢ يحصل القاضي غير المحترف والعضو محل الثقة (مادة ٢٦) على راتب وفقا لقانون الرواتب والتعويضات القضائية.	**§ 32** Der ehrenamtliche Richter und der Vertrauensmann (§ 26) erhalten eine Entschädigung nach dem Justizvergütungs- und -entschädigungsgesetz.
مادة ٣٣ (١) يجوز فرض غرامة على القاضي غير المحترف الذي يتأخر في الوصول عن وقت إنعقاد جلسة بدون عذر كافٍ أو الذي يتهرب من أداء مهامه بأي طريقة أخرى. كما يجوز إلزامه بتسديد التكاليف الناجمة عن سلوكه. (٢) يكون القرار لرئيس هيئة القضاء ويمكن إلغاء القرار جزئيًا أو كليًا في حالة تقديم العذر في وقت لاحق.	**§ 33** (1) Gegen einen ehrenamtlichen Richter, der sich ohne genügende Entschuldigung zu einer Sitzung nicht rechtzeitig einfindet oder der sich seinen Pflichten auf andere Weise entzieht, kann ein Ordnungsgeld festgesetzt werden. Zugleich können ihm die durch sein Verhalten verursachten Kosten auferlegt werden. (2) Die Entscheidung trifft der Vorsitzende. Bei nachträglicher Entschuldigung kann er sie ganz oder zum Teil aufheben.

مادة ٣٤ تسري المواد ١٩ إلى ٣٣ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال على القضاة غير المحترفين بالمحكمة الإدارية العليا إن كان قانون الوللاية ينص على مشاركة القضاة غير المحترفين في العمل القضائي.	**§ 34** §§ 19 bis 33 gelten für die ehrenamtlichen Richter bei dem Oberverwaltungsgericht entsprechend, wenn die Landesgesetzgebung bestimmt hat, daß bei diesem Gericht ehrenamtliche Richter mitwirken.
الفصل الرابع **وكلاء المصلحة العامة**	**4. Abschnitt** **Vertreter des öffentlichen Interesses**
مادة ٣٥ (١) تنتدب الحكومة الإتحادية نائبًا لمصلحة الإتحاد العامة لدى المحكمة الإدارية الاتحادية وتقطنه لدى وزارة الداخلية الإتحادية. لنائب المصلحة الإتحادية لدى المحكمة الإدارية الاتحادية المشاركة في كل إجراء أمام المحكمة الإدارية الاتحادية، ولايسري هذا على الإجراءات أمام المجالس العسكرية. يتبع نائب المصلحة العامة تعليمات الحكومة الاتحادية. (٢) على المحكمة الإدارية الاتحادية أن تمنح نائب المصلحة العامة فرصة للتعبير.	**§ 35** (1) Die Bundesregierung bestellt einen Vertreter des Bundesinteresses beim Bundesverwaltungsgericht und richtet ihn im Bundesministerium des Innern ein. Der Vertreter des Bundesinteresses beim Bundesverwaltungsgericht kann sich an jedem Verfahren vor dem Bundesverwaltungsgericht beteiligen; dies gilt nicht für Verfahren vor den Wehrdienstsenaten. Er ist an die Weisungen der Bundesregierung gebunden. (2) Das Bundesverwaltungsgericht gibt dem Vertreter des Bundesinteresses beim Bundesverwaltungsgericht Gelegenheit zur Äußerung.
مادة ٣٦ (١) يجوز لحكومة الولاية بناءً على مرسوم قانوني انتداب نائب للمصلحة العامة لدى محكمة الإستئناف الإدارية والمحكمة الإدارية. ويجوز في ذلك منحه توكيل عام أو خاص لقضايا محددة للنيابة عن الولاية أو عن دوائر الولاية. (٢) تسري المادة ٣٥ فقرة ٢ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	**§ 36** (1) Bei dem Oberverwaltungsgericht und bei dem Verwaltungsgericht kann nach Maßgabe einer Rechtsverordnung der Landesregierung ein Vertreter des öffentlichen Interesses bestimmt werden. Dabei kann ihm allgemein oder für bestimmte Fälle die Vertretung des Landes oder von Landesbehörden übertragen werden. (2) § 35 Abs. 2 gilt entsprechend.
مادة ٣٧ (١) يجب أن يكون كل من نائب المصلحة الإتحادية لدى المحكمة الإدارية الاتحادية ومعاونيه المعينين في الوظائف العليا الدائمة حائزين على التأهيل لممارسة وظيفة القاضي أو إستيفاء شروط المادة ١١٠ الفقرة الأولى من قانون القضاة الألماني.	**§ 37** (1) Der Vertreter des Bundesinteresses beim Bundesverwaltungsgericht und seine hauptamtlichen Mitarbeiter des höheren Dienstes müssen die Befähigung zum Richteramt haben oder die Voraussetzungen des § 110 Satz 1 des Deutschen Richtergesetzes erfüllen. (2) Der Vertreter des öffentlichen

(٢) يجب أن يكون نائب المصلحة العامة لدى محكمة الإستئناف الإدارية ولدى المحكمة الإدارية حائزًا على التأهيل لممارسة وظيفة القاضي وفقًا لقانون القضاة الألماني ولا يمس هذا بالمادة ١٧٤.	Interesses bei dem Oberverwaltungsgericht und bei dem Verwaltungsgericht muß die Befähigung zum Richteramt nach dem Deutschen Richtergesetz haben; § 174 bleibt unberührt.
الفصل الخامس **إدارة المحكمة**	**5. Abschnitt** **Gerichtsverwaltung**
مادة ٣٨ (١) يشرف رئيس المحكمة على خدمة القضاة والموظفين الحكوميين والموظفين والعاملين. (٢) رئيس محكمة الإستئناف الإدارية هو الدائرة العليا للإشراف على المحكمة الإدارية.	**§ 38** (1) Der Präsident des Gerichts übt die Dienstaufsicht über die Richter, Beamten, Angestellten und Arbeiter aus. Übergeordnete Dienstaufsichtsbehörde für das Verwaltungsgericht ist der Präsident des Oberverwaltungsgerichts.
مادة ٣٩ لايجوز تكليف المحكمة بأعمال إدارية ليس لها علاقة بإدارة المحكمة.	**§ 39** Dem Gericht dürfen keine Verwaltungsgeschäfte außerhalb der Gerichtsverwaltung übertragen werden.
الفصل السادس **الطرق القانونية بالمحاكم الإدارية والاختصاص**	**6. Abschnitt** **Verwaltungsrechtsweg und Zuständigkeit**
مادة ٤٠ (١) طريق الطعن أمام المحاكم الإدارية مفتوح في كافة منازعات القانون العام إلا إذا كانت ذات طبيعة دستورية أو إذا لم يرد نص صريح بمقتضى قانون اتحادي يحكم باختصاص محاكم أخرى. يجوز إحالة منازعات القانون العام التي يطبق عليها القانون الإداري للولاية إلى محكمة أخرى بموجب قانون الولاية. (٢) تكون طرق الطعن أمام المحاكم العادية مفتوحة في منازعات الحقوق المالية التي مصدرها تضحية للصالح العام او عقد إيداع ابرم وفق القانون العام او حقوق التعويضات عن الاضرار التي تحدث بسبب الإخلال بالواجبات التي يحكم بها القانون العام، ولا يسري هذا على المنازعات التي يكون موضوعها كينونة حق التعويض ومداه عند الإخلال بالحقوق الدستورية الأساسية للملكية الخاصة وحق الإرث. تبقى القوانين الخاصة بالموظفين الحكوميين وطرق الطعن الخاصة بالتعويض عن الاضرار المالية الناجمة عن سحب قرار إداري مخالف للقانون مرعية ودون مساس.	**§ 40** (1) Der Verwaltungsrechtsweg ist in allen öffentlich-rechtlichen Streitigkeiten nichtverfassungsrechtlicher Art gegeben, soweit die Streitigkeiten nicht durch Bundesgesetz einem anderen Gericht ausdrücklich zugewiesen sind. Öffentlich-rechtliche Streitigkeiten auf dem Gebiet des Landesrechts können einem anderen Gericht auch durch Landesgesetz zugewiesen werden. (2) Für vermögensrechtliche Ansprüche aus Aufopferung für das gemeine Wohl und aus öffentlich-rechtlicher Verwahrung sowie für Schadensersatzansprüche aus der Verletzung öffentlich-rechtlicher Pflichten, die nicht auf einem öffentlich-rechtlichen Vertrag beruhen, ist der ordentliche Rechtsweg gegeben; dies gilt nicht für Streitigkeiten über das Bestehen und die Höhe eines Ausgleichsanspruchs im Rahmen des Artikels 14 Abs. 1 Satz 2 des Grundgesetzes. Die besonderen Vorschriften des Beamtenrechts sowie über den Rechtsweg bei Ausgleich von Vermögensnachteilen wegen Rücknahme rechtswidriger Verwaltungsakte bleiben

	unberührt.
مادة ٤١ (ألغيت)	**§ 41** (weggefallen)
مادة ٤٢ (١) يجوز أن يكون هدف الدعوى إلغاء قرار إداري (دعوى إلغاء) أو الحكم على إستصدار قرار إداري كان قد تم رفضه أو امتنع عن إصداره (دعوى الإلزام). (٢) لاتجوز الدعوى شكلًا إلا إذا ادعى المدعي بأن القرار الإداري أو رفض إصداره أوالإحجام عن إصداره ينتهك حقوقه إن لم يرد نص يقضي بغير ذلك.	**§ 42** (1) Durch Klage kann die Aufhebung eines Verwaltungsakts (Anfechtungsklage) sowie die Verurteilung zum Erlaß eines abgelehnten oder unterlassenen Verwaltungsakts (Verpflichtungsklage) begehrt werden. (2) Soweit gesetzlich nichts anderes bestimmt ist, ist die Klage nur zulässig, wenn der Kläger geltend macht, durch den Verwaltungsakt oder seine Ablehnung oder Unterlassung in seinen Rechten verletzt zu sein.
مادة ٤٣ (١) يجوز أن ترفع دعوى لإثبات كينونة علاقة قانونية أو عدم كينونتها أو بطلان قرار إداري إذا كان للمدعي مصلحة مشروعة تقتضي الإثبات المعجل. (دعوى الإثبات) (٢) لايجوز طلب إثبات إذا كان للمدعي حق بإقامة دعوى لتغيير الوضع القانوني أو برفع دعوى الإلزام مباشرةً أو كان بإستطاعته ذلك. ولايسري هذا إذا كان المراد من الدعوى إبطال قرار إداري.	**§ 43** (1) Durch Klage kann die Feststellung des Bestehens oder Nichtbestehens eines Rechtsverhältnisses oder der Nichtigkeit eines Verwaltungsakts begehrt werden, wenn der Kläger ein berechtigtes Interesse an der baldigen Feststellung hat (Feststellungsklage). (2) Die Feststellung kann nicht begehrt werden, soweit der Kläger seine Rechte durch Gestaltungs- oder Leistungsklage verfolgen kann oder hätte verfolgen können. Dies gilt nicht, wenn die Feststellung der Nichtigkeit eines Verwaltungsakts begehrt wird.
مادة ٤٤ للمدعي أن يتبع وأن يراكم عدة مطالب في دعوى واحدة إذا كانت ضد نفس المدعى عليه ومتصلة فيما بينها وتخضع لإختصاص نفس المحكمة.	**§ 44** Mehrere Klagebegehren können vom Kläger in einer Klage zusammen verfolgt werden, wenn sie sich gegen denselben Beklagten richten, im Zusammenhang stehen und dasselbe Gericht zuständig ist.
مادة ٤٤أ لايجوز الطعن استقلالًا في إجراءات السلطة الإدارية المتعلقة بالمنازعة ويجوز الطعن فيها في نفس الوقت بطريق الطعن ضد القرار الصادر في موضوع المنازعة ولا يسري هذا إذا كانت إجرءات السلطة الإدارية قابلة للتنفيذ أوكانت قد صدرت بشأن طرف غير مشارك في المنازعة.	**§ 44a** Rechtsbehelfe gegen behördliche Verfahrenshandlungen können nur gleichzeitig mit den gegen die Sachentscheidung zulässigen Rechtsbehelfen geltend gemacht werden. Dies gilt nicht, wenn behördliche Verfahrenshandlungen vollstreckt werden können oder gegen einen Nichtbeteiligten ergehen.

مادة ٤٥ تختص المحكمة الإدارية إبتدائيًا في الفصل في كافة النزاعات المفتوح لها طريق القضاء الإداري.	**§ 45** Das Verwaltungsgericht entscheidet im ersten Rechtszug über alle Streitigkeiten, für die der Verwaltungsrechtsweg offensteht.
مادة ٤٦ تختص محكمة الاستئناف في الفصل في الطعون التالية: ١. في الطعن استئنافًا في الأحكام الصادرة من قبل المحكمة الإدارية ٢. في التظلم ضد القرارات الأخرى للمحكمة الإدارية ٣. ألغيت	**§ 46** Das Oberverwaltungsgericht entscheidet über das Rechtsmittel I. der Berufung gegen Urteile des Verwaltungsgerichts und 2. der Beschwerde gegen andere Entscheidungen des Verwaltungsgerichts. 3. (weggefallen)
مادة ٤٧ (١) تختص محكمة الاستئناف ضمن قضائها بالمطالبات بالفصل في صحة: ١. النظم الأساسية الصادرة وفقًا لقانون البناء والمراسيم القانونية الصادرة وفق أحكام المادة ٢٤٦ الفقرة ٢ من قانون البناء ٢. الأحكام القانونية الأخرى التي هي دون مرتبة قانون الولاية إن حكم قانون الولاية بذلك. (٢) يجوز أن يقدم الطلب خلال سنة من تاريخ إعلان الأحكام القانونية من قبل أي شخص طبيعي أو اعتباري يدعي بأن الأحكام القانونية أو تطبيقها قد انتهكت أو ستنتهك حقوقه في وقت ليس ببعيد ويجوز تقديم هذا الطلب من قبل كافة الدوائر. يجب أن يوجه الطلب ضد الهيئة أو الدائرة أو المؤسسة التي أصدرت الأحكام القانونية. لمحكمة الاستئناف الإدارية أن تمنح الولاية أو اشخاص القانون العام الذين تمس الأحكام القانونية اختصاصهم فرصة للتعليق خلال أجل محدد. تطبق المادة ٦٥ فقرة ١ و٤ والمادة ٦٦ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال. (٢أ) لا يجوز لشخص طبيعي أو اعتباري تقديم طلب موضوعه خطة بناء أو نظام أساسي وفقًا للمادة ٣٤ الفقرة ١ رقم ٢ و٣ أو المادة ٣٥ الفقرة ٦ من قانون البناء إذا كان الأساس الذي يقوم عليه الطلب هو اعتراض كان يمكن تقديمه أو تأخر تقديمه في إطار للتأويل العلني (المادة ٣ الفقرة ٢ من قانون البناء) أو في	**§ 47** (I) Das Oberverwaltungsgericht entscheidet im Rahmen seiner Gerichtsbarkeit auf Antrag über die Gültigkeit I. von Satzungen, die nach den Vorschriften des Baugesetzbuchs erlassen worden sind, sowie von Rechtsverordnungen auf Grund des § 246 Abs. 2 des Baugesetzbuchs 2. von anderen im Rang unter dem Landesgesetz stehenden Rechtsvorschriften, sofern das Landesrecht dies bestimmt. (2) Den Antrag kann jede natürliche oder juristische Person, die geltend macht, durch die Rechtsvorschrift oder deren Anwendung in ihren Rechten verletzt zu sein oder in absehbarer Zeit verletzt zu werden, sowie jede Behörde innerhalb eines Jahres nach Bekanntmachung der Rechtsvorschrift stellen. Er ist gegen die Körperschaft, Anstalt oder Stiftung zu richten, welche die Rechtsvorschrift erlassen hat. Das Oberverwaltungsgericht kann dem Land und anderen juristischen Personen des öffentlichen Rechts, deren Zuständigkeit durch die Rechtsvorschrift berührt wird, Gelegenheit zur Äußerung binnen einer zu bestimmenden Frist geben. § 65 Abs. 1 und 4 und § 66 sind entsprechend anzuwenden. (2a) Der Antrag einer natürlichen oder juristischen Person, der einen Bebauungsplan oder eine Satzung nach § 34 Abs. 4 Satz 1 Nr. 2 und 3 oder § 35 Abs. 6 des Baugesetzbuchs zum Gegenstand hat, ist unzulässig, wenn die den Antrag stellende

إطار إشراك العموم المعني (المادة ١٣ الفقرة ٢ والمادة ١٣أ الفقرة ٢ رقم ١ من قانون البناء) وإذا ما كان هناك تنويه مسبق بالعواقب القانونية لذلك خلال المشاورات.	Person nur Einwendungen geltend macht, die sie im Rahmen der öffentlichen Auslegung (§ 3 Abs. 2 des Baugesetzbuchs) oder im Rahmen der Beteiligung der betroffenen Öffentlichkeit (§ 13 Abs. 2 Nr. 2 und § 13a Abs. 2 Nr. 1 des Baugesetzbuchs) nicht oder verspätet geltend gemacht hat, aber hätte geltend machen können, und wenn auf diese Rechtsfolge im Rahmen der Beteiligung hingewiesen worden ist.
(٣) لاتنظر محكمة الاستئناف الإدارية في توافق الأحكام القانونية مع قانون الولاية إذا كان القانون ينص على أن المحكمة الدستورية للولاية هي الوحيدة المختصة في النظر في الأحكام القانونية في الولاية.	(3) Das Oberverwaltungsgericht prüft die Vereinbarkeit der Rechtsvorschrift mit Landesrecht nicht, soweit gesetzlich vorgesehen ist, daß die Rechtsvorschrift ausschließlich durch das Verfassungsgericht eines Landes nachprüfbar ist.
(٤) إذا كانت القضية المرفوعة للنظر في شرعية الأحكام القانونية معلّقة أمام المحكمة الدستورية فلمحكمة الاستئناف الإدارية أن تقرر إرجاء المداولة حتى تنتهي المحكمة الدستورية من البت فيها.	(4) Ist ein Verfahren zur Überprüfung der Gültigkeit der Rechtsvorschrift bei einem Verfassungsgericht anhängig, so kann das Oberverwaltungsgericht anordnen, daß die Verhandlung bis zur Erledigung des Verfahrens vor dem Verfassungsgericht auszusetzen sei.
(٥) تفصل محكمة الاستئناف الإدارية بناءً على المرافعة الشفوية بحكم وإن رأت عدم الحاجة الى مرافعة شفوية فتفصل بقرار. إذا اقتنعت محكمة الاستئناف الإدارية بأن الحكم القانوني باطل فعليها أن تقرر عدم شرعيته، في هذا الحال يكون القرار ملزم عمومًا ويجب أن يعلن منطوق القرار من قبل المعترض على الطلب بنفس الطريقة التي تم فيها الإعلان عن الحكم القانوني. تسري على الآثار القانونية المترتبة عن القرار المادة ١٨٧ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	(5) Das Oberverwaltungsgericht entscheidet durch Urteil oder, wenn es eine mündliche Verhandlung nicht für erforderlich hält, durch Beschluß. Kommt das Oberverwaltungsgericht zu der Überzeugung, daß die Rechtsvorschrift ungültig ist, so erklärt es sie für unwirksam; in diesem Fall ist die Entscheidung allgemein verbindlich und die Entscheidungsformel vom Antragsgegner ebenso zu veröffentlichen wie die Rechtsvorschrift bekanntzumachen wäre. Für die Wirkung der Entscheidung gilt § 183 entsprechend.
(٦) للمحكمة أن تصدر بناءً على طلب في حالة الاستعجال أمر مؤقت إن استوجب ذلك لدفع أضرار جسيمة محدقة أو لأسباب أخرى هامة.	(6) Das Gericht kann auf Antrag eine einstweilige Anordnung erlassen, wenn dies zur Abwehr schwerer Nachteile oder aus anderen wichtigen Gründen dringend geboten ist.
مادة ٤٨	**§ 48**
(١) تفصل محكمة الاستئناف الإدارية ابتدائيًا في كافة المنازعات ذات الأهمية العامة التي تتعلق:	(1) Das Oberverwaltungsgericht entscheidet im ersten Rechtszug über sämtliche Streitigkeiten, die betreffen
١. بانشاء وتشغيل وأي ممارسة أخرى وأي تغيير أو إيقاف وتضمين وتفكيك آمن للمنشآت النووية وفقًا للمواد ٧ و٩أ الفقرة ٣ من قانون الطاقة النووية	1. die Errichtung, den Betrieb, die sonstige Innehabung, die Veränderung, die Stillegung, den sicheren Einschluß und den Abbau von Anlagen im Sinne der §§ 7 und 9a Abs. 3

	des Atomgesetzes, 2. die Bearbeitung, Verarbeitung und sonstige Verwendung von Kernbrennstoffen außerhalb von Anlagen der in § 7 des Atomgesetzes bezeichneten Art (§ 9 des Atomgesetzes) und die wesentliche Abweichung oder die wesentliche Veränderung im Sinne des § 9 Abs. 1 Satz 2 des Atomgesetzes sowie die Aufbewahrung von Kernbrennstoffen außerhalb der staatlichen Verwahrung (§ 6 des Atomgesetzes), 3. die Errichtung, den Betrieb und die Änderung von Kraftwerken mit Feuerungsanlagen für feste, flüssige und gasförmige Brennstoffe mit einer Feuerungswärmeleistung von mehr als dreihundert Megawatt, 4. Planfeststellungsverfahren gemäß § 43 des Energiewirtschaftsgesetzes und gemäß § 2 Absatz 1 in Verbindung mit § 1 Absatz 2 Satz 1 Nummer 2 der Seeanlagenverordnung, soweit nicht die Zuständigkeit des Bundesverwaltungsgerichts nach § 50 Absatz 1 Nummer 6 begründet ist, 5. Verfahren für die Errichtung, den Betrieb und die wesentliche Änderung von ortsfesten Anlagen zur Verbrennung oder thermischen Zersetzung von Abfällen mit einer jährlichen Durchsatzleistung (effektive Leistung) von mehr als einhunderttausend Tonnen und von ortsfesten Anlagen, in denen ganz oder teilweise Abfälle im Sinne des § 48 des Kreislaufwirtschaftsgesetzes gelagert oder abgelagert werden, 6. das Anlegen, die Erweiterung oder Änderung und den Betrieb von Verkehrsflughäfen und von Verkehrslandeplätzen mit beschränktem Bauschutzbereich, 7. Planfeststellungsverfahren für den Bau oder die Änderung der Strecken von Straßenbahnen, Magnetschwebebahnen und von öffentlichen Eisenbahnen sowie für den Bau oder die Änderung von Rangier- und Containerbahnhöfen, 8. Planfeststellungsverfahren für den Bau oder die Änderung von Bundesfernstraßen, 9. Planfeststellungsverfahren für den Neubau oder den Ausbau von
٢. بمعالجة وتصنيع وأي استخدامات أخرى للوقود النووي خارج المنشآت الذرية من الطراز الذي تنص عليه المادة ٧ من قانون الطاقة النووية (المادة ٩ من قانون الطاقة النووية) والتباينات المهمة أو التعديلات الجوهرية وفقًا للمادة ٩ الفقرة ١ النقطة ٢ من قانون الطاقة النووية وكذلك تخزين الوقود النووي خارج مستودعات الدولة (المادة ٦ من قانون الطاقة النووية) ٣. بإنشاء وتشغيل وتعديل المفاعلات النووية المزودة بمحارق الوقود الصلب والسائل والغازي والتي يفوق إدخالها الحراري ثلاثمئة ميغاواط ٤. بإجراءات اعتماد خطط البنية التحتية وفقًا للمادة ٤٣ من قانون الطاقة ووفقًا للمادة ٢ الفقرة ١ اقترانًا بالمادة ١ الفقرة ٢ الجملة الأولى رقم ٢ من نظام منشآت المسطحات المائية طالما لم يكن هناك سببًا لضمها لصلاحيات المحكمة الإدارية الإتحادية وفقًا للمادة ٥٠ الفقرة ١ رقم ٦. ٥. بإجراءات لبناء وتشغيل والقيام بالتغييرات الأساسية في المنشآت الثابتة للحرق أو التحليل الحراري للنفايات ذات الإنتاجية السنوية (قدرة فعلية) التي تزيد على مئة ألف طن، والمنشآت الثابتة التي تخزن فيها جزئيا أو كليا النفايات وفقًا للمادة ٤٨ من قانون إعادة التدوير ٦. بإنشاء وتوسيع وتغيير وتشغيل المطارات والممرات الجوية ذات المحيط البنياني المقيد ٧. بإجراءات اعتماد مشاريع بناء أو تغيير خطوط الترام والقطارات العامة أو مشاريع بناء أو تغيير محطات فرز القطارات ومحطات الحاويات ٨. بإجراءات اعتماد مشاريع بناء أو تغيير الطرق السريعة الإتحادية ٩. بإجراءات اعتماد مشاريع بناء الممرات المائية أو توسيعها أو تطويرها تسري الجملة ١ على النزاعات حول التراخيص التي أُصدرت بدلًا من إجراءات الاعتماد وكذلك على كافة التراخيص والتصريحات التي يتطلبها المشروع أيضًا فيما يتعلق بالمرافق الفرعية التابعة للمشروع من حيث المساحة والتشغيل.	

يجوز للولايات أن تفرض بموجب قوانين أن تفصل محكمة الاستئناف الإدارية ابتدائيًا في المنازعات التي تتعلق بالحيازة في قضايا الجملة ١. (٢) إضافةً إلى ذلك تفصل محكمة الاستئناف الإدارية ابتدائيًا في الدعاوى ضد قرارات الدوائر العليا بالولاية بمنع الجمعيات وفقًا للمادة ٣ فقرة ٢ رقم ١ من قانون الجمعيات وضد الأوامر الإدارية الصادرة وفقًا للمادة ٨ الفقرة ٢ الجملة ١. (٣) (ألغيت)	Bundeswasserstraßen. Satz 1 gilt auch für Streitigkeiten über Genehmigungen, die anstelle einer Planfeststellung erteilt werden, sowie für Streitigkeiten über sämtliche für das Vorhaben erforderlichen Genehmigungen und Erlaubnisse, auch soweit sie Nebeneinrichtungen betreffen, die mit ihm in einem räumlichen und betrieblichen Zusammenhang stehen. Die Länder können durch Gesetz vorschreiben, daß über Streitigkeiten, die Besitzeinweisungen in den Fällen des Satzes 1 betreffen, das Oberverwaltungsgericht im ersten Rechtszug entscheidet. (2) Das Oberverwaltungsgericht entscheidet im ersten Rechtszug ferner über Klagen gegen die von einer obersten Landesbehörde nach § 3 Abs. 2 Nr. 1 des Vereinsgesetzes ausgesprochenen Vereinsverbote und nach § 8 Abs. 2 Satz 1 des Vereinsgesetzes erlassenen Verfügungen. (3) (weggefallen)
مادة ٤٩ تفصل المحكمة الإدارية الاتحادية في الطعن بطريق: ١. التمييز ضد أحكام محكمة الاستئناف الإدارية وفقًا للمادة ١٣٢ ٢. التمييز ضد احكام المحكمة الإدارية وفقًا للمواد ١٣٤ ١٣٥ ٣. التظلم وفقًا للمادة ٩٩ فقرة ٢ والمادة ١٣٣ فقرة ١ من هذا القانون وكذلك وفقًا للمادة ١٧أ الفقرة ٤ الجملة ٤ من قانون تنظيم القضاء.	**§ 49** Das Bundesverwaltungsgericht entscheidet über das Rechtsmittel 1. der Revision gegen Urteile des Oberverwaltungsgerichts nach § 132, 2. der Revision gegen Urteile des Verwaltungsgerichts nach §§ 134 und 135, 3. der Beschwerde nach § 99 Abs. 2 und § 133 Abs. 1 dieses Gesetzes sowie nach § 17a Abs. 4 Satz 4 des Gerichtsverfassungsgesetzes.
مادة ٥٠ (١) تفصل المحكمة الإدارية الاتحادية ابتدائيًا ونهائيًا: ١. في منازعات القانون العام غير الدستورية بين الاتحاد والولايات وبين الولايات المختلفة ٢. في الدعاوى ضد نطق وزير الداخلية الاتحادي بمنع جمعيات وفقًا للمادة ٣ الفقرة ٢ رقم ٢ من قانون الجمعيات وضد الأوامر الإدارية الصادرة وفقًا للمادة ٨ الفقرة ٢ الجملة ١ من قانون الجمعيات.	**§ 50** (1) Das Bundesverwaltungsgericht entscheidet im ersten und letzten Rechtszug 1. über öffentlich-rechtliche Streitigkeiten nichtverfassungsrechtlicher Art zwischen dem Bund und den Ländern und zwischen verschiedenen Ländern, 2. über Klagen gegen die vom Bundesminister des Innern nach § 3 Abs. 2 Nr. 2 des Vereinsgesetzes ausgesprochenen Vereinsverbote und nach § 8 Abs. 2 Satz 1 des Vereinsgesetzes erlassenen Verfügungen, 3. über Streitigkeiten gegen

٣. في المنازعات ضد أوامر الترحيل الصادرة وفقًا للمادة ٥٨أ من قانون الإقامة وضد تنفيذ هذه الأوامر ٤. في الدعاوى التي تتعلق بنطاق عمل جهاز المخابرات الاتحادي ٥. في الدعاوى ضد الإجراءات والقرارات الصادرة وفقًا للمادة ٤٤ من قانون النواب المتعلقة بتصرفات أعضاء مجلس النواب الاتحادي ووفقًا للمادة ٦ب من قانون الوزراء الاتحاديين ووفقًا للمادة ٧ من قانون العلاقات القانونية لوكلاء وزارات الإتحاد للشؤون البرلمانية بالترابط مع المادة ٦ب من قانون الوزراء الاتحاديين ٦. في كافة النزاعات المتعلقة بإجراءات اعتماد والموافقة على المشاريع المذكورة في القانون العام للسكك الحديدية أوفي القانون الإتحادي للطرق السريعة أوفي القانون الإتحادي للممرات المائية أوفي قانون تطوير خطوط الطاقة أوفي قانون بناء خطوط وشبكات الطاقة أو في قانون تخطيط القطارات المغناطيسية المعلقة. (٢) (ألغيت) (٣) إذا رأت المحكمة الإدارية الاتحادية وفقًا للفقرة ١ رقم ١ أن المنازعة ذات طبيعة دستورية فعليها أن تحيلها إلى المحكمة الدستورية الاتحادية للفصل فيها.	Abschiebungsanordnungen nach § 58a des Aufenthaltsgesetzes und ihre Vollziehung 4. über Klagen, denen Vorgänge im Geschäftsbereich des Bundesnachrichtendienstes zugrunde liegen, 5. über Klagen gegen Maßnahmen und Entscheidungen nach § 44a des Abgeordnetengesetzes, nach den Verhaltensregeln für Mitglieder des Deutschen Bundestages, nach § 6b des Bundesministergesetzes und nach § 7 des Gesetzes über die Rechtsverhältnisse der Parlamentarischen Staatssekretäre in Verbindung mit § 6b des Bundesministergesetzes, 6. über sämtliche Streitigkeiten, die Planfeststellungsverfahren und Plangenehmigungsverfahren für Vorhaben betreffen, die in dem Allgemeinen Eisenbahngesetz, dem Bundesfernstraßengesetz, dem Bundeswasserstraßengesetz, dem Energieleitungsausbaugesetz, dem Bundesbedarfsplangesetz oder dem Magnetschwebebahnplanungsgesetz bezeichnet sind. (2) (weggefallen) (3) Hält das Bundesverwaltungsgericht nach Absatz 1 Nr. 1 eine Streitigkeit für verfassungsrechtlich, so legt es die Sache dem Bundesverfassungsgericht zur Entscheidung vor.
مادة ٥١ (١) إذا كان منع جمعية بجميع أقسامها بموجب المادة ٥ الفقرة ٢ من قانون الجمعيات وليس منع قسم منها فقط قيد التنفيذ فيجب إرجاء الدعوى المرفوعة من هذا القسم ضد المنع الصادر ضده حتى الفصل في دعوى منع الجمعية بالكامل. (٢) يكون قرار المحكمة الإدارية الاتحادية في حال تطبيق الفقرة ١ ملزمًا لمحاكم الاستئناف الإدارية.	**§ 51** (1) Ist gemäß § 5 Abs. 2 des Vereinsgesetzes das Verbot des Gesamtvereins an Stelle des Verbots eines Teilvereins zu vollziehen, so ist ein Verfahren über eine Klage dieses Teilvereins gegen das ihm gegenüber erlassene Verbot bis zum Erlaß der Entscheidung über eine Klage gegen das Verbot des Gesamtvereins auszusetzen. (2) Eine Entscheidung des Bundesverwaltungsgerichts bindet im Falle des Absatzes 1 die Oberverwaltungsgerichte.

(٣) يجب على المحكمة الإدارية الاتحادية إشعار محاكم الاستئناف الإدارية بشأن دعاوى الجمعيات وفقًا للمادة ٥٠ فقرة ١ رقم ٢.	(3) Das Bundesverwaltungsgericht unterrichtet die Oberverwaltungsgerichte über die Klage eines Vereins nach § 50 Abs. 1 Nr. 2.
مادة ٥٢ يسري على الإختصاص المحلي ما يلي: ١. تختص محليًا في المنازعات الخاصة بالأصول الثابتة أو بالقانون المحلي لمنطقة أو بالعلاقات القانونية فقط المحكمة الإدارية التي تقع في دائرتها الأصول أو المحل. ٢. تختص المحكمة الإدارية محليًا في دعوى الإبطال ضد القرار الإداري الصادر عن دائرة اتحادية أو عن إحدى دوائر الاتحاد المباشرة أو عن أي مؤسسة قانون عام تقع بدائرة المحكمة مع التحفظ على أحكام الأرقام ١ و٤ من هذه المادة. يسري هذا كذلك على دعوى الإلزام في القضايا المذكورة في الجملة الأولى كذلك. تختص المحكمة الإدارية محليًا في منازعات قانون اللجوء حسب الدائرة المفروض على الأجنبي الإقامة بها وفقًا لقانون اللجوء وتتحدد في وفقًا لرقم ٣ في الحالات الأخرى. إذا تمسكت الولاية المفروض على الأجنبي الإقامة بها بحقها في تطبيق المادة ٨٣ الفقرة ٣ من قانون اللجوء تختص محليًا المحكمة الإدارية المسؤولة بموجب قوانين الولاية عن الفصل في المنازعات المتعلقة ببلد المنشأ للأجنبي وفقًا لقانون اللجوء. تختص المحكمة الإدارية التي يقع في دائرتها مقر الحكومة الاتحادية محليًا في الدعاوى ضد الاتحاد في المناطق التي تقع في نطاق صلاحيات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي الخارجي لجمهورية ألمانيا الاتحادية. ٣. تختص محليًا في كافة دعاوى الإبطال الأخرى مع مراعاة رقم ١ و٤ المحكمة الإدارية التي صدر في دائرتها القرار الإداري إلا إذا كان القرار الإداري قد تم إصداره من قبل دائرة رسمية يمتد اختصاصها إلى عدة تقسيمات إدارية للمحاكم أو إذا كان القرار قد صدر من قبل دائرة رسمية مشتركة لعدة أو لجميع الولايات فيكون في هذه الحالة الاختصاص المحلي للمحكمة الإدارية التي يقع في دائرتها محل إقامة المتظلم. في حال عدم وجود محكمة إدارية في نطاق اختصاص الدائرة الحكومية فيعين اختصاص المحكمة الإدارية وفقًا لرقم ٥. في دعاوى الإبطال ضد القرارات الإدارية الصادرة من دائرة حكومية مكلفة من قبل الولايات بمنح أماكن دراسية تختص محليًا المحكمة الإدارية التي يقع مقر	**§ 52** Für die örtliche Zuständigkeit gilt folgendes: 1. In Streitigkeiten, die sich auf unbewegliches Vermögen oder ein ortsgebundenes Recht oder Rechtsverhältnis beziehen, ist nur das Verwaltungsgericht örtlich zuständig, in dessen Bezirk das Vermögen oder der Ort liegt. 2. Bei Anfechtungsklagen gegen den Verwaltungsakt einer Bundesbehörde oder einer bundesunmittelbaren Körperschaft, Anstalt oder Stiftung des öffentlichen Rechts ist das Verwaltungsgericht örtlich zuständig, in dessen Bezirk die Bundesbehörde, die Körperschaft, Anstalt oder Stiftung ihren Sitz hat, vorbehaltlich der Nummern 1 und 4. Dies gilt auch bei Verpflichtungsklagen in den Fällen des Satzes 1. In Streitigkeiten nach dem Asylgesetz ist jedoch das Verwaltungsgericht örtlich zuständig, in dessen Bezirk der Ausländer nach dem Asylgesetz seinen Aufenthalt zu nehmen hat; ist eine örtliche Zuständigkeit danach nicht gegeben, bestimmt sie sich nach Nummer 3. Soweit ein Land, in dem der Ausländer seinen Aufenthalt zu nehmen hat, von der Möglichkeit nach § 83 Absatz 3 des Asylgesetzes Gebrauch gemacht hat, ist das Verwaltungsgericht örtlich zuständig, das nach dem Landesrecht für Streitigkeiten nach dem Asylgesetz betreffend den Herkunftsstaat des Ausländers zuständig ist. Für Klagen gegen den Bund auf Gebieten, die in die Zuständigkeit der diplomatischen und konsularischen Auslandsvertretungen der Bundesrepublik Deutschland fallen, ist das Verwaltungsgericht örtlich zuständig, in dessen Bezirk die Bundesregierung ihren Sitz hat. 3. Bei allen anderen Anfechtungsklagen vorbehaltlich der Nummern 1 und 4 ist das Verwaltungsgericht örtlich zuständig, in dessen Bezirk der

Verwaltungsakt erlassen wurde. Ist er von einer Behörde, deren Zuständigkeit sich auf mehrere Verwaltungsgerichtsbezirke erstreckt, oder von einer gemeinsamen Behörde mehrerer oder aller Länder erlassen, so ist das Verwaltungsgericht zuständig, in dessen Bezirk der Beschwerte seinen Sitz oder Wohnsitz hat. Fehlt ein solcher innerhalb des Zuständigkeitsbereichs der Behörde, so bestimmt sich die Zuständigkeit nach Nummer 5. Bei Anfechtungsklagen gegen Verwaltungsakte einer von den Ländern mit der Vergabe von Studienplätzen beauftragten Behörde ist jedoch das Verwaltungsgericht örtlich zuständig, in dessen Bezirk die Behörde ihren Sitz hat. Dies gilt auch bei Verpflichtungsklagen in den Fällen der Sätze 1, 2 und 4. 4. Für alle Klagen aus einem gegenwärtigen oder früheren Beamten-, Richter-, Wehrpflicht-, Wehrdienst- oder Zivildienstverhältnis und für Streitigkeiten, die sich auf die Entstehung eines solchen Verhältnisses beziehen, ist das Verwaltungsgericht örtlich zuständig, in dessen Bezirk der Kläger oder Beklagte seinen dienstlichen Wohnsitz oder in Ermangelung dessen seinen Wohnsitz hat. Hat der Kläger oder Beklagte keinen dienstlichen Wohnsitz oder keinen Wohnsitz innerhalb des Zuständigkeitsbereichs der Behörde, die den ursprünglichen Verwaltungsakt erlassen hat, so ist das Gericht örtlich zuständig, in dessen Bezirk diese Behörde ihren Sitz hat. Die Sätze 1 und 2 gelten für Klagen nach § 79 des Gesetzes zur Regelung der Rechtsverhältnisse der unter Artikel 131 des Grundgesetzes fallenden Personen entsprechend. 5. In allen anderen Fällen ist das Verwaltungsgericht örtlich zuständig, in dessen Bezirk der Beklagte seinen Sitz, Wohnsitz oder in Ermangelung dessen seinen Aufenthalt hat oder seinen letzten Wohnsitz oder Aufenthalt hatte.	الدائرة الحكومية في دائرتها. يسري هذا كذلك على دعاوى الإلزام بخصوص القضايا التي تتضمنها الجمل ١ و٢ و٤. ٤. تختص محليًا في كافة الدعاوى المتعلقة بالعمل الحالي أو السابق للموظفين أوالقضاة أو الخدمة العسكرية الإلزامية أو الخدمة العسكرية أوالخدمة المدنية وفي المنازعات التي موضوعها بدء هذه الأعمال المحكمة الإدارية التي يقع في دائرتها محل السكن الرسمي للمدعي أو للمدعى عليه وعند عدم وجود مثل هذا المحل الرسمي فتختص محليًا المحكمة الإدارية التي يقع في دائرتها محل سكنه الخاص. إذا لم يكن للمدعي أو للمدعى عليه محل سكن رسمي في نطاق اختصاص الدائرة التي أصدرت القرارالإداري المبدئي فتكون المحكمة الإدارية التي يقع في دائرتها مقر هذه الدائرة مختصة محليًا. تسري الجمل ١ و٢ على الدعاوى المرفوعة وفقًا للمادة ٧٩ من قانون تنظيم العلاقات القانونية للأشخاص الواقعين في نطاق المادة ١٣١ من الدستور. ٥. في كافة القضايا الأخرى يكون الاختصاص المحلي للمحكمة الإدارية التي يقع في دائرتها مقر أو محل سكن المدعى عليه وإذا لم يكن له مقر أو سكن فيعين الاختصاص المحلي وفق محل إقامتة أو المكان الأخير الذي كان يسكن أو يقيم فيه.

مادة ٥٣ (١) تعين المحكمة المختصة ضمن القضاء الإداري من قبل المحكمة الأعلى التي تليها درجة: ١. إذا كان لدى المحكمة المختصة في الأصل مانع من حيث القانون أو الوقائع يحول دون ممارستها للقضاء في قضية مفردة ٢. إذا كان الاختصاص للفصل في النزاع مجهولًا من حيث الحدود الإدارية للمحاكم. ٣. إذا اتُبِعت المادة ٣٤ في تعيين محل التقاضي وكان من المحتمل اختصاص محاكم مختلفة. ٤. إذا قضت عدة محاكم بإختصاصها بقرار نافذ المفعول ٥. إذا قضت عدة محاكم ومن ضمنها المحكمة المختصة في المنازعة بعدم اختصاصها بقرار نافذ المفعول. (٢) تعين المحكمة الإدارية الاتحادية المحكمة المختصة إذا لم يكن هناك اختصاص محلي وفقًا للمادة ٥٢. (٣) يجوز لجميع أطراف النزاع وجميع المحاكم التي تولت النزاع اللجوء إلى المحكمة التي تعلوها درجةً أو إلى المحكمة الإدارية الاتحادية. يجوز للمحكمة المُلتَجَأ إليها أن تفصل دون مرافعة شفوية.	**§ 53** (1) Das zuständige Gericht innerhalb der Verwaltungsgerichtsbarkeit wird durch das nächsthöhere Gericht bestimmt, 1. wenn das an sich zuständige Gericht in einem einzelnen Fall an der Ausübung der Gerichtsbarkeit rechtlich oder tatsächlich verhindert ist, 2. wenn es wegen der Grenzen verschiedener Gerichtsbezirke ungewiß ist, welches Gericht für den Rechtsstreit zuständig ist, 3. wenn der Gerichtsstand sich nach § 52 richtet und verschiedene Gerichte in Betracht kommen, 4. wenn verschiedene Gerichte sich rechtskräftig für zuständig erklärt haben, 5. wenn verschiedene Gerichte, von denen eines für den Rechtsstreit zuständig ist, sich rechtskräftig für unzuständig erklärt haben. (2) Wenn eine örtliche Zuständigkeit nach § 52 nicht gegeben ist, bestimmt das Bundesverwaltungsgericht das zuständige Gericht. (3) Jeder am Rechtsstreit Beteiligte und jedes mit dem Rechtsstreit befaßte Gericht kann das im Rechtszug höhere Gericht oder das Bundesverwaltungsgericht anrufen. Das angerufene Gericht kann ohne mündliche Verhandlung entscheiden.
الباب الثاني: الإجراءات **الفصل السابع: الأحكام العامة للإجراءات**	**Teil II Verfahren** **7. Abschnitt** **Allgemeine Verfahrensvorschriften**
مادة ٥٤ (١) يسري على استبعاد أو رفض منتسبي المحكمة المواد ٤١ إلى ٤٩ من قانون المرافعات المدنية مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال. (٢) يستبعد كذلك من ممارسة العمل بصفة قاضي أو قاضي غير محترف من كان قد ساهم في الإجراءات الإدارية المسبقة. (٣) تكون شروط التخوف من التحيز وفق نظام المرافعات المدنية دائمًا مسببة إذا كان القاضي او القاضي غير المحترف نائبًا للمؤسسة الإدارية التي يمس الإجراء مصالحها.	**§ 54** (1) Für die Ausschließung und Ablehnung der Gerichtspersonen gelten §§ 41 bis 49 der Zivilprozeßordnung entsprechend. (2) Von der Ausübung des Amtes als Richter oder ehrenamtlicher Richter ist auch ausgeschlossen, wer bei dem vorausgegangenen Verwaltungsverfahren mitgewirkt hat. (3) Besorgnis der Befangenheit nach § 42 der Zivilprozeßordnung ist stets dann begründet, wenn der Richter oder ehrenamtliche Richter der Vertretung einer Körperschaft angehört, deren Interessen durch das Verfahren berührt werden.

مادة ٥٥ تسري المواد ١٦٩ و١٧١أ إلى ١٩٨ من قانون نظام القضاء بشأن علنية المرافعة وقوات الشرطة بالجلسات واللغة الرسمية للمحكمة والمداولة والتصويت مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	**§ 55** §§ 169, 171a bis 198 des Gerichtsverfassungsgesetzes über die Öffentlichkeit, Sitzungspolizei, Gerichtssprache, Beratung und Abstimmung finden entsprechende Anwendung.
مادة ٥٥أ (١) يجوز لأطراف القضية تقديم وثائق إلكترونية للمحكمة إن كان قد أجيز بذلك بناءً على مرسوم قانوني صادر من قبل الحكومة الاتحادية أو حكومة الولاية للاختصاص المعني. يحدد المرسوم القانوني الموعد الذي يجوز ابتدائًا منه تقديم الوثائق الكترونيًا للمحكمة ويحدد النمط الذي يجب أن تقدم به الوثائق الإلكترونية. يُفرَض على الوثائق المساوية للوثائق الموقعة أن تُمهَر بتوقيع إلكتروني مؤهل وفقًا للمادة ٢ رقم ٣ من قانون التوقيعات. يجوز أن يفرض إلى جانب التوقيع المؤهل إجراء آمن آخر يضمن صحة وسلامة الوثيقة الإلكترونية المقدمة. يجوز لحكومات الولايات إحالة التخويل إلى الدوائر العليا للولاية المختصة في القضاء الإداري. يجوز حصر ترخيص التقديم الإلكتروني على محاكم أو إجراءات بعينها. المرسوم القانوني الصادر من الحكومة الاتحادية لا يتطلب موافقة البرلمان. (٢) تعتبر الوثيقة الإلكترونية واردة إلى المحكمة إذا تم إيصالها بالنمط الذي يحكم به المرسوم القانوني وفقًا للفقرة ١ الجملة ١ و٢ وكان قد قيدتها المنشأة المعينة للتسجيل. لاتسري أحكام هذا القانون فيما يخص إرفاق نسخ من الوثيقة إلى سائر أطراف القضية. إذا لم تستوفي الوثيقة المتطلبات القانونية فيجب إشعار المُرسِل فورًا مع تبيان الشروط التقنية المتبعة بالمحكمة. (٣) إذا فرض القاضي أو موظف قلم كتاب المحكمة التوقيع اليدوي فيفي بذلك التقييد كوثيقة إلكترونية إذا أضاف الاشخاص المسؤلون اساميهم إلى نهاية الوثيقة وزودت الوثيقة بتوقيع إلكتروني مؤهل وفقًا للمادة ٢ رقم ٣ من قانون التوقيعات.	**§ 55a** (1) Die Beteiligten können dem Gericht elektronische Dokumente übermitteln, soweit dies für den jeweiligen Zuständigkeitsbereich durch Rechtsverordnung der Bundesregierung oder der Landesregierungen zugelassen worden ist. Die Rechtsverordnung bestimmt den Zeitpunkt, von dem an Dokumente an ein Gericht elektronisch übermittelt werden können, sowie die Art und Weise, in der elektronische Dokumente einzureichen sind. Für Dokumente, die einem schriftlich zu unterzeichnenden Schriftstück gleichstehen, ist eine qualifizierte elektronische Signatur nach § 2 Nr. 3 des Signaturgesetzes vorzuschreiben. Neben der qualifizierten elektronischen Signatur kann auch ein anderes sicheres Verfahren zugelassen werden, das die Authentizität und die Integrität des übermittelten elektronischen Dokuments sicherstellt. Die Landesregierungen können die Ermächtigung auf die für die Verwaltungsgerichtsbarkeit zuständigen obersten Landesbehörden übertragen. Die Zulassung der elektronischen Übermittlung kann auf einzelne Gerichte oder Verfahren beschränkt werden. Die Rechtsverordnung der Bundesregierung bedarf nicht der Zustimmung des Bundesrates. (2) Ein elektronisches Dokument ist dem Gericht zugegangen, wenn es in der von der Rechtsverordnung nach Absatz 1 Satz 1 und 2 bestimmten Art und Weise übermittelt worden ist und wenn die für den Empfang bestimmte Einrichtung es aufgezeichnet hat. Die Vorschriften dieses Gesetzes über die Beifügung von Abschriften für die übrigen Beteiligten finden keine Anwendung. Genügt das Dokument nicht den Anforderungen, ist dies dem Absender unter Angabe der für das Gericht geltenden technischen Rahmenbedingungen unverzüglich mitzuteilen. (3) Soweit eine handschriftliche Unterzeichnung durch den Richter oder den Urkundsbeamten der Geschäftsstelle vorgeschrieben ist, genügt dieser Form die

	Aufzeichnung als elektronisches Dokument, wenn die verantwortenden Personen am Ende des Dokuments ihren Namen hinzufügen und das Dokument mit einer qualifizierten elektronischen Signatur nach § 2 Nr. 3 des Signaturgesetzes versehen.
مادة ٥٥ب (١) تجوز إدارة ملفات القضايا إلكترونيًا. يحدد كل من الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية كل لنطاق إدارته بمرسوم قانوني الموعد الذي تبدأ منه ادارة الملفات إلكترونيًا. يجب أن تحدد في المرسوم القانوني الشروط الإدارية والتقنية لإنشاء وإدارة الملفات الإلكترونية. يجوز لحكومات الولايات إحالة التخويل إلى الدوائر العليا للولاية المختصة في القضاء الإداري. يجوز حصر ترخيص الملفات الإلكترونية على محاكم او إجراءات بعينها. (٢) تنقل الوثائق التي لا تلتزم بالشكل المتبع لإدارة الملف إلى الشكل الملائم وترفق بهذا الشكل إلى الملف إذا لم ينص على غير ذلك في المرسوم القانوني الصادر بموجب الفقرة ١. (٣) تحفظ الوثائق الأصلية على الأقل حتى نهاية النزاع بشكلٍ نافذٍ. (٤) إذا حولت وثيقة ورقية إلى وثيقة إلكترونية فيجب أن تحتوي هذه الوثيقة على ملاحظة تحدد متى تم التحويل ومن قِبَل من. إذا حولت وثيقة إلكترونية إلى وثيقة ورقية فيجب أن تحتوي النسخة المطبوعة على ملاحظة تبيّن نتيجة فحص سلامتها وتبيّن فحص التوقيع وهوية صاحبه والوقت الذي ثُبِّت فيه التوقيع. (٥) يستند في القضية على الوثائق التي الصادرة وفقًا للفقرة ٢ في حال عدم وجود سبب للشك في مطابقتها للوثيقة المقدمة.	**§ 55b** (1) Die Prozessakten können elektronisch geführt werden. Die Bundesregierung und die Landesregierungen bestimmen jeweils für ihren Bereich durch Rechtsverordnung den Zeitpunkt, von dem an die Prozessakten elektronisch geführt werden. In der Rechtsverordnung sind die organisatorisch-technischen Rahmenbedingungen für die Bildung, Führung und Verwahrung der elektronischen Akten festzulegen. Die Landesregierungen können die Ermächtigung auf die für die Verwaltungsgerichtsbarkeit zuständigen obersten Landesbehörden übertragen. Die Zulassung der elektronischen Akte kann auf einzelne Gerichte oder Verfahren beschränkt werden. Die Rechtsverordnung der Bundesregierung bedarf nicht der Zustimmung des Bundesrates. (2) Dokumente, die nicht der Form entsprechen, in der die Akte geführt wird, sind in die entsprechende Form zu übertragen und in dieser Form zur Akte zu nehmen, soweit die Rechtsverordnung nach Absatz 1 nichts anderes bestimmt. (3) Die Originaldokumente sind mindestens bis zum rechtskräftigen Abschluss des Verfahrens aufzubewahren. (4) Ist ein in Papierform eingereichtes Dokument in ein elektronisches Dokument übertragen worden, muss dieses den Vermerk enthalten, wann und durch wen die Übertragung vorgenommen worden ist. Ist ein elektronisches Dokument in die Papierform überführt worden, muss der Ausdruck den Vermerk enthalten, welches Ergebnis die Integritätsprüfung des Dokuments ausweist, wen die Signaturprüfung als Inhaber der Signatur ausweist und welchen Zeitpunkt die Signaturprüfung für die Anbringung der Signatur ausweist. (5) Dokumente, die nach Absatz 2 hergestellt sind, sind für das Verfahren zugrunde zu legen, soweit kein Anlass

	besteht, an der Übereinstimmung mit dem eingereichten Dokument zu zweifeln.
مادة ٥٥جـ يجوز لوزارة العدل وحماية المستهلك الاتحادية بالاتفاق مع مجلس الولايات إدخال وثائق إلكترونية بناءً على مرسوم قانوني. ويجوز أن يفرض المرسوم القانوني أن يتم إيصال البيانات التي تحتوي عليها الاستمارات بشكل يمكن قرائته آليًا بالكامل أو جزئيًا. يجب أن تعد الاستمارات للاستخدام على موقع تواصل على الانترنت يحدده المرسوم القانوني. يجوز أن ينص المرسوم القانوني على إجازة وجوب تعريف مستخدم الاستمارة خلافًا للمادة ٥٥أ فقرة ٣ أيضًا التعريف استخدام بطاقة الهوية الالكترونية وفقًا للمادة ١٨ من قانون بطاقة الهوية الشخصية أو المادة ٧٨ الفقرة ٥ من قانون الإقامة.	**§ 55c Formulare; Verordnungsermächtigung** Das Bundesministerium der Justiz und für Verbraucherschutz kann durch Rechtsverordnung mit Zustimmung des Bundesrates elektronische Formulare einführen. Die Rechtsverordnung kann bestimmen, dass die in den Formularen enthaltenen Angaben ganz oder teilweise in strukturierter maschinenlesbarer Form zu übermitteln sind. Die Formulare sind auf einer in der Rechtsverordnung zu bestimmenden Kommunikationsplattform im Internet zur Nutzung bereitzustellen. Die Rechtsverordnung kann bestimmen, dass eine Identifikation des Formularverwenders abweichend von § 55a Absatz 3 auch durch Nutzung des elektronischen Identitätsnachweises nach § 18 des Personalausweisgesetzes oder § 78 Absatz 5 des Aufenthaltsgesetzes erfolgen kann.
مادة ٥٦ (١) يجب التبليغ بالأوامر والقرارات التي يبدأ بناءً عليها سريان أجل ما والمواعيد والتكليف بالحضور ولا يستوجب ذلك عند النطق بالحكم إلا إذا كان منصوصًا عليه صراحةً. (٢) تقوم المحكمة بمهة التبليغ بصفة رسمية وفق أحكام قانون المرافعات المدنية. (٣) على من لايسكن داخل البلاد أن يعين له نائبًا لاستلام التبليغ إن طُلِبَ منه ذلك.	**§ 56** (1) Anordnungen und Entscheidungen, durch die eine Frist in Lauf gesetzt wird, sowie Terminbestimmungen und Ladungen sind zuzustellen, bei Verkündung jedoch nur, wenn es ausdrücklich vorgeschrieben ist. (2) Zugestellt wird von Amts wegen nach den Vorschriften der Zivilprozessordnung. (3) Wer nicht im Inland wohnt, hat auf Verlangen einen Zustellungsbevollmächtigten zu bestellen.
مادة ٥٦أ (١) إذا اقتُضى إخطار أكثر من خمسين شخصًا بنفس الصيغة فللمحكمة أن تأمر بالإخطار العام للمدة المتبقية من النزاع. يجب أن يحدد في القرار الصحيفة اليومية التي تنشر الإخطارات فيها، ويجب أن يتم اختيار الصحف اليومية المعنية بالمجال الذي يراد أن يؤثر فيه قرار المحكمة. يجب أن يبلغ القرار إلى أطراف القضية. يجب تنبيه أطراف القضية للطريقة المتبعة لنشر الإخطارات اللاحقة ومتى تعتبر الوثيقة مبلغة. يكون القرار غير قابل للطعن فيه. للمحكمة إلغاء العمل بالقرار في أي وقت وعليها ان تلغي العمل به إذا لم تكن شروط الجملة ١ مستوفاة أو أصبحت غير مستوفاة.	**§ 56a** (1) Sind gleiche Bekanntgaben an mehr als fünfzig Personen erforderlich, kann das Gericht für das weitere Verfahren die Bekanntgabe durch öffentliche Bekanntmachung anordnen. In dem Beschluß muß bestimmt werden, in welchen Tageszeitungen die Bekanntmachungen veröffentlicht werden; dabei sind Tageszeitungen vorzusehen, die in dem Bereich verbreitet sind, in dem sich die Entscheidung voraussichtlich auswirken wird. Der Beschluß ist den Beteiligten zuzustellen. Die Beteiligten sind darauf hinzuweisen, auf welche Weise die weiteren Bekanntgaben bewirkt werden und wann das

	Dokument als zugestellt gilt. Der Beschluß ist unanfechtbar. Das Gericht kann den Beschluß jederzeit aufheben; es muß ihn aufheben, wenn die Voraussetzungen des Satzes 1 nicht vorlagen oder nicht mehr vorliegen. (2) Die öffentliche Bekanntmachung erfolgt durch Aushang an der Gerichtstafel oder durch Einstellung in ein elektronisches Informationssystem, das im Gericht öffentlich zugänglich ist und durch Veröffentlichung im Bundesanzeiger sowie in den im Beschluss nach Absatz 1 Satz 2 bestimmten Tageszeitungen. Sie kann zusätzlich in einem von dem Gericht für Bekanntmachungen bestimmten Informations- und Kommunikationssystem erfolgen. Bei einer Entscheidung genügt die öffentliche Bekanntmachung der Entscheidungsformel und der Rechtsbehelfsbelehrung. Statt des bekannt zu machenden Dokuments kann eine Benachrichtigung öffentlich bekannt gemacht werden, in der angegeben ist, wo das Dokument eingesehen werden kann. Eine Terminbestimmung oder Ladung muss im vollständigen Wortlaut öffentlich bekannt gemacht werden. (3) Das Dokument gilt als an dem Tage zugestellt, an dem seit dem Tage der Veröffentlichung im Bundesanzeiger zwei Wochen verstrichen sind; darauf ist in jeder Veröffentlichung hinzuweisen. Nach der öffentlichen Bekanntmachung einer Entscheidung können die Beteiligten eine Ausfertigung schriftlich anfordern; darauf ist in der Veröffentlichung gleichfalls hinzuweisen.
(٢) يتم إعلان الإخطار العام عبر تعليقه على لوحة بلاغات المحكمة أو عبر النشر بوسيلة إعلام إلكترونية عامة بالمحكمة وعبر نشره في الجريدة الرسمية للاتحاد وفي الجريدة اليومية المعينة في القرار وفق الفقرة ١ الجملة ٢. ويجوز أن يتم الإعلان العام إضافةً إلى ذلك عبر نظام إعلام واتصال معين من قبل المحكمة. في حالة القرار القضائي يكفي الإعلان العام لمنطوقه ولتعليمات طرق الطعن. يجوز بدلًا عن إعلان الوثيقة أن يُعلَن خبر يُذكَر فيه المكان الذي يمكن فيه الاطلاع على الوثيقة. يُلتَزَم بالإعلان العام عن النص الكامل بالنسبة وثيقة تحديد الموعد ووثيقة التكليف بالحضور. (٣) تعتبر الوثيقة قد بلغت في اليوم الذي يلي أسبوعين منذ اليوم الذي تم فيه الإعلان العام في الجريدة الرسمية ويجب أن يُنوه إلى ذلك في كل إعلان. بعد الإعلان العام يحق للأطراف تقديم كتابي بتسليمهم نسخة طبق الأصل ويجب أن يُنوه إلى ذلك أيضًا في الإعلان.	
مادة ٥٧ (١) يبدأ سريان الأجل إن لم يكن هناك قرار بخلاف ذلك ابتداءً من التبليغ وإذا لم يوجد نص يحكم بالتبليغ فابتداءً من النطق بالقرار أو إعلانه شفهيا. (٢) تسري على الآجال أحكام المواد ٢٢٢ ٢٢٤ الفقرة ٢ ٣ والمواد ٢٢٥ ٢٢٦ من قانون المرافعات المدنية مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	**§ 57** (1) Der Lauf einer Frist beginnt, soweit nichts anderes bestimmt ist, mit der Zustellung oder, wenn diese nicht vorgeschrieben ist, mit der Eröffnung oder Verkündung. (2) Für die Fristen gelten die Vorschriften der §§ 222, 224 Abs. 2 und 3, §§ 225 und 226 der Zivilprozeßordnung.
مادة ٥٨ (١) لايبدأ سريان الاجل المعين لطرق الطعن أو أجل أي وسيلة أخرى للطعن إلا إذا تم إرشاد الطرف المعني كتابةً أو إلكترونيًا	**§ 58** (1) Die Frist für ein Rechtsmittel oder einen anderen Rechtsbehelf beginnt nur zu laufen, wenn der Beteiligte über den Rechtsbehelf, die Verwaltungsbehörde

عن طريق الطعن والدائرة الرسمية أو المحكمة المعنية بذلك ومقرها وعن الأجل الذي يجب الالتزام به. (٢) إذا لم يتم التبليغ أو شابه خطأ فيجب أن يقدم الطعن خلال سنة فقط ابتداءً من تاريخ التبليغ أو إعلان القرار شفويًا أو النطق به ولا يسري هذا إذا استحال الطعن قبل انقضاء الأجل بسبب قوة قاهرة أو إذا تم الارشاد بعدم وجود طريق للطعن. تسري المادة ٦٠ فقرة ٢ في حالة القوة القاهرة مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	oder das Gericht, bei denen der Rechtsbehelf anzubringen ist, den Sitz und die einzuhaltende Frist schriftlich oder elektronisch belehrt worden ist. (2) Ist die Belehrung unterblieben oder unrichtig erteilt, so ist die Einlegung des Rechtsbehelfs nur innerhalb eines Jahres seit Zustellung, Eröffnung oder Verkündung zulässig, außer wenn die Einlegung vor Ablauf der Jahresfrist infolge höherer Gewalt unmöglich war oder eine schriftliche oder elektronische Belehrung dahin erfolgt ist, daß ein Rechtsbehelf nicht gegeben sei. § 60 Abs. 2 gilt für den Fall höherer Gewalt entsprechend.
مادة ٥٩ (ألغيت)	**§ 59 (weggefallen)**
مادة ٦٠ (١) إن حال مانع دون التزام شخص بالأجل المحدد دون خطأ منه فيجب منحه حق طلب اعادة الإجراء إلى وضعه السابق. (٢) يجب أن يقدم الطلب خلال أسبوعين من زوال المانع وإذا انقضى أجل تسبيب الاستئناف أو أجل تسبيب طلب قبول الاستئناف أو أجل تسبيب التميز أو التظلم لعدم قبول التميز أو أجل تسبيب التظلم فتكون مدة الأجل شهر واحد. يجب تعزيز مصداقية الوقائع التي يسبب بها الطلب عند تقديم الطلب أو أثناء سير الإجراء. يجب استدراك الإجراءات القانونية التي تم التخلف عن أدائها خلال أجل الطلب. إذا تم ذلك فيجوز إعادة الإجراء إلى وضعه السابق بدون طلب. (٣) لايجوز تقديم طلب بعد مرور سنة منذ نهاية انقضاء أجل تقديمه إلا إذا استحال تقديم الطلب بسبب قوة قاهرة قبل انقضاء سنة الأجل. (٤) تقرر المحكمة التي تنظر بموضوع الإجراء القانوني الذي قد تم تخلف عن أدائه بشأن طلب إعادة الإجراء. (٥) يكون قرار إعادة الإجراء قطعي.	**§ 60** (1) Wenn jemand ohne Verschulden verhindert war, eine gesetzliche Frist einzuhalten, so ist ihm auf Antrag Wiedereinsetzung in den vorigen Stand zu gewähren. (2) Der Antrag ist binnen zwei Wochen nach Wegfall des Hindernisses zu stellen; bei Versäumung der Frist zur Begründung der Berufung, des Antrags auf Zulassung der Berufung, der Revision, der Nichtzulassungsbeschwerde oder der Beschwerde beträgt die Frist einen Monat. Die Tatsachen zur Begründung des Antrags sind bei der Antragstellung oder im Verfahren über den Antrag glaubhaft zu machen. Innerhalb der Antragsfrist ist die versäumte Rechtshandlung nachzuholen. Ist dies geschehen, so kann die Wiedereinsetzung auch ohne Antrag gewährt werden. (3) Nach einem Jahr seit dem Ende der versäumten Frist ist der Antrag unzulässig, außer wenn der Antrag vor Ablauf der Jahresfrist infolge höherer Gewalt unmöglich war. (4) Über den Wiedereinsetzungsantrag entscheidet das Gericht, das über die versäumte Rechtshandlung zu befinden hat. (5) Die Wiedereinsetzung ist unanfechtbar. (6)

مادة ٦١ يتمتع بالأهلية للمشاركة في قضية: ١. الاشخاص الطبيعيون والاعتباريون ٢. الجمعيات بحدود حقوقها ٣. الدوائر الرسمية إذا نص قانون الولاية على ذلك.	**§ 61** Fähig, am Verfahren beteiligt zu sein, sind 1. natürliche und juristische Personen, 2. Vereinigungen, soweit ihnen ein Recht zustehen kann, 3. Behörden, sofern das Landesrecht dies bestimmt.
مادة ٦٢ (١) يتمتع بالأهلية للقيام بأعمال إجرائية: ١. من له أهلية التعاقد وفق القانون المدني ٢. من له أهلية محدودة للتعاقد وفق القانون المدني إن كان له أهلية معترف بها بمقتضى أحكام القانون المدني أو القانون العام في موضوع القضية. (٢) إذا خصت الأهلية المشروطة وفقًا للمادة ١٩٠٣ من القانون المدني موضوع القضية فيكون الواصي المؤهل للتعاقد مؤهلًا فقط للقيام بالاعمال الإجرائية إن كان يحق له وفق القانون المدني التصرف دون موافقة الموصى عليه أو كان معترفًا بأهليته بمقتضى أحكام القانون العام. (٣) يتصرف عن الجمعيات وعن الدوائر الرسمية وكلائها القانونيون ومجالس إدارتها. (٤) تسري المواد ٥٣ إلى ٥٨ من أحكام قانون المرافعات المدنية مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	**§ 62** (1) Fähig zur Vornahme von Verfahrenshandlungen sind 1. die nach bürgerlichem Recht Geschäftsfähigen, 2. die nach bürgerlichem Recht in der Geschäftsfähigkeit Beschränkten, soweit sie durch Vorschriften des bürgerlichen oder öffentlichen Rechts für den Gegenstand des Verfahrens als geschäftsfähig anerkannt sind. (2) Betrifft ein Einwilligungsvorbehalt nach § 1903 des Bürgerlichen Gesetzbuchs den Gegenstand des Verfahrens, so ist ein geschäftsfähiger Betreuter nur insoweit zur Vornahme von Verfahrenshandlungen fähig, als er nach den Vorschriften des bürgerlichen Rechts ohne Einwilligung des Betreuers handeln kann oder durch Vorschriften des öffentlichen Rechts als handlungsfähig anerkannt ist. (3) Für Vereinigungen sowie für Behörden handeln ihre gesetzlichen Vertreter und Vorstände. (4) §§ 53 bis 58 der Zivilprozeßordnung gelten entsprechend.
مادة ٦٣ أطراف النزاع هم: ١. المدعي ٢. المدعى عليه ٣. المستدعى (المادة ٦٥) ٤. وكيل المصلحة الاتحادية لدى المحكمة الإدارية الاتحادية أو وكيل المصلحة العامة إن استخدم صلاحيته في المشاركة.	**§ 63** Beteiligte am Verfahren sind 1. der Kläger, 2. der Beklagte, 3. der Beigeladene (§ 65), 4. der Vertreter des Bundesinteresses beim Bundesverwaltungsgericht oder der Vertreter des öffentlichen Interesses, falls er von seiner Beteiligungsbefugnis Gebrauch macht.
مادة ٦٤ تسري أحكام المواد ٥٩ إلى ٦٣ من قانون المرافعات المدنية بخصوص ضم الدعاوى مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	**§ 64** Die Vorschriften der §§ 59 bis 63 der Zivilprozeßordnung über die Streitgenossenschaft sind entsprechend anzuwenden.

مادة ٦٥ (١) يجوز للمحكمة استدعاء الغير الذي يمس القرار بمصلحته القانونية من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب طالما لم يحسم النزاع على درجة النفاذ أو لم يكن عالقًا أمام محكمة ذات درجة أعلى. (٢) إذا كان هناك أشخاص مشاركون في موضوع النزاع بحيث لايمكن إصدار القرار إلا بصفة موحدة للكل فيجب استدعائهم (الاستدعاء الضروري). (٣) إذا كان من المحتمل أن يُستدعى وفق الفقرة ٢ أكثر من خمسون شخص فللمحكمة أن تأمر بقرار أن لايستدعى إلا الأشخاص الذين يقدمون طلبًا بذلك خلال أجل محدد. يكون القرار غير قابل للطعن. ويجب إعلانه في جريدة الاتحاد الرسمية. ويجب ان يُعلن عنه إضافةً إلى ذلك في جريدة يومية معنية بالمجال المنتظر أن يكون للقرار تأثير فيه. يجوز أن يتم الإعلان كذلك في نظام إعلام واتصالات معين من قبل المحكمة. يجب أن تكون مدة الأجل على الأقل ثلاثة أشهر بعد النشر في جريدة الاتحاد الرسمية. يجب أن ينص الإعلان في الجريدة اليومية على تاريخ انقضاء الأجل. تسري بخصوص إعادة الإجراء إلى وضعه السابق في حال تجاوز الأجل المادة ٦٠ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال. ينبغي على المحكمة استدعاء الاشخاص الذين يمسهم القرار بشكل خاص وواضح حتى بدون تقديم طلب. (٤) يجب تبليغ قرار الاستدعاء إلى جميع الأطراف المشاركة. وينبغي عند ذلك أن يذكر في الاستدعاء حالة النزاع وسبب الاستدعاء. قرار الاستدعاء غير قابل للطعن.	**§ 65** (1) Das Gericht kann, solange das Verfahren noch nicht rechtskräftig abgeschlossen oder in höherer Instanz anhängig ist, von Amts wegen oder auf Antrag andere, deren rechtliche Interessen durch die Entscheidung berührt werden, beiladen. (2) Sind an dem streitigen Rechtsverhältnis Dritte derart beteiligt, daß die Entscheidung auch ihnen gegenüber nur einheitlich ergehen kann, so sind sie beizuladen (notwendige Beiladung). (3) Kommt nach Absatz 2 die Beiladung von mehr als fünfzig Personen in Betracht, kann das Gericht durch Beschluß anordnen, daß nur solche Personen beigeladen werden, die dies innerhalb einer bestimmten Frist beantragen. Der Beschluß ist unanfechtbar. Er ist im Bundesanzeiger bekanntzumachen. Er muß außerdem in Tageszeitungen veröffentlicht werden, die in dem Bereich verbreitet sind, in dem sich die Entscheidung voraussichtlich auswirken wird. Die Bekanntmachung kann zusätzlich in einem von dem Gericht für Bekanntmachungen bestimmten Informations- und Kommunikationssystem erfolgen. Die Frist muß mindestens drei Monate seit Veröffentlichung im Bundesanzeiger betragen. In der Veröffentlichung in Tageszeitungen ist mitzuteilen, an welchem Tage die Frist abläuft. Für die Wiedereinsetzung in den vorigen Stand bei Versäumung der Frist gilt § 60 entsprechend. Das Gericht soll Personen, die von der Entscheidung erkennbar in besonderem Maße betroffen werden, auch ohne Antrag beiladen. (4) Der Beiladungsbeschluß ist allen Beteiligten zuzustellen. Dabei sollen der Stand der Sache und der Grund der Beiladung angegeben werden. Die Beiladung ist unanfechtbar.
مادة ٦٦ يجوز للمستدعى ضمن طلبات أحد اللجوء للوسائل القانونية بشكل مستقل والقيام بجميع الأعمال الإجرائية بشكل ساري المفعول. ويجوز له أن يقدم طلبات تحيد عن الموضوع فقط في حال الاستدعاء الضروري.	**§ 66** Der Beigeladene kann innerhalb der Anträge eines Beteiligten selbständig Angriffs- und Verteidigungsmittel geltend machen und alle Verfahrenshandlungen wirksam vornehmen. Abweichende Sachanträge kann er nur stellen, wenn eine notwendige Beiladung vorliegt.

§ 67	**مادة ٦٧**
(1) Die Beteiligten können vor dem Verwaltungsgericht den Rechtsstreit selbst führen.	(١) يجوز للأطراف تمثيل نفسها في المنازعة أمام المحكمة الإدارية.
(2) Die Beteiligten können sich durch einen Rechtsanwalt oder einen Rechtslehrer an einer staatlichen oder staatlich anerkannten Hochschule eines Mitgliedstaates der Europäischen Union, eines anderen Vertragsstaates des Abkommens über den Europäischen Wirtschaftsraum oder der Schweiz, der die Befähigung zum Richteramt besitzt, als Bevollmächtigten vertreten lassen. Darüber hinaus sind als Bevollmächtigte vor dem Verwaltungsgericht vertretungsbefugt nur 1. Beschäftigte des Beteiligten oder eines mit ihm verbundenen Unternehmens (§ 15 des Aktiengesetzes); Behörden und juristische Personen des öffentlichen Rechts einschließlich der von ihnen zur Erfüllung ihrer öffentlichen Aufgaben gebildeten Zusammenschlüsse können sich auch durch Beschäftigte anderer Behörden oder juristischer Personen des öffentlichen Rechts einschließlich der von ihnen zur Erfüllung ihrer öffentlichen Aufgaben gebildeten Zusammenschlüsse vertreten lassen, 2. volljährige Familienangehörige (§ 15 der Abgabenordnung, § 11 des Lebenspartnerschaftsgesetzes), Personen mit Befähigung zum Richteramt und Streitgenossen, wenn die Vertretung nicht im Zusammenhang mit einer entgeltlichen Tätigkeit steht, 3. Steuerberater, Steuerbevollmächtigte, Wirtschaftsprüfer und vereidigte Buchprüfer, Personen und Vereinigungen im Sinn des § 3a des Steuerberatungsgesetzes sowie Gesellschaften im Sinn des § 3 Nr. 2 und 3 des Steuerberatungsgesetzes, die durch Personen im Sinn des § 3 Nr. 1 des Steuerberatungsgesetzes handeln, in Abgabenangelegenheiten, 4. berufsständische Vereinigungen der Landwirtschaft für ihre Mitglieder, 5. Gewerkschaften und Vereinigungen von Arbeitgebern sowie Zusammenschlüsse solcher Verbände für ihre Mitglieder oder für andere Verbände oder Zusammenschlüsse mit vergleichbarer Ausrichtung und deren Mitglieder, 6. Vereinigungen, deren satzungsgemäße Aufgaben die gemeinschaftliche	(٢) للأطراف أن توكل محاميًا أو معيدًا حائزًا على التأهيل لممارسة وظيفة القاضي لدى إحدى الكليات الحكومية أو إحدي الكليات المعترف بها من قبل الدولة في الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء في اتفاقية الاقتصاد الأوروبية أو سويسرا. ماعدا ذلك يمكن فقط توكيل كل مما يلي للتمثيل أمام المحاكم الإدارية: ١. العاملين لدى طرف النزاع أو لدى إحدى المؤسسات المرتبطة به (المادة ١٥ من قانون الأسهم) والدوائر الرسمية وأشخاص القانون العام الاعتباريين كذلك الاتحادات التي أُسست من قِبَلِهم لأداء أعمال إدارية عامة يجوز لها أن تنيب عنها العاملين لدى الدوائر الرسمية الأخرى أو لدى أشخاص القانون العام الاعتباريين الآخرين بما في ذلك الاتحادات التي أُسست من قِبَلِهم لأداء أعمال إدارية عامة. ٢. البالغين من أفراد العائلة (المادة ١٥ من قانون الضرائب والمادة ١١ من قانون زواج المثليين) والاشخاص المؤهلين لوظيفة القاضي وأحد أطراف الدعوى في حالة ضم الدعاوى إذا لم يتعلق التوكيل بعمل يتقاضى عليه أجر. ٣. مستشار الضرائب ومفوض الضرائب والمدقق الاقتصادي والمحاسب المحلف واتحادات الاستشارة الضريبية (المادة ٣أ من قانون الاستشارة الضريبية) وشركات الإستشارة الضريبية (المادة ٣ الفقرة ٢ و٣ من قانون الاستشارات الضريبية) الذين يتصرفون في قضايا الضرائب عبر ممثلين (المادة ٣ رقم ١ من قانون الاستشارات الضريبية) لهم. ٤. الاتحادات المهنية الزراعية لأعضائها ٥. نقابات واتحادات أرباب العمل والاتحادات التي تندمج فيها لأعضائها أو لاتحادات أخرى لها اتجاه مماثل ولأعضائها. ٦. الاتحادات التي تشمل مهامها وفق نظامها الأساسي بشكل جوهري تمثيل المصالح المشتركة وتقديم الاستشارة والنيابة عمن يوكلهم من مستلمي التعويضات وفق القانون الاجتماعي للتعويض وعن ذوي الإعاقة والتي تضمن لأعضائها بناءً على نوع وحجم أعمالها وأعضائها تمثيلًا في النزاع بمعية خبير في قضايا

Interessenvertretung, die Beratung und Vertretung der Leistungsempfänger nach dem sozialen Entschädigungsrecht oder der behinderten Menschen wesentlich umfassen und die unter Berücksichtigung von Art und Umfang ihrer Tätigkeit sowie ihres Mitgliederkreises die Gewähr für eine sachkundige Prozessvertretung bieten, für ihre Mitglieder in Angelegenheiten der Kriegsopferfürsorge und des Schwerbehindertenrechts sowie der damit im Zusammenhang stehenden Angelegenheiten,	رعاية ضحايا الحرب وقانون ذوي الإعاقة الجسيمة والأمور المتعلقة بذلك.
7. juristische Personen, deren Anteile sämtlich im wirtschaftlichen Eigentum einer der in den Nummern 5 und 6 bezeichneten Organisationen stehen, wenn die juristische Person ausschließlich die Rechtsberatung und Prozessvertretung dieser Organisation und ihrer Mitglieder oder anderer Verbände oder Zusammenschlüsse mit vergleichbarer Ausrichtung und deren Mitglieder entsprechend deren Satzung durchführt, und wenn die Organisation für die Tätigkeit der Bevollmächtigten haftet.	٧. الأشخاص الاعتباريين الذين تمتلك إحدى المنظمات المذكورة تحت رقم ٥ و٦ حصصهم اقتصاديًا بالكامل إذا كان الشخصية الاعتبارية تعمل حصريًا بالاستشارة القانونية لهذه المنظمات وأعضائها والإنابة عنهم في النزاع أو كانت تنجز ذلك لاتحادات أخرى ذات اتجاه شبيه ولأعضائها طبقا لنظامها الأساسي وإذا كانت المنظمة مسؤولة عن عمل الوكلاء قانونيًا.
Bevollmächtigte, die keine natürlichen Personen sind, handeln durch ihre Organe und mit der Prozessvertretung beauftragten Vertreter.	يتصرف الوكلاء الاعتباريون عبر أجهزتهم ومع الوكيل المكلف بالخصومة.
(3) Das Gericht weist Bevollmächtigte, die nicht nach Maßgabe des Absatzes 2 vertretungsbefugt sind, durch unanfechtbaren Beschluss zurück. Prozesshandlungen eines nicht vertretungsbefugten Bevollmächtigten und Zustellungen oder Mitteilungen an diesen Bevollmächtigten sind bis zu seiner Zurückweisung wirksam. Das Gericht kann den in Absatz 2 Satz 2 Nr. 1 und 2 bezeichneten Bevollmächtigten durch unanfechtbaren Beschluss die weitere Vertretung untersagen, wenn sie nicht in der Lage sind, das Sach- und Streitverhältnis sachgerecht darzustellen.	(٣) ترفض المحكمة الوكلاء الذين ليس لهم صلاحية الإنابة وفقًا للفقرة ٢ بقرار غير قابل للطعن. تكون الأعمال الاجرائية المتخذة والتبليغات والإفادات لمن ليس له صلاحية الإنابة سارية حتى يتم رفضه. للمحكمة أن تمنع الوكلاء المذكورين في الفقرة ٢ الجملة ٢ رقم ١ و٢ بقرار غير قابل للطعن من الاستمرار في الإنابة إن كانوا غير مؤهلين على سرد محتوى ووقائع النزاع على نحو مناسب.
(4) Vor dem Bundesverwaltungsgericht und dem Oberverwaltungsgericht müssen sich die Beteiligten, außer im Prozesskostenhilfeverfahren, durch Prozessbevollmächtigte vertreten lassen. Dies gilt auch für Prozesshandlungen, durch die ein Verfahren vor dem Bundesverwaltungsgericht oder einem Oberverwaltungsgericht eingeleitet wird. Als Bevollmächtigte sind nur die in Absatz 2 Satz 1 bezeichneten Personen zugelassen.	(٤) على الأطراف أن ينيبوا عنهم وكيلًا للخصومة أمام المحكمة الإدارية الاتحادية ومحكمة الاستئناف الإدارية ويستثنى من ذلك إجراءات المعونة القضائية. ويسري هذا على الأعمال الإجرائية التي يفتتح بها النزاع أمام المحكمة الإدارية الاتحادية أو إحدى محاكم الاستئناف الإدارية. لا يجوز التوكيل بالخصومة غير للأشخاص المشار إليهم في الفقرة ٢ الجملة الأولى. يجوز للدوائر الرسمية وأشخاص القانون العام الاعتباريين ومن ضمنهم الاتحادات المؤسسة من قبلهم لأداء أعمال إدارية عامة أن ينيبوا عنهم اشخاصًا يعملون لديهم حائزين على التأهيل لممارسة وظيفة القاضي أو أن ينيبوا عنهم أشخاصًا حائزين على التأهيل لممارسة وظيفة القاضي عاملين لدى الدوائر الرسمية أو لدى أشخاص القانون العام الاعتباريين الآخرين ومن ضمنهم الاتحادات المؤسسة من قبلهم لأداء أعمالهم الإدارية العامة. تكون المنظمات المشار إليها في الفقرة ٢ الجملة ٢ رقم ٥ مرخص لها للتوكيل بالخصومة أمام المحكمة الإدارية الاتحادية ولكن فقط في القضايا المتعلقة بالعلاقات القانونية بمعنى المادة ٥٢ رقم ٤ والقضايا المرتبطة بعلاقة عمل حالية أو سابقة للعمال ومن ضمنها شؤون التدقيق. يجب على الوكلاء المشار إليهم في الجملة ٥ أن يتصرفوا عبر أشخاص حاصلين على تأهيل لممارسة وظيفة القاضي. يكون الأشخاص والمنظمات المشار إليهم في الفقرة ٢ الجملة ٢ رقم ٣ إلى ٧ مرخصين للتوكيل

بالخصومة أمام محكمة الاستئناف الإدارية. يجوز للطرف الذي له حق الإنابة بموجب الجملة ٣ و٥ و٧ أن ينوب عن نفسه.	Behörden und juristische Personen des öffentlichen Rechts einschließlich der von ihnen zur Erfüllung ihrer öffentlichen Aufgaben gebildeten Zusammenschlüsse können sich durch eigene Beschäftigte mit Befähigung zum Richteramt oder durch Beschäftigte mit Befähigung zum Richteramt anderer Behörden oder juristischer Personen des öffentlichen Rechts einschließlich der von ihnen zur Erfüllung ihrer öffentlichen Aufgaben gebildeten Zusammenschlüsse vertreten lassen. Vor dem Bundesverwaltungsgericht sind auch die in Absatz 2 Satz 2 Nr. 5 bezeichneten Organisationen einschließlich der von ihnen gebildeten juristischen Personen gemäß Absatz 2 Satz 2 Nr. 7 als Bevollmächtigte zugelassen, jedoch nur in Angelegenheiten, die Rechtsverhältnisse im Sinne des § 52 Nr. 4 betreffen, in Personalvertretungsangelegenheiten und in Angelegenheiten, die in einem Zusammenhang mit einem gegenwärtigen oder früheren Arbeitsverhältnis von Arbeitnehmern im Sinne des § 5 des Arbeitsgerichtsgesetzes stehen, einschließlich Prüfungsangelegenheiten. Die in Satz 5 genannten Bevollmächtigten müssen durch Personen mit der Befähigung zum Richteramt handeln. Vor dem Oberverwaltungsgericht sind auch die in Absatz 2 Satz 2 Nr. 3 bis 7 bezeichneten Personen und Organisationen als Bevollmächtigte zugelassen. Ein Beteiligter, der nach Maßgabe der Sätze 3, 5 und 7 zur Vertretung berechtigt ist, kann sich selbst vertreten.
(٥) لايجوز للقضاة المثول أمام المحكمة التي ينتمون إليها كوكلاء. لايجوز للقضاة غير المحترفين المثول أمام هيئة النطق التي ينتمون إليها عدا في القضايا المشار إليها في الفقرة ٢ الجملة ٢ رقم ١. تسري الفقرة ٣ الجملة ١ و٢ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	(5) Richter dürfen nicht als Bevollmächtigte vor dem Gericht auftreten, dem sie angehören. Ehrenamtliche Richter dürfen, außer in den Fällen des Absatzes 2 Satz 2 Nr. 1, nicht vor einem Spruchkörper auftreten, dem sie angehören. Absatz 3 Satz 1 und 2 gilt entsprechend.
(٦) يجب أن يسلم التوكيل مكتوبًا إلى إضبارة المحكمة ويجوز تسليمه لاحقا وللمحكمة أن تحدد أجلًا لذلك. يجوز الدفع بعيب يشوب التوكيل في جميع مراحل النزاع. وعلى المحكمة أن تراعي عيب التوكيل رسميًا إذا لم يحضر محام كوكيل. إذا عين وكيل فيجب توجيه التبليغات أو الإفادات اليه.	(6) Die Vollmacht ist schriftlich zu den Gerichtsakten einzureichen. Sie kann nachgereicht werden; hierfür kann das Gericht eine Frist bestimmen. Der Mangel der Vollmacht kann in jeder Lage des Verfahrens geltend gemacht werden. Das Gericht hat den Mangel der Vollmacht von Amts wegen zu berücksichtigen, wenn nicht als Bevollmächtigter ein Rechtsanwalt auftritt. Ist ein Bevollmächtigter bestellt, sind die Zustellungen oder Mitteilungen des Gerichts an ihn zu richten.
(٧) يجوز للأطراف حضور المرافعة مع معاون قضائي. يجوز لكل من يُسمح له بالإنابة في المرافعة في القضايا التي يجوز للأطراف فيها الإنابة عن أنفسهم أن يكون معاونًا قضائيًا. للمحكمة أن تصرح لأشخاص آخرين بالمعاونة القضائية إذا كان لذلك فائدة للقضية وإن كانت هناك حاجة لذلك. تسري الفقرة ٣ الجملة ١ و٣ والفقرة ٥ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال. يعتبر ما يأتي به المعاون القضائي في المرافعة كأنه صادر من الطرف الذي يعاونه إذا لم ينفى أو يصحح من قبل ذلك الطرف.	

	(7) In der Verhandlung können die Beteiligten mit Beiständen erscheinen. Beistand kann sein, wer in Verfahren, in denen die Beteiligten den Rechtsstreit selbst führen können, als Bevollmächtigter zur Vertretung in der Verhandlung befugt ist. Das Gericht kann andere Personen als Beistand zulassen, wenn dies sachdienlich ist und hierfür nach den Umständen des Einzelfalls ein Bedürfnis besteht. Absatz 3 Satz 1 und 3 und Absatz 5 gelten entsprechend. Das von dem Beistand Vorgetragene gilt als von dem Beteiligten vorgebracht, soweit es nicht von diesem sofort widerrufen oder berichtigt wird.
مادة ٦٧أ (١) إذا شارك أكثر من عشرون شخصًا لهم نفس المصالح في النزاع دون أن ينيب عنهم وكيل واحد فللمحكمة أن توجب عليهم بناءً على قرار أن يعينوا وكيلًا مشتركًا لهم خلال أجل محدد إذا كان غير ذلك قد يخل بتسيير النزاع كما ينبغي. إذا لم يعين الأطراف وكيلًا مشتركًا خلال الأجل المحدد فللمحكمة أن تعين محامٍ كوكيل مشترك بناء على قرار. لايجوز للأطراف القيام بالأعمال الإجرائية إلا عبر الوكيل أو النائب المشترك. القرارات الصادرة وفق الجمل ١ و٢ غير قابلة للطعن. (٢) تنتهي الوكالة حالما يصرح الوكيل أو المُوكّل عن ذلك كتابةً إلى المحكمة أو عند تدوين محضر بذلك لدى قلم كتاب المحكمة ولا يجوز للوكيل أن يصرح بانتهاء الوكالة إلا بالنسبة لجميع المناب عنهم. إذا صرح المناب عنه بمثل هذا التصريح فلا تنتهي الوكالة إلا إذا أعلن في نفس الوقت عن تعيين وكيل آخر.	**§ 67a** (1) Sind an einem Rechtsstreit mehr als zwanzig Personen im gleichen Interesse beteiligt, ohne durch einen Prozeßbevollmächtigten vertreten zu sein, kann das Gericht ihnen durch Beschluß aufgeben, innerhalb einer angemessenen Frist einen gemeinsamen Bevollmächtigten zu bestellen, wenn sonst die ordnungsgemäße Durchführung des Rechtsstreits beeinträchtigt wäre. Bestellen die Beteiligten einen gemeinsamen Bevollmächtigten nicht innerhalb der ihnen gesetzten Frist, kann das Gericht einen Rechtsanwalt als gemeinsamen Vertreter durch Beschluß bestellen. Die Beteiligten können Verfahrenshandlungen nur durch den gemeinsamen Bevollmächtigten oder Vertreter vornehmen. Beschlüsse nach den Sätzen 1 und 2 sind unanfechtbar. (2) Die Vertretungsmacht erlischt, sobald der Vertreter oder der Vertretene dies dem Gericht schriftlich oder zur Niederschrift des Urkundsbeamten der Geschäftsstelle erklärt; der Vertreter kann die Erklärung nur hinsichtlich aller Vertretenen abgeben. Gibt der Vertretene eine solche Erklärung ab, so erlischt die Vertretungsmacht nur, wenn zugleich die Bestellung eines anderen Bevollmächtigten angezeigt wird.
الفصل الثامن **الاحكام الخاصة بدعوى الإلغاء ودعوى الإلزام**	**8. Abschnitt** **Besondere Vorschriften für Anfechtungs- und Verpflichtungsklagen**
مادة ٦٨ (١) يجب مراجعة شرعية وجدوى القرار الإداري في اجراء تمهيدي قبل رفع الدعوى. لاحاجة لمثل هذه المراجعة إن وجد نص يحكم بذلك أو إذا:	**§ 68** (1) Vor Erhebung der Anfechtungsklage sind Rechtmäßigkeit und Zweckmäßigkeit des Verwaltungsakts in einem Vorverfahren nachzuprüfen. Einer solchen Nachprüfung bedarf es nicht, wenn ein Gesetz dies

١. كان القرار الإداري قد صدر من أعلى الدوائر الرسمية الاتحادية أو الولايةية إلا إذا كانت مراجعة هذه القرارات مفروضة بحكم قانون أو ٢. كان قرار إصلاح القرار الإداري أو قرار الطعن يحتوي على عبء قانوني لأول مرة. (٢) تسري الفقرة ١ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال على دعوى الإلزام إذا كان قد تم رفض طلب الاستحصال على قرار إداري.	bestimmt oder wenn 1. der Verwaltungsakt von einer obersten Bundesbehörde oder von einer obersten Landesbehörde erlassen worden ist, außer wenn ein Gesetz die Nachprüfung vorschreibt, oder 2. der Abhilfebescheid oder der Widerspruchsbescheid erstmalig eine Beschwer enthält. (2) Für die Verpflichtungsklage gilt Absatz 1 entsprechend, wenn der Antrag auf Vornahme des Verwaltungsakts abgelehnt worden ist.
مادة ٦٩ يبدأ الاجراء التمهيدي برفع التظلم.	**§ 69** Das Vorverfahren beginnt mit der Erhebung des Widerspruchs.
مادة ٧٠ (١) يجب أن يرفع التظلم كتابةً أو بتدوينه في محضر الدائرة الرسمية التي أصدرت القرار الإداري خلال شهر بعد إعلان القرار الإداري إلى المتظلم. ويكون الالتزام بالأجل أيضًا تحقق إذا قدم التظلم إلى الدائرة الرسمية التي عليها أن تصدر قرار التظلم. (٢) تسري المواد ٥٨ و٦٠ فقرة ١ إلى ٤ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	**§ 70** (1) Der Widerspruch ist innerhalb eines Monats, nachdem der Verwaltungsakt dem Beschwerten bekanntgegeben worden ist, schriftlich oder zur Niederschrift bei der Behörde zu erheben, die den Verwaltungsakt erlassen hat. Die Frist wird auch durch Einlegung bei der Behörde, die den Widerspruchsbescheid zu erlassen hat, gewahrt. (2) §§ 58 und 60 Abs. 1 bis 4 gelten entsprechend.
مادة ٧١ الاستماع إذا كان إلغاء أو تغيير القرار الإداري عن طريق التظلم مرتبطًا لأول مرة بعبء قانوني فينبغي الاستماع إلى من يؤثر فيه القرار قبل إصدار قرار الاستجابة للطلب أو إصدار قرار التظلم.	**§ 71 Anhörung** Ist die Aufhebung oder Änderung eines Verwaltungsakts im Widerspruchsverfahren erstmalig mit einer Beschwer verbunden, soll der Betroffene vor Erlaß des Abhilfebescheids oder des Widerspruchsbescheids gehört werden.
مادة ٧٢ إذا رأت الدائرة الرسمية أن التظلم مسبب فتستجيب له وتقرر بشأن التكاليف.	**§ 72** Hält die Behörde den Widerspruch für begründet, so hilft sie ihm ab und entscheidet über die Kosten.

مادة ٧٣ (١) إذا لم تستجب الدائرة الرسمية للتظلم فيجب أن تصدر قرار التظلم. ويجب أن يصدر هذا القرار من قبل: ١. الدائرة الرسمية الأعلى التالية إذا لم تحدد دائرة رسمية أعلى أخرى بناءً على نص قانوني. ٢. الدائرة الرسمية التي أصدرت القرار الإداري إذا كانت الدائرة الرسمية الأعلى التالية هي إحدى الدوائر العليا للإتحاد أو الولاية. ٣. دائرة الإدارة الذاتية فيما يتعلق بأمور الإدارة الذاتية إن لم يكن هناك قانون ينص على خلاف ذلك. يجوز خلافًا للجملة الثانية أولًا أن يحدد بقانون اختصاص الدائرة الرسمية التي أصدرت القرار الإداري بالفصل في قرار التظلم. (٢) تبقى الأحكام التي تنص على وجوب أن يحل محل الدائرة الرسمية في الإجراء التمهيدي وفق الفقرة ١ لجان أو مجالس استشارية دون مساس. ويجوز كذلك خلافا للفقرة ١ رقم ١ تشكيل اللجان أو المجالس الاستشارية لدى الدائرة الرسمية التي أصدرت القرار. (٣) يجب أن يسبب قرار التظلم وأن يزود بإرشاد عن طريق الطعن وأن يبلغ. يتم التبليغ بصفة رسمية وفق أحكام قانون التبليغات الإدارية. يحدد قرار التظلم الطرف الذي يتحمل التكاليف.	**§ 73** (1) Hilft die Behörde dem Widerspruch nicht ab, so ergeht ein Widerspruchsbescheid. Diesen erläßt 1. die nächsthöhere Behörde, soweit nicht durch Gesetz eine andere höhere Behörde bestimmt wird, 2. wenn die nächsthöhere Behörde eine oberste Bundes- oder oberste Landesbehörde ist, die Behörde, die den Verwaltungsakt erlassen hat, 3. in Selbstverwaltungsangelegenheiten die Selbstverwaltungsbehörde, soweit nicht durch Gesetz anderes bestimmt wird. Abweichend von Satz 2 Nr. 1 kann durch Gesetz bestimmt werden, dass die Behörde, die den Verwaltungsakt erlassen hat, auch für die Entscheidung über den Widerspruch zuständig ist. (2) Vorschriften, nach denen im Vorverfahren des Absatzes 1 Ausschüsse oder Beiräte an die Stelle einer Behörde treten, bleiben unberührt. Die Ausschüsse oder Beiräte können abweichend von Absatz 1 Nr. 1 auch bei der Behörde gebildet werden, die den Verwaltungsakt erlassen hat. (3) Der Widerspruchsbescheid ist zu begründen, mit einer Rechtsmittelbelehrung zu versehen und zuzustellen. Zugestellt wird von Amts wegen nach den Vorschriften des Verwaltungszustellungsgesetzes. Der Widerspruchsbescheid bestimmt auch, wer die Kosten trägt.
مادة ٧٤ (١) يجب أن ترفع دعوى الإلغاء خلال شهر من تبليغ قرار التظلم. إذا كان قرار التظلم ليس ضروريًا وفق المادة ٦٨ فيجب أن ترفع الدعوى خلال شهر من إعلان القرار الإداري. (٢) إذا رفض طلب استصدار القرار الإداري فتسري الفقرة ١ بخصوص دعوى الإلزام.	**§ 74** (1) Die Anfechtungsklage muß innerhalb eines Monats nach Zustellung des Widerspruchsbescheids erhoben werden. Ist nach § 68 ein Widerspruchsbescheid nicht erforderlich, so muß die Klage innerhalb eines Monats nach Bekanntgabe des Verwaltungsakts erhoben werden. (2) Für die Verpflichtungsklage gilt Absatz 1 entsprechend, wenn der Antrag auf Vornahme des Verwaltungsakts abgelehnt worden ist.
المادة ٧٥ إذا لم يصدر قرار بخصوص التظلم أو طلب استصدار القرار الإداري دون سبب كافٍ خلال أجل مناسب فيجوز رفع الدعوى	**§ 75** Ist über einen Widerspruch oder über einen Antrag auf Vornahme eines Verwaltungsakts ohne zureichenden Grund in angemessener Frist sachlich

خلافًا للمادة ٦٨. ولايجوز رفع الدعوى قبل مرور ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم التظلم أو طلب استصدار القرار الإداري إلا إذا اقتضت ظروف خاصة بالقضية مدة أقصر. يجوز للمحكمة إرجاء الفصل حتى مرور أجل يحدد من قبلها ويجوز تمديده إذا توفر سبب كاف يستقضي عدم الفصل في التظلم أو في طلب استصدار القرار الإداري. إذا قُبل طلب التظلم أو تم استصدار القرار الإداري المطلوب خلال هذه المدة فتعتبر المحكمة الدعوى مقضية.	nicht entschieden worden, so ist die Klage abweichend von § 68 zulässig. Die Klage kann nicht vor Ablauf von drei Monaten seit der Einlegung des Widerspruchs oder seit dem Antrag auf Vornahme des Verwaltungsakts erhoben werden, außer wenn wegen besonderer Umstände des Falles eine kürzere Frist geboten ist. Liegt ein zureichender Grund dafür vor, daß über den Widerspruch noch nicht entschieden oder der beantragte Verwaltungsakt noch nicht erlassen ist, so setzt das Gericht das Verfahren bis zum Ablauf einer von ihm bestimmten Frist, die verlängert werden kann, aus. Wird dem Widerspruch innerhalb der vom Gericht gesetzten Frist stattgegeben oder der Verwaltungsakt innerhalb dieser Frist erlassen, so ist die Hauptsache für erledigt zu erklären.
المادة ٧٦ (ألغيت)	**§ 76** (weggefallen)
المادة ٧٧ (١) تستبدل جميع نصوص القوانين الاتحادية الأخرى بخصوص إجراء الإعتراض أو إجراء التظلم بنصوص هذا الفصل. (٢) تسري الفقرة ١ على نصوص الولايات بخصوص إجراء الاعتراض أو إجراء التظلم كشرط لرفع الدعوى أمام القضاء الإداري.	**§ 77** (1) Alle bundesrechtlichen Vorschriften in anderen Gesetzen über Einspruchs- oder Beschwerdeverfahren sind durch die Vorschriften dieses Abschnitts ersetzt. (2) Das gleiche gilt für landesrechtliche Vorschriften über Einspruchs- oder Beschwerdeverfahren als Voraussetzung der verwaltungsgerichtlichen Klage.
المادة ٧٨ (١) يجب أن توجه الدعوى: 1. ضد الاتحاد أو الولاية أو الهيئات الإدارية التي أصدرت دائرتها الرسمية القرار الإداري أو احجمت عن إصدار القرار الإداري المطالب بإستصداره؛ يكفي لتعيين المدعى عليه بيان الدائرة الرسمية، 2. ضد نفس الدائرة الرسمية التي أصدرت القرار الإداري المطعون فيه أو التي أحجمت عن إصدار القرار الإداري المطالب بإستصداره إن حكمت قوانين الولايات بذلك. (٢) إذا صدر قرار تظلم يحتوي على عبء قانوني (المادة ٦٨ فقرة ١ الجملة الثانية رقم ٢) فتكون الدائرة الرسمية بموجب الفقرة ١ هي الدائرة الرسمية المعنية بالتظلم.	**§ 78** (1) Die Klage ist zu richten 1. gegen den Bund, das Land oder die Körperschaft, deren Behörde den angefochtenen Verwaltungsakt erlassen oder den beantragten Verwaltungsakt unterlassen hat; zur Bezeichnung des Beklagten genügt die Angabe der Behörde, 2. sofern das Landesrecht dies bestimmt, gegen die Behörde selbst, die den angefochtenen Verwaltungsakt erlassen oder den beantragten Verwaltungsakt unterlassen hat. (2) Wenn ein Widerspruchsbescheid erlassen ist, der erstmalig eine Beschwer enthält (§ 68 Abs. 1 Satz 2 Nr. 2), ist Behörde im Sinne des Absatzes 1 die Widerspruchsbehörde.

مادة ٧٩ (١) موضوع دعوى الإلغاء هو: ١. القرار الإداري الأبتدائي بصيغة قرار التظلم، ٢. قرار الإستجابة للطلب أو قرار التظلم إذا كان يحتوي لأول مرة على عبء قانوني. (٢) يجوز أن يكون قرار التظلم بذاته موضوع دعوى الإلغاء إذا كان يحتوي على عبء إضافي مستقل مقارنةً بالقرار الإداري الابتدائي. ويعتبر الإخلال بنص إجرائي جوهري عبئًا إضافيًا إذا بني قرار التظلم على هذا الإخلال. تسري المادة ٧٨ فقرة ٢ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	**§ 79** (1) Gegenstand der Anfechtungsklage ist 1. der ursprüngliche Verwaltungsakt in der Gestalt, die er durch den Widerspruchsbescheid gefunden hat, 2. der Abhilfebescheid oder Widerspruchsbescheid, wenn dieser erstmalig eine Beschwer enthält. (2) Der Widerspruchsbescheid kann auch dann alleiniger Gegenstand der Anfechtungsklage sein, wenn und soweit er gegenüber dem ursprünglichen Verwaltungsakt eine zusätzliche selbständige Beschwer enthält. Als eine zusätzliche Beschwer gilt auch die Verletzung einer wesentlichen Verfahrensvorschrift, sofern der Widerspruchsbescheid auf dieser Verletzung beruht. § 78 Abs. 2 gilt entsprechend.
مادة ٨٠ (١) التظلم ودعوى الإلغاء لهما أثر إرجائي. ويسري هذا كذلك على القرارات الإدارية التي تؤسس أو تثبت حق وعلى القرارات الإدارية التي لها أثر على الغير (مادة ٨٠أ). (٢) لا يقع الأثر الإرجائي: ١. عند المطالبة بالضرائب والتكاليف، ٢. فيما يتعلق بأوامر وإجراءات موظفي شرطة التنفيذ التي لاتقبل التأخير ٣. فيما يتعلق بالقضايا الأخرى التي ينص عليها قانون اتحادي أو قانون ولاية وعلى وجه الخصوص قضايا التظلم أو رفع الدعاوى من قبل الغير ضد القرارات الإدارية أو في القضايا المتعلقة بالاستثمار أو خلق فرص عمل. ٤. فيما يتعلق بالقضايا التي تصدر فيها الدائرة الرسمية التي أصدرت القرار الإداري أو التي لها الفصل في التظلم أمر خاص بالتنفيذ المباشر من أجل مصلحة عامة أو لمصلحة أحد الأطراف. يجوز للولايات أن تقرر ألا يكون لطرق الطعن أثر إرجائي في حال كانت تلك الطرق موجهة ضد إجراءات بموجب القانون الاتحادي تتخذها الولايات بخصوص التنفيذ الإداري. (٣) يجب أن تسبب المصلحة الخاصة للتنفيذ المباشر للقرار الإداري وفق الفقرة ٢ رقم ٤ كتابةً. ولا حاجة لتسبيب خاص إن كانت الدائرة الرسمية تتخذ إجراءً طارئًا احترازيًا من أجل المصلحة العامة بسبب خطر وشيك خاصة فيما يتعلق بالأضرار الوشيكة التي قد تقع على الحياة أو الصحة أو الملكية.	**§ 80** (1) Widerspruch und Anfechtungsklage haben aufschiebende Wirkung. Das gilt auch bei rechtsgestaltenden und feststellenden Verwaltungsakten sowie bei Verwaltungsakten mit Doppelwirkung (§ 80a). (2) Die aufschiebende Wirkung entfällt nur 1. bei der Anforderung von öffentlichen Abgaben und Kosten, 2. bei unaufschiebbaren Anordnungen und Maßnahmen von Polizeivollzugsbeamten, 3. in anderen durch Bundesgesetz oder für Landesrecht durch Landesgesetz vorgeschriebenen Fällen, insbesondere für Widersprüche und Klagen Dritter gegen Verwaltungsakte, die Investitionen oder die Schaffung von Arbeitsplätzen betreffen, 4. in den Fällen, in denen die sofortige Vollziehung im öffentlichen Interesse oder im überwiegenden Interesse eines Beteiligten von der Behörde, die den Verwaltungsakt erlassen oder über den Widerspruch zu entscheiden hat, besonders angeordnet wird. Die Länder können auch bestimmen, daß Rechtsbehelfe keine aufschiebende Wirkung haben, soweit sie sich gegen Maßnahmen richten, die in der Verwaltungsvollstreckung durch die Länder nach Bundesrecht getroffen werden. (3) In den Fällen des Absatzes 2 Nr. 4 ist das besondere Interesse an der sofortigen Vollziehung des Verwaltungsakts schriftlich zu begründen. Einer besonderen

	Begründung bedarf es nicht, wenn die Behörde bei Gefahr im Verzug, insbesondere bei drohenden Nachteilen für Leben, Gesundheit oder Eigentum vorsorglich eine als solche bezeichnete Notstandsmaßnahme im öffentlichen Interesse trifft.
(٤) يجوز للدائرة الرسمية التي أصدرت القرار الإداري أو التي كان لها الفصل في التظلم أن ترجئ التنفيذ في قضايا الفقرة ٢ إذا لم يحكم قانون اتحادي بغير ذلك. ويجوز لها كذلك أن ترجئ الجباية عند المطالبة بالضرائب والتكاليف بشرط تقديم ضمانات. ينبغي الإرجاء في حال المطالبة بضرائب أو تكاليف إن كان هناك شك جدي بشرعية القرار الإداري المطعون فيه أو إن كانت جباية الضرائب أو التكاليف من قبل الملزم بدفعها قد يؤدي إلى تشدد مفرط لايقتضيه ترجيح المصلحة العامة.	(4) Die Behörde, die den Verwaltungsakt erlassen oder über den Widerspruch zu entscheiden hat, kann in den Fällen des Absatzes 2 die Vollziehung aussetzen, soweit nicht bundesgesetzlich etwas anderes bestimmt ist. Bei der Anforderung von öffentlichen Abgaben und Kosten kann sie die Vollziehung auch gegen Sicherheit aussetzen. Die Aussetzung soll bei öffentlichen Abgaben und Kosten erfolgen, wenn ernstliche Zweifel an der Rechtmäßigkeit des angegriffenen Verwaltungsakts bestehen oder wenn die Vollziehung für den Abgaben- oder Kostenpflichtigen eine unbillige, nicht durch überwiegende öffentliche Interessen gebotene Härte zur Folge hätte.
(٥) يجوز للمحكمة المختصة بالقضية الأساسية أن ترجئ التنفيذ في قضايا الفقرة ٢ رقم ١ إلى ٣ كليًا او جزئيًا وأن تعيد التنفيذ كليًا أو جزئيًا في قضايا الفقرة ٢ رقم ٤ بناءً على طلب. يجوز تقديم الطلب قبل رفع دعوى الطعن. إذا كان القرار الإداري قد نفذ عند الفصل فللمحكمة أن تامر بإلغائه. يجوز إعادة تعليق الإرجاء بشرط تقديم الضمانات أو بشروط أخرى ويجوز تحديد أجل لذلك.	(5) Auf Antrag kann das Gericht der Hauptsache die aufschiebende Wirkung in den Fällen des Absatzes 2 Nr. 1 bis 3 ganz oder teilweise anordnen, im Falle des Absatzes 2 Nr. 4 ganz oder teilweise wiederherstellen. Der Antrag ist schon vor Erhebung der Anfechtungsklage zulässig. Ist der Verwaltungsakt im Zeitpunkt der Entscheidung schon vollzogen, so kann das Gericht die Aufhebung der Vollziehung anordnen. Die Wiederherstellung der aufschiebenden Wirkung kann von der Leistung einer Sicherheit oder von anderen Auflagen abhängig gemacht werden. Sie kann auch befristet werden.
(٦) يجوز تقديم الطلب وفق الفقرة ٥ في قضايا الفقرة ٢ رقم ١ فقط إذا أرجئ التنفيذ كليًا أو جزئيًا. ولا يسري هذا إذا: ١. لم تقرر الدائرة الرسمية في الموضوع خلال مدة مناسبة دون الإعلان عن سببٍ وجيهٍ لذلك أو ٢. كان التنفيذ وشيك.	(6) In den Fällen des Absatzes 2 Nr. 1 ist der Antrag nach Absatz 5 nur zulässig, wenn die Behörde einen Antrag auf Aussetzung der Vollziehung ganz oder zum Teil abgelehnt hat. Das gilt nicht, wenn 1. die Behörde über den Antrag ohne Mitteilung eines zureichenden Grundes in angemessener Frist sachlich nicht entschieden hat oder 2. eine Vollstreckung droht.
(٧) للمحكمة المختصة بالقضية الأساسية أن تغير أو تلغي القرارات الصادرة وفق الفقرة ٥ في أي وقت. لكل طرف أن يقدم طلب لتغيير أو إلغاء القرار بناءً على تغير الظروف أو بناءً على عدم الدفع بهذه الظروف في الإجراء الابتدائي دون ذنب.	(7) Das Gericht der Hauptsache kann Beschlüsse über Anträge nach Absatz 5 jederzeit ändern oder aufheben. Jeder Beteiligte kann die Änderung oder Aufhebung wegen veränderter oder im ursprünglichen Verfahren ohne
(٨) يجوز أن يقرر رئيس الهيئة في المسائل المستعجلة.	

	Verschulden nicht geltend gemachter Umstände beantragen. (8) In dringenden Fällen kann der Vorsitzende entscheiden.
مادة ٨٠أ (١) إذا طعن طرف ثالث في قرار إداري يؤثر عليه وصادر لشخص آخر فيجوز للدائرة الرسمية: ١. أن تقرر التنفيذ المباشر وفق المادة ٨٠ فقرة ٢ رقم ٤ بناءً على طلب المنتفع، ٢. أن ترجئ التنفيذ وفق المادة ٨٠ فقرة ٤ وتتخذ إجراءات مؤقتة لحماية حقوق الطرف الثالث بناءً على طلب مقدم منه. (٢) إذا طعن المتأثر بالقرار الإداري الموجه إليه والذي يحمله عبئًا وينفع طرفًا ثالثًا فللدائرة الرسمية أن تأمر بالتنفيذ المباشر وفق المادة ٨٠ فقرة ٢ رقم ٤ بناء على طلب الطرف الثالث. (٣) للمحكمة أن تغير أو تلغي أو تتخذ إجراءات وفق الفقرة ١ و٢ بناءً على طلب. تسري المادة ٨٠ فقرة ٥ إلى ٨ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	**§ 80a** (1) Legt ein Dritter einen Rechtsbehelf gegen den an einen anderen gerichteten, diesen begünstigenden Verwaltungsakt ein, kann die Behörde 1. auf Antrag des Begünstigten nach § 80 Abs. 2 Nr. 4 die sofortige Vollziehung anordnen, 2. auf Antrag des Dritten nach § 80 Abs. 4 die Vollziehung aussetzen und einstweilige Maßnahmen zur Sicherung der Rechte des Dritten treffen. (2) Legt ein Betroffener gegen einen an ihn gerichteten belastenden Verwaltungsakt, der einen Dritten begünstigt, einen Rechtsbehelf ein, kann die Behörde auf Antrag des Dritten nach § 80 Abs. 2 Nr. 4 die sofortige Vollziehung anordnen. (3) Das Gericht kann auf Antrag Maßnahmen nach den Absätzen 1 und 2 ändern oder aufheben oder solche Maßnahmen treffen. § 80 Abs. 5 bis 8 gilt entsprechend.
مادة ٨٠ب (١) ينتهي أثر الإرجاء الناتج عن التظلم ودعوى الطعن عند اكتسابهما درجة النفاذ أو بعد مرور ثلاثة أشهر على الأجل القانوني لتسبيب طريق الطعن المتاح ضد قرار الرفض إذا كان قد تم رفض دعوى الطعن ابتدائيًا. ويسري هذا إذا أرجأت الدائرة الرسمية التنفيذ أو تم إعادة أثر الإرجاء من قبل المحكمة أو أمرت به إلا إذا كانت الدائرة الرسمية قد أرجأت التنفيذ حتى اكتساب القرار درجة النفاذ. (٢) لمحكمة الاستئناف الإدارية أن تأمر بناءً على طلب بإستمرار سريان أثر الإرجاء. (٣) تسري المادة ٨٠ فقرة ٥ إلى ٨ والمادة ٨٠أ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	**§ 80b** (1) Die aufschiebende Wirkung des Widerspruchs und der Anfechtungsklage endet mit der Unanfechtbarkeit oder, wenn die Anfechtungsklage im ersten Rechtszug abgewiesen worden ist, drei Monate nach Ablauf der gesetzlichen Begründungsfrist des gegen die abweisende Entscheidung gegebenen Rechtsmittels. Dies gilt auch, wenn die Vollziehung durch die Behörde ausgesetzt oder die aufschiebende Wirkung durch das Gericht wiederhergestellt oder angeordnet worden ist, es sei denn, die Behörde hat die Vollziehung bis zur Unanfechtbarkeit ausgesetzt. (2) Das Oberverwaltungsgericht kann auf Antrag anordnen, daß die aufschiebende Wirkung fortdauert. (3) § 80 Abs. 5 bis 8 und § 80a gelten entsprechend.

الفصل التاسع **الإجراءات أمام المحكمة الابتدائية**	**9. Abschnitt** **Verfahren im ersten Rechtszug**
مادة ٨١ (١) ترفع الدعوى مكتوبة لدى المحكمة. ويجوز رفعها لدى المحكمة الإدارية بتدوينها في محضر كاتب المحكمة بقلم الكتاب. (٢) ينبغي أن يرفق مع عريضة الدعوى وجميع المذكرات نسخ للأطراف الأخرى ويستثنى من ذلك ماتحكم به المادة ٥٥ فقرة ٢ الجملة الثانية.	**§ 81** (1) Die Klage ist bei dem Gericht schriftlich zu erheben. Bei dem Verwaltungsgericht kann sie auch zur Niederschrift des Urkundsbeamten der Geschäftsstelle erhoben werden. (2) Der Klage und allen Schriftsätzen sollen vorbehaltlich des § 55a Abs. 2 Satz 2 Abschriften für die übrigen Beteiligten beigefügt werden.
مادة ٨٢ (١) يجب أن يسمى بعريضة الدعوى المدعي والمدعى عليه وموضوع الدعوى. وينبغي أن تحتوي على طلب محدد. ويجب أن تذكر فيها الوقائع والأدلة لتسبيب الدعوى. وينبغي كذلك أن ترفق نسخة لكل من القرار الاداري المطعون فيه وقرار التظلم. (٢) إذا لم تفي عريضة الدعوى بهذه المتطلبات فعلى رئيس الهيئة القضائية أو القاضي المهني المختص وفق اللائحة الداخلية لتوزيع القضايا (القاضي المقرر) أن يطالب المدعي بالإضافة خلال أجل معين. وله أن يحدد للإضافة أجل تستبعد بعده المشفوعات إذا لم يتم استيفاء أحد المتطلبات المذكورة في الفقرة ١ الجملة الأولى. تسري المادة ٦٠ بخصوص إعادة الإجراء إلى وضعه السابق مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	**§ 82** (1) Die Klage muß den Kläger, den Beklagten und den Gegenstand des Klagebegehrens bezeichnen. Sie soll einen bestimmten Antrag enthalten. Die zur Begründung dienenden Tatsachen und Beweismittel sollen angegeben, die angefochtene Verfügung und der Widerspruchsbescheid sollen in Abschrift beigefügt werden. (2) Entspricht die Klage diesen Anforderungen nicht, hat der Vorsitzende oder der nach § 21g des Gerichtsverfassungsgesetzes zuständige Berufsrichter (Berichterstatter) den Kläger zu der erforderlichen Ergänzung innerhalb einer bestimmten Frist aufzufordern. Er kann dem Kläger für die Ergänzung eine Frist mit ausschließender Wirkung setzen, wenn es an einem der in Absatz 1 Satz 1 genannten Erfordernisse fehlt. Für die Wiedereinsetzung in den vorigen Stand gilt § 60 entsprechend.
مادة ٨٣ تسري على الاختصاص النوعي والاختصاص المحلي المادة ١٧ إلى ١٧ب من قانون الإجراءات الإدارية مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال. تكون القرارات الصادرة بموجب المادة ١٧أ الفقرة ٢ و٣ من قانون الإجراءات الإدارية غير قابلة للطعن.	**§ 83** Für die sachliche und örtliche Zuständigkeit gelten die §§ 17 bis 17b des Gerichtsverfassungsgesetzes entsprechend. Beschlüsse entsprechend § 17a Abs. 2 und 3 des Gerichtsverfassungsgesetzes sind unanfechtbar.
مادة ٨٤ (١) للمحكمة ان تفصل دون مرافعة شفوية بقرار قضائي إذا كانت القضية ليس لها صعوبة من حيث الوقائع والقانون	**§ 84** (1) Das Gericht kann ohne mündliche Verhandlung durch Gerichtsbescheid entscheiden, wenn die Sache keine besonderen Schwierigkeiten tatsächlicher

وكانت الحالة قد اتضحت. يجب أن يسمع الاطراف قبل ذلك. تسري النصوص القانونية بخصوص الأحكام مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	oder rechtlicher Art aufweist und der Sachverhalt geklärt ist. Die Beteiligten sind vorher zu hören. Die Vorschriften über Urteile gelten entsprechend.
(٢) يحق للأطراف خلال شهر من تاريخ تبليغ القرار القضائي: ١. أن يستأنفوا إذا قُبِل الاستئناف (مادة ١٢٤أ)، ٢. أن يقدموا طلب بقبول الاستئناف او المرافعة الشفوية؛ يجب أن تجرى المرافعة الشفوية إذا تم السير بطريقي الطعن، ٣. أن يطعنوا تمييزًا إذا قبل التمييز، ٤. أن يتظلموا ضد قرار الرفض أو أن يقدموا طلب بإجراء المرافعة الشفوية إذا لم يقبل التمييز؛ يجب أن تجرى المرافعة الشفوية إذا تم السير بطريقي الطعن، ٥. ان يقدموا طلب بإجراء المرافعة الشفوية عند عدم وجود طريق للطعن.	(2) Die Beteiligten können innerhalb eines Monats nach Zustellung des Gerichtsbescheids, 1. Berufung einlegen, wenn sie zugelassen worden ist (§ 124a), 2. Zulassung der Berufung oder mündliche Verhandlung beantragen; wird von beiden Rechtsbehelfen Gebrauch gemacht, findet mündliche Verhandlung statt, 3. Revision einlegen, wenn sie zugelassen worden ist, 4. Nichtzulassungsbeschwerde einlegen oder mündliche Verhandlung beantragen, wenn die Revision nicht zugelassen worden ist; wird von beiden Rechtsbehelfen Gebrauch gemacht, findet mündliche Verhandlung statt, 5. mündliche Verhandlung beantragen, wenn ein Rechtsmittel nicht gegeben ist.
(٣) للقرار القضائي نفس مفعول الحكم؛ إذا قدم طلب إجراء المرافعة الشفوية في حينه فيعتبر القرار القضائي كأنه لم يصدر.	(3) Der Gerichtsbescheid wirkt als Urteil; wird rechtzeitig mündliche Verhandlung beantragt, gilt er als nicht ergangen.
(٤) إذا قدم طلب بإجراء المرافعة الشفوية فللمحكمة أن تستغني عن سرد الوقائع والتسبيب إذا اتبعت تسبيب القرار القضائي وثبتت ذلك في قرارها.	(4) Wird mündliche Verhandlung beantragt, kann das Gericht in dem Urteil von einer weiteren Darstellung des Tatbestandes und der Entscheidungsgründe absehen, soweit es der Begründung des Gerichtsbescheides folgt und dies in seiner Entscheidung feststellt.
مادة ٨٥ يأمر رئيس الهيئة القضائية بتبليغ الدعوى إلى المدعى عليه. وعليه أن يطالب المدعى عليه في نفس الوقت مع التبليغ بان يبدي دفوعه كتابةً؛ تسري المادة ٨١ فقرة ١ الجملة الثانية مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال. يجوز تحديد أجل لإبداء الدفوع.	**§ 85** Der Vorsitzende verfügt die Zustellung der Klage an den Beklagten. Zugleich mit der Zustellung ist der Beklagte aufzufordern, sich schriftlich zu äußern; § 81 Abs. 1 Satz 2 gilt entsprechend. Hierfür kann eine Frist gesetzt werden.
مادة ٨٦ (١) تستقصي المحكمة وقائع الدعوى بصفتها الرسمية؛ وعليها إشراك الأطراف في ذلك. ولا تكون مرتبطة بما يقدمه الاطراف وبمطالباتهم للإثبات.	**§ 86** (1) Das Gericht erforscht den Sachverhalt von Amts wegen; die Beteiligten sind dabei heranzuziehen. Es ist an das Vorbringen und an die Beweisanträge der Beteiligten nicht gebunden.

(٢) لايجوز رفض طلب الإثبات الذي يقدم في المرافعة الشفوية إلا بقرار قضائي مسبب. (٣) على رئيس الهيئة القضائية أن يعمل على إزالة الأخطاء الشكلية وشرح المطالبات غير الواضحة وتقديم طلبات ذات فائدة لموضوع القضية من الأطراف واستكمال البيانات والأقوال غير الكافية، إضافةً إلى ذلك عليه أن يعمل على أن تدلي الأطراف بجميع التصريحات الجوهرية لتعيين وتقييم وقائع الدعوى. (٤) ينبغي على الأطراف تقديم مذكرات لتمهيد المرافعة الشفوية. لرئيس الهيئة القضائية أن يأمرهم بأداء ذلك خلال أجل محدد. يجب أن تبلغ المذكرات إلى الأطراف بصورة رسمية. (٥) يجب أن ترفق مع المذكرات الوثائق أو الوثائق الإلكترونية المستند عليها كنسخ كاملة أو نسخ موجزة. إذا كانت الوثائق او الوثائق الإلكترونية معلومة من قبل الخصم أو كانت ضخمة فيكفي تسميتها بدقة وعرضها للمعاينة لدى المحكمة.	(2) Ein in der mündlichen Verhandlung gestellter Beweisantrag kann nur durch einen Gerichtsbeschluß, der zu begründen ist, abgelehnt werden. (3) Der Vorsitzende hat darauf hinzuwirken, daß Formfehler beseitigt, unklare Anträge erläutert, sachdienliche Anträge gestellt, ungenügende tatsächliche Angaben ergänzt, ferner alle für die Feststellung und Beurteilung des Sachverhalts wesentlichen Erklärungen abgegeben werden. (4) Die Beteiligten sollen zur Vorbereitung der mündlichen Verhandlung Schriftsätze einreichen. Hierzu kann sie der Vorsitzende unter Fristsetzung auffordern. Die Schriftsätze sind den Beteiligten von Amts wegen zu übermitteln. (5) Den Schriftsätzen sind die Urkunden oder elektronischen Dokumente, auf die Bezug genommen wird, in Abschrift ganz oder im Auszug beizufügen. Sind die Urkunden oder elektronischen Dokumente dem Gegner bereits bekannt oder sehr umfangreich, so genügt die genaue Bezeichnung mit dem Anerbieten, Einsicht bei Gericht zu gewähren.
مادة ٨٦أ (ألغيت)	**§ 86a** (weggefallen)
مادة ٨٧ (١) على رئيس الهيئة القضائية أو القاضي المقرر أن يصدر قبل المرافعة الشفوية جميع الأوامر اللازمة للفصل في النزاع بمرافعة شفوية واحدة إن أمكن. وله على وجه الخصوص: ١. استدعاء الأطراف لمناقشة وقائع وموضوع النزاع لتسوية النزاع بالتراضي وقبول الصلح؛ ٢. ان يكلف الأطراف بتكملة أو توضيح المذكرات التمهيدية وتقديم الوثائق وتوصيل الوثائق الإلكترونية وتقديم الأشياء القابلة للمعاينة لدى المحكمة وله على وجه الخصوص أن يحدد أجل للأطراف لتوضيح نقاط محددة تحتاج للتوضيح؛ ٣. أن يستحصل على استعلامات؛ ٤. أن يأمر بتقديم وثائق أو توصيل وثائق إلكترونية؛ ٥. أن يأمر بالحضور الشخصي للأطراف؛ تسري المادة ٩٥ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال؛ ٦. أن يستدعي شهود وخبراء إلى المرافعة الشفوية. 7. ألغيت	**§ 87** (1) Der Vorsitzende oder der Berichterstatter hat schon vor der mündlichen Verhandlung alle Anordnungen zu treffen, die notwendig sind, um den Rechtsstreit möglichst in einer mündlichen Verhandlung zu erledigen. Er kann insbesondere 1. die Beteiligten zur Erörterung des Sach- und Streitstandes und zur gütlichen Beilegung des Rechtsstreits laden und einen Vergleich entgegennehmen; 2. den Beteiligten die Ergänzung oder Erläuterung ihrer vorbereitenden Schriftsätze, die Vorlegung von Urkunden, die Übermittlung von elektronischen Dokumenten und die Vorlegung von anderen zur Niederlegung bei Gericht geeigneten Gegenständen aufgeben, insbesondere eine Frist zur Erklärung über bestimmte klärungsbedürftige

(٢) يجب إشعار الأطراف قبل إصدار أي أمر. (٣) لرئيس الهيئة القضائية أو القاضي المقرر أن يقيم بعض الأدلة المفردة. ولايجوز هذا إلا إذا كانت له فائدة لتسيير المرافعة أمام المحكمة وإذا كان مفترضًا منذ البداية أن المحكمة لها القدرة على تقييم نتيجة إجراء الإثبات كما ينبغي حتى دون انطباعها المباشر عن سير إجراءات الإثبات.	Punkte setzen; 3. Auskünfte einholen; 4. die Vorlage von Urkunden oder die Übermittlung von elektronischen Dokumenten anordnen; 5. das persönliche Erscheinen der Beteiligten anordnen; § 95 gilt entsprechend; 6. Zeugen und Sachverständige zur mündlichen Verhandlung laden. 7. (weggefallen) (2) Die Beteiligten sind von jeder Anordnung zu benachrichtigen. (3) Der Vorsitzende oder der Berichterstatter kann einzelne Beweise erheben. Dies darf nur insoweit geschehen, als es zur Vereinfachung der Verhandlung vor dem Gericht sachdienlich und von vornherein anzunehmen ist, daß das Gericht das Beweisergebnis auch ohne unmittelbaren Eindruck von dem Verlauf der Beweisaufnahme sachgemäß zu würdigen vermag.
مادة ٨٧أ (١) يقرر رئيس الهيئة القضائية إذا صدر القرار في الإجراء التمهيدي: ١. بشأن إرجاء وإيقاف النزاع؛ ٢. بشأن طلب المعونة القضائية عند سحب الدعوى أو التنازل عن الحق المطالب به أو عند الإقرار بالحق؛ ٣. بشأن طلب المعونة القضائية عند انتهاء النزاع في الموضوع الأساسي؛ ٤. بشأن قيمة النزاع؛ ٥. بشأن التكاليف؛ ٦. بشأن الاستدعاء. (٢) يجوز كذلك لرئيس الهيئة القضائية أن يقرر في غير ذلك من الأمور بدلًا من الهيئة القضائية او المجلس القضائي بموافقة الأطراف. (٣) إذا تم تعيين قاضي مقرر فهو من يقرر بدلًا من رئيس الهيئة القضائية.	**§ 87a** (1) Der Vorsitzende entscheidet, wenn die Entscheidung im vorbereitenden Verfahren ergeht, 1. über die Aussetzung und das Ruhen des Verfahrens; 2. bei Zurücknahme der Klage, Verzicht auf den geltend gemachten Anspruch oder Anerkenntnis des Anspruchs, auch über einen Antrag auf Prozesskostenhilfe; 3. bei Erledigung des Rechtsstreits in der Hauptsache, auch über einen Antrag auf Prozesskostenhilfe; 4. über den Streitwert; 5. über Kosten; 6. über die Beiladung. (2) Im Einverständnis der Beteiligten kann der Vorsitzende auch sonst anstelle der Kammer oder des Senats entscheiden. (3) Ist ein Berichterstatter bestellt, so entscheidet dieser anstelle des Vorsitzenden.

مادة ٨٧ب (١) لرئيس الهيئة القضائية أو القاضي المقرر أن يحدد أجلًا للمدعي لكي يبين الوقائع التي لمس منها ضررًا بناءً على مراعاتها أو عدم مراعاتها في الإجراء الإداري ويجوز ربط الأجل المحدد وفق الفقرة ١ بالأجل المحدد وفق المادة ٨٢ فقرة ٢ الجملة الثانية. (٢) لرئيس الهيئة القضائية أو القاضي المقرر أن يكلف أي طرف ويحدد له أجل: ١. لسرد الوقائع أو تعيين طريق الاثبات، ٢. لتقديم الوثائق والمنقولات الأخرى وتوصيل الوثائق الإلكترونية إن كان ذلك الطرف ملزمًا بذلك. (٣) للمحكمة أن ترد التصريحات والأدلة التي تقدم بعد الأجل المحدد وفق الفقرة ١ و٢ وأن تقرر دون تحريات أخرى إذا: ١. كان قبولها سيؤدي وفق القناعة الحرة للمحكمة إلى تأخير إنجاز النزاع و ٢. لم يقدم الطرف عذرًا كافيًا للتأخير و ٣. تم إرشاد الطرف عما يترتب عن التخلف عن الأجل. يجب أن يعزز الطرف مصداقية الوقائع للمحكمة بناءً على طلبها. ولا تسري الجملة الأولى إذا كان من الممكن أن يتم التحري عن الوقائع بجهد بسيط دون مشاركة الأطراف.	**§ 87b** (1) Der Vorsitzende oder der Berichterstatter kann dem Kläger eine Frist setzen zur Angabe der Tatsachen, durch deren Berücksichtigung oder Nichtberücksichtigung im Verwaltungsverfahren er sich beschwert fühlt. Die Fristsetzung nach Satz 1 kann mit der Fristsetzung nach § 82 Abs. 2 Satz 2 verbunden werden. (2) Der Vorsitzende oder der Berichterstatter kann einem Beteiligten unter Fristsetzung aufgeben, zu bestimmten Vorgängen 1. Tatsachen anzugeben oder Beweismittel zu bezeichnen, 2. Urkunden oder andere bewegliche Sachen vorzulegen sowie elektronische Dokumente zu übermitteln, soweit der Beteiligte dazu verpflichtet ist. (3) Das Gericht kann Erklärungen und Beweismittel, die erst nach Ablauf einer nach den Absätzen 1 und 2 gesetzten Frist vorgebracht werden, zurückweisen und ohne weitere Ermittlungen entscheiden, wenn 1. ihre Zulassung nach der freien Überzeugung des Gerichts die Erledigung des Rechtsstreits verzögern würde und 2. der Beteiligte die Verspätung nicht genügend entschuldigt und 3. der Beteiligte über die Folgen einer Fristversäumung belehrt worden ist. 4. Der Entschuldigungsgrund ist auf Verlangen des Gerichts glaubhaft zu machen. Satz 1 gilt nicht, wenn es mit geringem Aufwand möglich ist, den Sachverhalt auch ohne Mitwirkung des Beteiligten zu ermitteln.
مادة ٨٨ لايجوز للمحكمة أن تتجاوز ماهو مطالب به في الدعوى ولكنها غير ملزمة بالارتباط بصياغة المطالب.	**§ 88** Das Gericht darf über das Klagebegehren nicht hinausgehen, ist aber an die Fassung der Anträge nicht gebunden.
مادة ٨٩ (١) يجوز أن ترفع لدى محكمة الدعوى دعوى مضادة إذا كان الحق المضاد ذو صلة بالحق المطالب به بالدعوى أو ذو صلة	**§ 89** (1) Bei dem Gericht der Klage kann eine Widerklage erhoben werden, wenn der Gegenanspruch mit dem in der Klage geltend gemachten

بالدفوع المقدمة ضده. ولا يسري هذا على قضايا المادة ٥٢ رقم ١ إن كانت محكمة أخرى مختصة بدعوى الحق المضاد. (٢) لا تجوز الدعوى المضادة في حال دعوى الإلغاء ودعوى الإلزام.	Anspruch oder mit den gegen ihn vorgebrachten Verteidigungsmitteln zusammenhängt. Dies gilt nicht, wenn in den Fällen des § 52 Nr. 1 für die Klage wegen des Gegenanspruchs ein anderes Gericht zuständig ist. (2) Bei Anfechtungs- und Verpflichtungsklagen ist die Widerklage ausgeschlossen.
مادة ٩٠ يعتبر النزاع قائمًا برفع الدعوى. لا تكون الدعوى وفق الفصل السابع من قانون تنظيم القضاء قائمة في الإجراء القضائي المطول إلا ابتداءً من من تاريخ تبليغها.	**§ 90** Durch Erhebung der Klage wird die Streitsache rechtshängig. In Verfahren nach dem Siebzehnten Titel des Gerichtsverfassungsgesetzes wegen eines überlangen Gerichtsverfahrens wird die Streitsache erst mit Zustellung der Klage rechtshängig.
مادة ٩١ (١) يجوز تغيير الدعوى إذا وافقت سائر الأطراف أو إذا رأت المحكمة أن التغيير له فائدة للقضية. (٢) تفترض موافقة المدعى عليه على التغيير إذا كان قد شارك في الدعوى المغيَّرة في إحدى مذكراته أو في المرافعة الشفوية. (٣) لايجوز الطعن استقلالًا في القرار الذي يقضي بأن التغييرلم يقع أو بأنه جائز.	**§ 91** (1) Eine Änderung der Klage ist zulässig, wenn die übrigen Beteiligten einwilligen oder das Gericht die Änderung für sachdienlich hält. (2) Die Einwilligung des Beklagten in die Änderung der Klage ist anzunehmen, wenn er sich, ohne ihr zu widersprechen, in einem Schriftsatz oder in einer mündlichen Verhandlung auf die geänderte Klage eingelassen hat. (3) Die Entscheidung, daß eine Änderung der Klage nicht vorliegt oder zuzulassen sei, ist nicht selbständig anfechtbar.
مادة ٩٢ (١) للمدعي أن يسحب الدعوى حتى اكتساب الحكم درجة النفاذ. يشترط لسحب الدعوى بعد تقديم الطلب في المرافعة الشفوية موافقة المدعى عليه وكذلك موافقة وكيل المصلحة العامة إن كان قد شارك في المرافعة الشفوية. تعتبر الموافقة قد منحت إذا لم يتم الاعتراض على سحب الدعوى خلال أسبوعين من تاريخ التبليغ بالمذكرة التي تحتوي على السحب؛ على المحكمة أن تنبه عن هذا الأثر القانوني. (٢) تعتبر الدعوى مسحوبة إذا لم يسير المدعي في الدعوى لمدة تتجاوز الشهرين رغم مطالبته من قبل المحكمة بذلك. تسري الفقرة ١ الجملة الثانية والثالثة مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال. يجب تنبيه المدعي بشأن هذا الأثر القانوني الناتج من	**§ 92** (1) Der Kläger kann bis zur Rechtskraft des Urteils seine Klage zurücknehmen. Die Zurücknahme nach Stellung der Anträge in der mündlichen Verhandlung setzt die Einwilligung des Beklagten und, wenn ein Vertreter des öffentlichen Interesses an der mündlichen Verhandlung teilgenommen hat, auch seine Einwilligung voraus. Die Einwilligung gilt als erteilt, wenn der Klagerücknahme nicht innerhalb von zwei Wochen seit Zustellung des die Rücknahme enthaltenden Schriftsatzes widersprochen wird; das Gericht hat auf diese Folge hinzuweisen. (2) Die Klage gilt als zurückgenommen, wenn der Kläger das Verfahren trotz Aufforderung des Gerichts länger als zwei Monate nicht betreibt. Absatz 1 Satz 2 und 3 gilt

الجملة الأولى والمادة ١٥٥ فقرة ٢ في أمر المطالبة. على المحكمة أن تثبت بقرار بأن الدعوى تعتبر مسحوبة. (٣) إذا سحبت الدعوى أو اعتبرت مسحوبة فتنهي المحكمة النزاع بناءً على قرار وتنطق بالآثار القانونية المترتبة عن سحب الدعوى بموجب هذا القانون. يكون القرار غير قابل للطعن.	entsprechend. Der Kläger ist in der Aufforderung auf die sich aus Satz 1 und § 155 Abs. 2 ergebenden Rechtsfolgen hinzuweisen. Das Gericht stellt durch Beschluß fest, daß die Klage als zurückgenommen gilt. (3) Ist die Klage zurückgenommen oder gilt sie als zurückgenommen, so stellt das Gericht das Verfahren durch Beschluß ein und spricht die sich nach diesem Gesetz ergebenden Rechtsfolgen der Zurücknahme aus. Der Beschluß ist unanfechtbar.
مادة ٩٣ للمحكمة توحيد وإعادة فصل الإجراءات المتعددة في نفس الموضوع الماثل أمامها للمداولة والبت بناءً على قرار. ولها أن تأمر بفصل عدة حقوق مطالب بها في إطار إجراء واحد وأن يرافع ويبت فيها بإجراءات منفصلة.	**§ 93** Das Gericht kann durch Beschluß mehrere bei ihm anhängige Verfahren über den gleichen Gegenstand zu gemeinsamer Verhandlung und Entscheidung verbinden und wieder trennen. Es kann anordnen, daß mehrere in einem Verfahren erhobene Ansprüche in getrennten Verfahren verhandelt und entschieden werden.
مادة ٩٣أ (١) إذا كانت شرعية إجراء واحد لدائرة رسمية هي موضوع أكثر من عشرين قضية فللمحكمة أن تجري مسبقًا قضية واحدًا أو عدة قضايا (قضية نموذجية) وأن ترجئ بقية القضايا. يجب على المحكمة سماع الأطراف قبل ذلك. يكون القرار غير قابل للطعن. (٢) إذا كان قد تم الفصل بالنزاع السائر بدرجة قطعية فللمحكمة أن تفصل بعد الاستماع إلى الأطراف المشاركة في القضايا المرجأة بقرار إن رأت بالإجماع أن هذه القضايا ليس لها خصائص جوهرية من حيث الوقائع أو القانون مقارنةً بالقضية النموذجية التي تم الفصل فيه بصورة قطعية وإذا رأت أن سرد الوقائع قد تم إيضاحه. للمحكمة أن تدخل الأدلة المأخوذ بها في القضية النموذجية؛ وللمحكمة وفق تقديرها أن تعيد الاستماع لشاهد أو أن تأمر بتقديم تقرير خبير جديد من قبل نفس الخبير أو من قبل خبير آخر. للمحكمة أن ترفض طلبات الإثبات عن وقائع قد تم الأخذ بها في القضية النموذجية إذا كان قبولها وفق القناعة الحرة للمحكمة لايسهم لإثبات وقائع جديدة ذات أهمية للقرار وإن كان ذلك سيؤخر إنجاز النزاع. يجوز أن يتم الرفض في القرار الصادر وفق الجملة الأولى. للأطراف سلوك الطريق القانوني الجائز للطعن في الأحكام للطعن في القرار الصادر وفق الجملة الأولى. يجب أن يتم إرشاد الأطراف عن هذا الطريق للطعن.	**§ 93a** (1) Ist die Rechtmäßigkeit einer behördlichen Maßnahme Gegenstand von mehr als zwanzig Verfahren, kann das Gericht eines oder mehrere geeignete Verfahren vorab durchführen (Musterverfahren) und die übrigen Verfahren aussetzen. Die Beteiligten sind vorher zu hören. Der Beschluß ist unanfechtbar. (2) Ist über die durchgeführten Verfahren rechtskräftig entschieden worden, kann das Gericht nach Anhörung der Beteiligten über die ausgesetzten Verfahren durch Beschluß entscheiden, wenn es einstimmig der Auffassung ist, daß die Sachen gegenüber rechtskräftig entschiedenen Musterverfahren keine wesentlichen Besonderheiten tatsächlicher oder rechtlicher Art aufweisen und der Sachverhalt geklärt ist. Das Gericht kann in einem Musterverfahren erhobene Beweise einführen; es kann nach seinem Ermessen die wiederholte Vernehmung eines Zeugen oder eine neue Begutachtung durch denselben oder andere Sachverständige anordnen. Beweisanträge zu Tatsachen, über die bereits im Musterverfahren Beweis erhoben wurde, kann das Gericht ablehnen, wenn ihre Zulassung nach seiner freien Überzeugung nicht zum Nachweis neuer

	entscheidungserheblicher Tatsachen beitragen und die Erledigung des Rechtsstreits verzögern würde. Die Ablehnung kann in der Entscheidung nach Satz 1 erfolgen. Den Beteiligten steht gegen den Beschluß nach Satz 1 das Rechtsmittel zu, das zulässig wäre, wenn das Gericht durch Urteil entschieden hätte. Die Beteiligten sind über dieses Rechtsmittel zu belehren.
مادة ٩٤ إذا كان النزاع متوقفًا كليًا أو جزئيًا على وجود أو عدم وجود علاقة قانونية بموضوع نزاع آخر معلق أو متوقف على تثبيت هذه العلاقة من قبل دائرة رسمية فللمحكمة أن تأمر بأن ترجأ المرافعة حتى إنجاز النزاع الآخر أو حتى صدور قرار الدائرة الرسمية.	**§ 94** Das Gericht kann, wenn die Entscheidung des Rechtsstreits ganz oder zum Teil von dem Bestehen oder Nichtbestehen eines Rechtsverhältnisses abhängt, das den Gegenstand eines anderen anhängigen Rechtsstreits bildet oder von einer Verwaltungsbehörde festzustellen ist, anordnen, daß die Verhandlung bis zur Erledigung des anderen Rechtsstreits oder bis zur Entscheidung der Verwaltungsbehörde auszusetzen sei.
مادة ٩٥ (١) للمحكمة أن تأمر بحضور أحد الأطراف شخصيًا. للمحكمة أن تهدد بعقوبة نقدية في حال عدم الحضور كالتي يهدد بها الشاهد عند عدم حضوره لموعد سماع شهادته. على المحكمة أن تثبت العقوبة النقدية المهدد بها بناءً على قرار عند عدم الحضور عن ذنب. يجوز إعادة التهديد وتثبيت العقوبة النقدية. (٢) إذا كان أحد أطراف النزاع الشخصيات اعتبارية أو جمعية أو دائرة رسمية فيوجه التهديد وتثبت العقوبة النقدية لمن له حق النيابة عنها وفق القانون أو النظام الأساسي. (٣) إذا كان أحد أطراف النزاع هيئة إدارية للقانون العام أو دائرة رسمية فللمحكمة أن تكلفه بأن يبعث إلى المرافعة الشفوية موظف أو عامل معه وثيقة تثبت صلاحيته للنيابة وعلى علمٍ كافٍ بحال النزاع والوضع القانوني.	**§ 95** (1) Das Gericht kann das persönliche Erscheinen eines Beteiligten anordnen. Für den Fall des Ausbleibens kann es Ordnungsgeld wie gegen einen im Vernehmungstermin nicht erschienenen Zeugen androhen. Bei schuldhaftem Ausbleiben setzt das Gericht durch Beschluß das angedrohte Ordnungsgeld fest. Androhung und Festsetzung des Ordnungsgelds können wiederholt werden. (2) Ist Beteiligter eine juristische Person oder eine Vereinigung, so ist das Ordnungsgeld dem nach Gesetz oder Satzung Vertretungsberechtigten anzudrohen und gegen ihn festzusetzen. (3) Das Gericht kann einer beteiligten öffentlich-rechtlichen Körperschaft oder Behörde aufgeben, zur mündlichen Verhandlung einen Beamten oder Angestellten zu entsenden, der mit einem schriftlichen Nachweis über die Vertretungsbefugnis versehen und über die Sach- und Rechtslage ausreichend unterrichtet ist.
مادة ٩٦	**§ 96** (1) Das Gericht erhebt Beweis in der mündlichen Verhandlung. Es kann insbesondere Augenschein einnehmen, Zeugen, Sachverständige und Beteiligte

(١) على المحكمة أن تجمع الأدلة في المرافعة الشفوية. ولها على وجه الخصوص أن تجري المعاينة وأن تسمع الشهود والخبراء والأطراف وأن تأمر بتقديم الوثائق. (٢) للمحكمة في قضايا معينة أن تنتدب أحد قضاتها قبل المرافعة الشفوية كي يقوم بأخذ الأدلة أو أن تلتمس من محكمة أخرى إجراء الإثبات بخصوص إثباتات معينة.	vernehmen und Urkunden heranziehen. (2) Das Gericht kann in geeigneten Fällen schon vor der mündlichen Verhandlung durch eines seiner Mitglieder als beauftragten Richter Beweis erheben lassen oder durch Bezeichnung der einzelnen Beweisfragen ein anderes Gericht um die Beweisaufnahme ersuchen.
مادة ٩٧ يجب أن تبلغ جميع مواعيد إجراء الإثبات إلى الأطراف وللأطراف الحق في الحضور عند جمع الأدلة وفي طرح أسئلة مفيدة ولها علاقة بالقضية على الشهود والخبراء. إذا قدم احتجاج على سؤال فعلى المحكمة أن تقرر بشأنه.	**§ 97** Die Beteiligten werden von allen Beweisterminen benachrichtigt und können der Beweisaufnahme beiwohnen. Sie können an Zeugen und Sachverständige sachdienliche Fragen richten. Wird eine Frage beanstandet, so entscheidet das Gericht.
مادة ٩٨ تسري المواد ٣٥٨ إلى ٤٤٤ و٤٥٠ إلى ٤٩٤ من قانون الإجراءات المدنية على جمع الأدلة مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال في حال عدم وجود نص يحكم بغير ذلك.	**§ 98** Soweit dieses Gesetz nicht abweichende Vorschriften enthält, sind auf die Beweisaufnahme §§ 358 bis 444 und 450 bis 494 der Zivilprozeßordnung entsprechend anzuwenden.
مادة ٩٩ (١) الدوائر الرسمية ملزمة بتقديم الوثائق أو الإضبارات وتوصيل الوثائق الإلكترونية وإعطاء الاستعلامات المطلوبة للمحكمة. إذا كان الاطلاع على محتوى هذه الوثائق والإضبارات والوثائق الإلكترونية والاستعلامات سيؤدي إلى ضرر للصالح الاتحادي أو صالح أحد الولايات أو كان الحفاظ على سرية هذه المجريات موجب بحكم القانون أو بحكم طبيعتها فللدائرة العليا المشرفة أن ترفض تقديم الوثائق أو الإضبارات أو إيصال الوثائق الإلكترونية أو إعطاء الإستعلامات. (٢) تثبت محكمة الاستئناف الإدارية بناءً على طلب أحد الأطراف بقرار ومن دون مرافعة شفوية شرعية رفض تقديم الوثائق أو الإضبارات أو إيصال الوثائق الإلكترونية أو إعطاء الاستعلامات. إذا سببت الدائرة الاتحادية العليا الرفض بأن الاطلاع على محتوى الوثائق أو الاضبارات أو الوثائق الإلكترونية أو الاستعلامات سيضر بصالح الاتحاد فتفصل المحكمة الإدارية الإتحادية بهذا الشأن؛ ويسري نفس الشيء إذا كانت المحكمة الإدارية الإتحادية مختصة في الموضوع وفق المادة ٥٠. يجب أن يقدم الطلب إلى المحكمة المختصة بالقضية الأساسية. يسلم الطلب إلى المحكمة المختصة بالقضية الأساسية. تسلم تلك المحكمة الطلب وإضبارة القضية إلى الهيئة المقررة	**§ 99** (1) Behörden sind zur Vorlage von Urkunden oder Akten, zur Übermittlung elektronischer Dokumente und zu Auskünften verpflichtet. Wenn das Bekanntwerden des Inhalts dieser Urkunden, Akten, elektronischen Dokumente oder dieser Auskünfte dem Wohl des Bundes oder eines Landes Nachteile bereiten würde oder wenn die Vorgänge nach einem Gesetz oder ihrem Wesen nach geheim gehalten werden müssen, kann die zuständige oberste Aufsichtsbehörde die Vorlage von Urkunden oder Akten, die Übermittlung der elektronischen Dokumente und die Erteilung der Auskünfte verweigern. (2) Auf Antrag eines Beteiligten stellt das Oberverwaltungsgericht ohne mündliche Verhandlung durch Beschluss fest, ob die Verweigerung der Vorlage der Urkunden oder Akten, der Übermittlung der elektronischen Dokumente oder der Erteilung von Auskünften rechtmäßig ist. Verweigert eine oberste Bundesbehörde die Vorlage, Übermittlung oder Auskunft mit der Begründung, das Bekanntwerden des Inhalts der Urkunden, der Akten, der elektronischen Dokumente oder der Auskünfte würde dem Wohl des Bundes Nachteile bereiten, entscheidet

المختصة وفقًا للمادة ١٨٩. يجب على الدائرة العليا المشرفة أن تقدم الوثائق أو الإضبارات التي رفضت تقديمها وفق الفقرة ١ الجملة الثانية بناءً على طلب هذه الهيئة القضائية المختصة وأن توصل لها الوثائق الإلكترونية أو أن تعطيها الاستعلامات المرفوضة. يجب أن يتم استدعاء الدائرة العليا إلى هذا الإجراء. يخضع الإجراء لأحكام قانون حماية أسرار ووثائق الدولة. إذا لم يكن الالتزام بهذه النصوص ممكنًا أو إذا ادعت الدائرة المشرفة المختصة أن هناك أسباب جوهرية لحفظ الأسرار أو حمايتها تتعارض مع تسليم الوثائق أو الإضبارات أو إيصال الوثائق الالكترونية للمحكمة فعليها أن تقدمها أو توصلها وفق الجملة الخامسة عن طريق وضع الوثائق والإضبارات أو الوثائق الالكترونية تحت تصرف المحكمة في مكان تحدده الدائرة المشرفة. لاتسري المادة ١٠٠ على الإضبارات والوثائق الإلكترونية المقدمة وفق الجملة الخامسة ولا على الأسباب الجوهرية المدعى بها وفق الجملة الثامنة. أعضاء المحكمة ملزمون بكتمان السر؛ ولا يجوز التعرف على نوع ومحتوى الوثائق والإضبارات والوثائق الإلكترونية والاستعلامات التي يجب الحفاظ على سريتها عن طريق تسبيب القرار. تسري على غير القضاة العاملين لدى المحكمة أحكام حماية الأسرار الخاصة بهم. يجوز الطعن استقلالًا في القرار عن طريق التظلم في حال لم تكن المحكمة الإدارية الاتحادية هي مصدرة القرار. تفصل المحكمة الإدارية الاتحادية في التظلمات ضد قرارات محكمة الاستئناف الإدارية. تسري على إجراء التظلم الجملة الرابعة إلى الجملة الحادية عشر مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	das Bundesverwaltungsgericht; Gleiches gilt, wenn das Bundesverwaltungsgericht nach § 50 für die Hauptsache zuständig ist. Der Antrag ist bei dem für die Hauptsache zuständigen Gericht zu stellen. Dieses gibt den Antrag und die Hauptsacheakten an den nach § 189 zuständigen Spruchkörper ab. Die oberste Aufsichtsbehörde hat die nach Absatz 1 Satz 2 verweigerten Urkunden oder Akten auf Aufforderung dieses Spruchkörpers vorzulegen, die elektronischen Dokumente zu übermitteln oder die verweigerten Auskünfte zu erteilen. Sie ist zu diesem Verfahren beizuladen. Das Verfahren unterliegt den Vorschriften des materiellen Geheimschutzes. Können diese nicht eingehalten werden oder macht die zuständige Aufsichtsbehörde geltend, dass besondere Gründe der Geheimhaltung oder des Geheimschutzes der Übergabe der Urkunden oder Akten oder der Übermittlung der elektronischen Dokumente an das Gericht entgegenstehen, wird die Vorlage oder Übermittlung nach Satz 5 dadurch bewirkt, dass die Urkunden, Akten oder elektronischen Dokumente dem Gericht in von der obersten Aufsichtsbehörde bestimmten Räumlichkeiten zur Verfügung gestellt werden. Für die nach Satz 5 vorgelegten Akten, elektronischen Dokumente und für die gemäß Satz 8 geltend gemachten besonderen Gründe gilt § 100 nicht. Die Mitglieder des Gerichts sind zur Geheimhaltung verpflichtet; die Entscheidungsgründe dürfen Art und Inhalt der geheim gehaltenen Urkunden, Akten, elektronischen Dokumente und Auskünfte nicht erkennen lassen. Für das nichtrichterliche Personal gelten die Regelungen des personellen Geheimschutzes. Soweit nicht das Bundesverwaltungsgericht entschieden hat, kann der Beschluss selbständig mit der Beschwerde angefochten werden. Über die Beschwerde gegen den Beschluss eines Oberverwaltungsgerichts entscheidet das Bundesverwaltungsgericht. Für das Beschwerdeverfahren gelten die Sätze 4 bis 11 sinngemäß.
مادة ١٠٠ (١) للأطراف الاطلاع على إضبارة المحكمة والإضبارات المقدمة لها. (٢) للأطراف مطالبة قلم كتاب المحكمة بتسليمهم تحارير وملخصات ومطبوعات ونسخ على نفقتهم. لرئيس الهيئة	**§ 100** (1) Die Beteiligten können die Gerichtsakten und die dem Gericht vorgelegten Akten einsehen. (2) Beteiligte können sich auf ihre Kosten durch die Geschäftsstelle Ausfertigungen, Auszüge, Ausdrucke und Abschriften erteilen lassen. Nach dem Ermessen des

القضائية وفق تقديره أن يأذن للأشخاص الموكلين وفق المادة ٦٧ فقرة ٢ الجملة الأولى والثانية رقم ٣ إلى ٦ بأخذ الإضبارة إلى محل سكنهم أو محل عملهم وباستخدام الوثائق الإلكترونية التي تحتوي عليها الإضبارة أو أن يؤذن بإيصال ماتحتوي عليه الإضبارة من وثائق إلكترونية لهم. تسري المادة ٨٧ فقرة ٣ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال. يجب التأكد من ألا يستخدام الوثائق الإلكترونية التي تحتوي عليها الإضبارة إلا الأشخاص المخولين وفقًا للمادة ٦٧ فقرة ٢ الجملة الأولى والثانية رقم ٣ الى ٦ فقط. يجب أن تُزود الوثائق الإلكترونية بكاملها بتوقيع إلكتروني مؤهل عند إيصالها وأن تُحمى من الاطلاع عليها بدون تصريح. (٣) لا يجوز منح حق الاطلاع على الإضبارة وفق الفقرة ١ و٢ بخصوص مسودات الأحكام والقرارات والأوامر وأعمال ووثائق تحضيرها والتصويتات.	Vorsitzenden kann der nach § 67 Abs. 2 Satz 1 und 2 Nr. 3 bis 6 bevollmächtigten Person die Mitnahme der Akte in die Wohnung oder Geschäftsräume, der elektronische Zugriff auf den Inhalt der Akten gestattet oder der Inhalt der Akten elektronisch übermittelt werden. § 87a Abs. 3 gilt entsprechend. Bei einem elektronischen Zugriff auf den Inhalt der Akten ist sicherzustellen, dass der Zugriff nur durch die nach § 67 Abs. 2 Satz 1 und 2 Nr. 3 bis 6 bevollmächtigte Person erfolgt. Für die Übermittlung von elektronischen Dokumenten ist die Gesamtheit der Dokumente mit einer qualifizierten elektronischen Signatur nach § 2 Nr. 3 des Signaturgesetzes zu versehen und gegen unbefugte Kenntnisnahme zu schützen. (3) In die Entwürfe zu Urteilen, Beschlüssen und Verfügungen, die Arbeiten zu ihrer Vorbereitung und die Dokumente, die Abstimmungen betreffen, wird Akteneinsicht nach Absatz 1 und 2 nicht gewährt.
مادة ١٠١ (١) تفصل المحكمة في النزاع بناءً على مرافعة شفوية إذا لم يوجد نص يحكم بغير ذلك. (٢) يجوز أن تفصل المحكمة في النزاع بدون مرافعة شفوية بموافقة الأطراف. (٣) يجوز أن تصدر قرارات المحكمة فيما عدا الأحكام بدون مرافعة شفوية إذا لم يوجد نص يحكم بغير ذلك.	**§ 101** (1) Das Gericht entscheidet, soweit nichts anderes bestimmt ist, auf Grund mündlicher Verhandlung. (2) Mit Einverständnis der Beteiligten kann das Gericht ohne mündliche Verhandlung entscheiden. (3) Entscheidungen des Gerichts, die nicht Urteile sind, können ohne mündliche Verhandlung ergehen, soweit nichts anderes bestimmt ist.
المادة ١٠٢ (١) فور تحديد موعد المرافعة الشفوية يتم دعوة الأطراف بدعوة ذات أجل لاتقل مدته عن أسبوعين وإذا كان النزاع قائم أمام المحكمة الإدارية الاتحادية فبأجل لاتقل مدته عن أربعة أسابيع. يجوز لرئيس الهيئة القضائية أن يقصر الأجل في القضايا المستعجلة. (٢) يجب تنبيه الأطراف في الدعوة إلى أنه يحق للمحكمة إذا تغيب أحد الأطراف أن تقوم بإجراء المرافعة والفصل في النزاع من دونه. (٣) يجوز لمحاكم القضاء الإداري عقد جلساتها خارج مقر المحكمة إن كان ذلك ضروريًا ولصالح إنهاء النزاع.	**§ 102** (1) Sobald der Termin zur mündlichen Verhandlung bestimmt ist, sind die Beteiligten mit einer Ladungsfrist von mindestens zwei Wochen, bei dem Bundesverwaltungsgericht von mindestens vier Wochen, zu laden. In dringenden Fällen kann der Vorsitzende die Frist abkürzen. (2) Bei der Ladung ist darauf hinzuweisen, daß beim Ausbleiben eines Beteiligten auch ohne ihn verhandelt und entschieden werden kann. (3) Die Gerichte der Verwaltungsgerichtsbarkeit können Sitzungen auch außerhalb des Gerichtssitzes abhalten, wenn dies zur

	sachdienlichen Erledigung notwendig ist. (4) § 227 Abs. 3 Satz 1 der Zivilprozeßordnung ist nicht anzuwenden.
(٤) لا تطبق المادة ٢٢٧ الفقرة ٣ الجملة الأولى من قانون الإجراءات المدنية.	
مادة ١٠٢أ (١) للمحكمة أن تأذن للأطراف ووكلائهم ومعاونيهم القضائيين بناءً على طلب أو من تلقاء نفسها بأن يمكثوا في مكان آخر أثناء المرافعة الشفوية وأن يقوموا من هناك الأعمال الإجرائية. تبث المرافعة بالصورة والصوت في نفس الوقت إلى ذلك المكان وإلى قاعة الجلسة. (٢) للمحكمة أن تأذن بأن يمكث شاهد أو خبير أو طرف أثناء الاستجواب في مكان آخر. يبث الاستجواب بالصورة والصوت في نفس الوقت إلى ذلك المكان وإلى غرفة الجلسة. إذا أُذن للطرف أو لوكيل أو لمعاون قضائي وفق الفقرة ١ الجملة الأولى بأن يمكث في مكان آخر فيبث الاستجواب كذلك إلى ذلك المكان. (٣) لا يُسجَّل البث. لايجوز الطعن في القرارات الصادرة وفق الفقرة ١ و٢ الجملة الأولى. (٤) تسري الفقرة ١ و٣ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال بخصوص موعد المناقشة (مادة ٨٧ فقرة ١ الجملة الثانية رقم ١)	**§ 102a** (1) Das Gericht kann den Beteiligten, ihren Bevollmächtigten und Beiständen auf Antrag oder von Amts wegen gestatten, sich während einer mündlichen Verhandlung an einem anderen Ort aufzuhalten und dort Verfahrenshandlungen vorzunehmen. Die Verhandlung wird zeitgleich in Bild und Ton an diesen Ort und in das Sitzungszimmer übertragen. (2) Das Gericht kann auf Antrag gestatten, dass sich ein Zeuge, ein Sachverständiger oder ein Beteiligter während einer Vernehmung an einem anderen Ort aufhält. Die Vernehmung wird zeitgleich in Bild und Ton an diesen Ort und in das Sitzungszimmer übertragen. Ist Beteiligten, Bevollmächtigten und Beiständen nach Absatz 1 Satz 1 gestattet worden, sich an einem anderen Ort aufzuhalten, so wird die Vernehmung auch an diesen Ort übertragen. (3) Die Übertragung wird nicht aufgezeichnet. Entscheidungen nach Absatz 1 Satz 1 und Absatz 2 Satz 1 sind unanfechtbar. (4) Die Absätze 1 und 3 gelten entsprechend für Erörterungstermine (§ 87 Absatz 1 Satz 2 Nummer 1).
مادة ١٠٣ (١) تفتتح وتُدار المرافعة الشفوية من قبل رئيس الهيئة القضائية. (٢) يسرد رئيس هيئة القضاء أو القاضي المقرر جوهر محتوى الإضبارة بعد النداء بالقضية. (٣) بعد ذلك تمنح الكلمة للأطراف لتقديم طلباتهم وتسبيبها.	**§ 103** (1) Der Vorsitzende eröffnet und leitet die mündliche Verhandlung. (2) Nach Aufruf der Sache trägt der Vorsitzende oder der Berichterstatter den wesentlichen Inhalt der Akten vor. (3) Hierauf erhalten die Beteiligten das Wort, um ihre Anträge zu stellen und zu begründen.
مادة ١٠٤ (١) على رئيس الهيئة القضائية أن يناقش النزاع مع الأطراف من حيث الوقائع والقانون.	**§ 104** (1) Der Vorsitzende hat die Streitsache mit den Beteiligten tatsächlich und rechtlich zu erörtern. (2) Der Vorsitzende hat jedem Mitglied des Gerichts auf Verlangen zu gestatten,

(٢) على رئيس الهيئة القضائية أن يأذن لكل عضو في المحكمة بتوجيه أسئلة إن طلب العضو ذلك. إذا تم الاحتجاج على سؤال فتقرر المحكمة. (٣) يعلن رئيس الهيئة القضائية ختام المرافعة الشفوية بعد مناقشة النزاع. للمحكمة أن تقرر إعادة فتح باب المرافعة الشفوية.	Fragen zu stellen. Wird eine Frage beanstandet, so entscheidet das Gericht. (3) Nach Erörterung der Streitsache erklärt der Vorsitzende die mündliche Verhandlung für geschlossen. Das Gericht kann die Wiedereröffnung beschließen.
مادة ١٠٥ تسري المواد ١٥٩ إلى ١٦٥ من قانون الإجراءات المدنية مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال فيما يتعلق بتحرير محضر الجلسة.	**§ 105** Für die Niederschrift gelten die §§ 159 bis 165 der Zivilprozeßordnung entsprechend.
مادة ١٠٦ يجوز للأطراف إبرام عقد صلح بمدونة المحكمة أو مدونة القاضي المكلف أو القاضي المُناشَد منهم لإنهاء النزاع كليًا أو جزئيًا إذا كان لهم حق التصرف بموضوع عقد الصلح. يجوز أن يُبرَم عقد الصلح القضائي بقبول مكتوب من الأطراف لاقتراح المحكمة الصادر بشكل قرار من رئيس هيئة القضاء أو القاضي المقرر.	**§ 106** Um den Rechtsstreit vollständig oder zum Teil zu erledigen, können die Beteiligten zur Niederschrift des Gerichts oder des beauftragten oder ersuchten Richters einen Vergleich schließen, soweit sie über den Gegenstand des Vergleichs verfügen können. Ein gerichtlicher Vergleich kann auch dadurch geschlossen werden, daß die Beteiligten einen in der Form eines Beschlusses ergangenen Vorschlag des Gerichts, des Vorsitzenden oder des Berichterstatters schriftlich gegenüber dem Gericht annehmen.
الفصل العاشر **الأحكام والقرارات الأخرى**	**10. abschnitt** **Urteile und andere Entscheide**
مادة ١٠٧ يُقَرر في الدعوى بناءً على حكم إذا لم يوجد نص يحكم بغير ذلك.	**§ 107** Über die Klage wird, soweit nichts anderes bestimmt ist, durch Urteil entschieden.
مادة ١٠٨ (١) تقرر المحكمة وفق قناعتها الحرة المبنية على كامل نتائج المداولات. على المحكمة أن تذكر في حكمها الأسباب التي قادتها إلى تكوين قناعتها القضائية. (٢) لايجوز أن يُبنَى الحكم إلا على وقائع ونتائج الإثبات التي كان مسموحًا للأطراف أن يعبّروا بشأنها.	**§ 108** (1) Das Gericht entscheidet nach seiner freien, aus dem Gesamtergebnis des Verfahrens gewonnenen Überzeugung. In dem Urteil sind die Gründe anzugeben, die für die richterliche Überzeugung leitend gewesen sind. (2) Das Urteil darf nur auf Tatsachen und Beweisergebnisse gestützt werden, zu denen die Beteiligten sich äußern konnten.
مادة ١٠٩ للمحكمة أن تفصل بحكم تمهيدي في قبول الدعوى.	**§ 109** Über die Zulässigkeit der Klage kann durch Zwischenurteil vorab entschieden werden.

مادة ١١٠ إذا تهيأ جزء من موضوع النزاع لإصدار حكم فيه فللمحكمة أن تصدر حكمًا جزئيًا.	**§ 110** Ist nur ein Teil des Streitgegenstands zur Entscheidung reif, so kann das Gericht ein Teilurteil erlassen.
مادة ١١١ إذا كان الحق المطالب به في دعوى الإلزام محل نزاع من حيث السبب والقيمة فللمحكمة أن تفصل بحكم تمهيدي في السبب أولًا. إذا صرحت المحكمة بأن الحق مسبب فلها أن تأمر بالمداولة بشأن القيمة.	**§ 111** Ist bei einer Leistungsklage ein Anspruch nach Grund und Betrag streitig, so kann das Gericht durch Zwischenurteil über den Grund vorab entscheiden. Das Gericht kann, wenn der Anspruch für begründet erklärt ist, anordnen, daß über den Betrag zu verhandeln ist.
مادة ١١٢ لايجوز أن يصدر الحكم إلا من قبل القضاة والقضاة غير المحترفين الذين شاركوا في المرافعة الشفوية التي بني عليها الحكم.	**§ 112** Das Urteil kann nur von den Richtern und ehrenamtlichen Richtern gefällt werden, die an der dem Urteil zugrunde liegenden Verhandlung teilgenommen haben.
مادة ١١٣ (١) إذا كان القرار الإداري غير شرعي وبناءً عليه مخلًا بحقوق المدعي فتلغي المحكمة القرار الإداري وقرار التظلم إن وجد. إذا كان قد تم تنفيذ القرار الإداري فللمحكمة أن تنطق بناءً على طلب بأن على الدائرة الرسمية أن تلغي التنفيذ. يكون هذا النطق جائزًا فقط إذا كانت الدائرة الرسمية قادرة على ذلك وإذا كانت المسألة جاهزة للبت فيها. إذا كان القرار الإداري قد انتهى قبل ذلك عبر سحبه أو بصورة أخرى فعلى المحكمة بناءً على طلب أن تحكم بأن القرار الإداري كان غير شرعي إذا كان في ذلك مصلحة مشروعة للمدعي. (٢) إذا طلب المدعي تغيير قرار إداري يحدد مبلغًا نقديًا أو شيئًا يتعلق بتحديد المبلغ فللمحكمة أن تحدد مبلغًا بقيمة أخرى أو شيئًا آخرًا له علاقة بالمبلغ. إذا اقتضت التحريات لتعيين أو تحديد المبلغ النقدي إلى مجهود كبير فللمحكمة أن تغير القرار الإداري بناءً على الأحوال الواقعية أو القانونية التي روعيت أو لم تُراعى بغير حق وتحدد هذه الأحوال من جديد بحيث تتمكن الدائرة الرسمية من حساب المبلغ بناءً على القرار. يجب على الدائرة الرسمية أن تخبر الأطراف مباشرةً بنتيجة الحساب الجديدة ويجب أن يُعلن القرار بمحتواه المُغيَّر مجددًا بعد اكتسابه درجة النفاذ.	**§ 113** (1) Soweit der Verwaltungsakt rechtswidrig und der Kläger dadurch in seinen Rechten verletzt ist, hebt das Gericht den Verwaltungsakt und den etwaigen Widerspruchsbescheid auf. Ist der Verwaltungsakt schon vollzogen, so kann das Gericht auf Antrag auch aussprechen, daß und wie die Verwaltungsbehörde die Vollziehung rückgängig zu machen hat. Dieser Ausspruch ist nur zulässig, wenn die Behörde dazu in der Lage und diese Frage spruchreif ist. Hat sich der Verwaltungsakt vorher durch Zurücknahme oder anders erledigt, so spricht das Gericht auf Antrag durch Urteil aus, daß der Verwaltungsakt rechtswidrig gewesen ist, wenn der Kläger ein berechtigtes Interesse an dieser Feststellung hat. (2) Begehrt der Kläger die Änderung eines Verwaltungsakts, der einen Geldbetrag festsetzt oder eine darauf bezogene Feststellung trifft, kann das Gericht den Betrag in anderer Höhe festsetzen oder die Feststellung durch eine andere ersetzen. Erfordert die Ermittlung des festzusetzenden oder festzustellenden Betrags einen nicht unerheblichen Aufwand, kann das Gericht die Änderung des Verwaltungsakts durch Angabe der zu Unrecht berücksichtigten oder nicht berücksichtigten tatsächlichen oder rechtlichen Verhältnisse so bestimmen, daß die Behörde den Betrag auf Grund der Entscheidung errechnen kann. Die Behörde

(٣) إذا رأت المحكمة ضرورة إيضاح وقائع أخرى فلها أن تلغي القرار الإداري وقرار التظلم دون أن تقرر في الموضوع ذاته إن كانت التحريات الضرورية بها نقص جسيم وإن كان الإلغاء بمراعاة مصلحة الأطراف ويخدم الإجراء. يجوز للمحكمة بناءً على طلب أن تأمر بإجراء مؤقت وعلى وجه الخصوص أن تأمر بتقديم ضمانات أو بأن تبقى الضمانات المقدمة كليًا أو جزئيًا قائمة حتى صدور القرار الإداري الجديد وللمحكمة أن تقضي بتأجيل إعادة الضمانات. يجوز أن يُغير أو يُلغى القرار في أي وقت. لايجوز أن يصدر القرار وفق الجملة الأولى إلا خلال ستة أشهر من ورود إضبارة الدائرة الرسمية إلى المحكمة فقط. (٤) إذا كان بالإمكان المطالبة بإلزامٍ ما بجانب المطالبة بإلغاء القرار الإداري فيجوز كذلك الحكم بالإلزام في إطار نفس الإجراء. (٥) إذا كان رفض إصدار القرار الإداري أو الإحجام عن إصداره غير شرعي وبناءً عليه مخل بحقوق المدعي وكان النزاع جاهزًا للفصل فيه فعلى المحكمة أن تنطق بإلزام الدائرة الرسمية بتأدية العمل الرسمي المطلوب منها. وإلا فعليها أن تنطق بإلزام الدائرة الرسمية بأن تصدر قرارًا للمدعي يراعي الرأي القانوني للمحكمة. **تعقيب** تتعارض المادة ١١٣ الفقرة ١ الجملة الثانية والثالثة (مسبقًا الفقرة ٥: تغيرت بموجب القانون ٥٥٣ الصادر في ١٩٨١/٦/٢٦) مع المادة ٧٠ من الدستور وتكون بذلك باطلة وفقًا للحكم رقم ١٤٩٣ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٩ من المحكمة الدستورية الإتحادية.	teilt den Beteiligten das Ergebnis der Neuberechnung unverzüglich formlos mit; nach Rechtskraft der Entscheidung ist der Verwaltungsakt mit dem geänderten Inhalt neu bekanntzugeben. **(3)** Hält das Gericht eine weitere Sachaufklärung für erforderlich, kann es, ohne in der Sache selbst zu entscheiden, den Verwaltungsakt und den Widerspruchsbescheid aufheben, soweit nach Art oder Umfang die noch erforderlichen Ermittlungen erheblich sind und die Aufhebung auch unter Berücksichtigung der Belange der Beteiligten sachdienlich ist. Auf Antrag kann das Gericht bis zum Erlaß des neuen Verwaltungsakts eine einstweilige Regelung treffen, insbesondere bestimmen, daß Sicherheiten geleistet werden oder ganz oder zum Teil bestehen bleiben und Leistungen zunächst nicht zurückgewährt werden müssen. Der Beschluß kann jederzeit geändert oder aufgehoben werden. Eine Entscheidung nach Satz 1 kann nur binnen sechs Monaten seit Eingang der Akten der Behörde bei Gericht ergehen. **(4)** Kann neben der Aufhebung eines Verwaltungsakts eine Leistung verlangt werden, so ist im gleichen Verfahren auch die Verurteilung zur Leistung zulässig. **(5)** Soweit die Ablehnung oder Unterlassung des Verwaltungsakts rechtswidrig und der Kläger dadurch in seinen Rechten verletzt ist, spricht das Gericht die Verpflichtung der Verwaltungsbehörde aus, die beantragte Amtshandlung vorzunehmen, wenn die Sache spruchreif ist. Andernfalls spricht es die Verpflichtung aus, den Kläger unter Beachtung der Rechtsauffassung des Gerichts zu bescheiden. **Fußnote** § 113 Abs. 1 Satz 2 u. 3, früherer Abs. 5: Änd. durch G v. 26.6.1981 I 553, gem. BVerfGE v. 19.10.1982 I 1493 mit Art. 70 GG unvereinbar und daher nichtig
مادة ١١٤ إذا كانت الدائرة الرسمية مخولة بالتصرف وفق تقديرها فعلى المحكمة أن تنظر كذلك إن كان القرار الإداري أو رفض إصداره	**§ 114** Soweit die Verwaltungsbehörde ermächtigt ist, nach ihrem Ermessen zu handeln, prüft das Gericht auch, ob der Verwaltungsakt oder die

أو الإحجام عن إصداره غير شرعي بناءً على تجاوز الحدود القانونية للتقدير أو إن كان قد تم التقدير بطريقة غير مطابقة لهدف التخويل. للدائرة الرسمية أن تجري إضافات بخصوص اعتباراتها التقديرية حتى خلال فترة دعوى القضاء الإداري.	Ablehnung oder Unterlassung des Verwaltungsakts rechtswidrig ist, weil die gesetzlichen Grenzen des Ermessens überschritten sind oder von dem Ermessen in einer dem Zweck der Ermächtigung nicht entsprechenden Weise Gebrauch gemacht ist. Die Verwaltungsbehörde kann ihre Ermessenserwägungen hinsichtlich des Verwaltungsaktes auch noch im verwaltungsgerichtlichen Verfahren ergänzen.
مادة ١١٥ تسري المواد ١١٣ و١١٤ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال إذا كان قرار التظلم هو موضوع دعوى الإلغاء وفقًا للمادة ٧٩ الفقرة ١ رقم ٢ والفقرة ٢.	**§ 115** §§ 113 und 114 gelten entsprechend, wenn nach § 79 Abs. 1 Nr. 2 und Abs. 2 der Widerspruchsbescheid Gegenstand der Anfechtungsklage ist.
مادة ١١٦ (١) إذا جرت مرافعة شفوية فينطق بالحكم في الجلسة التي تختتم فيها المرافعة الشفوية وفي حالات خاصة في جلسة يحدد أجلها فورًا ولا ينبغي أن يتعدى الأجل مدة أسبوعين. يجب أن يبلغ الحكم إلى الأطراف. (٢) يجوز تبليغ الحكم بدلًا من النطق به وفي هذه الحالة يتوجب إيصال الحكم إلى قلم كتاب المحكمة خلال أسبوعين. (٣) إذا قررت المحكمة دون مرافعة شفوية فيحل تبليغ الأطراف محل النطق بالحكم.	**§ 116** (1) Das Urteil wird, wenn eine mündliche Verhandlung stattgefunden hat, in der Regel in dem Termin, in dem die mündliche Verhandlung geschlossen wird, verkündet, in besonderen Fällen in einem sofort anzuberaumenden Termin, der nicht über zwei Wochen hinaus angesetzt werden soll. Das Urteil ist den Beteiligten zuzustellen. (2) Statt der Verkündung ist die Zustellung des Urteils zulässig; dann ist das Urteil binnen zwei Wochen nach der mündlichen Verhandlung der Geschäftsstelle zu übermitteln. (3) Entscheidet das Gericht ohne mündliche Verhandlung, so wird die Verkündung durch Zustellung an die Beteiligten ersetzt.
مادة ١١٧ (١) يصدر الحكم "باسم الشعب". ويجب أن يُدون ويُوقع من قبل القضاة الذين شاركوا في التقرير. إذا حال مانعٌ دون توقيع أحد القضاة فيجب التنويه بذلك وبالمانع تحت نص الحكم من قبل رئيس الهيئة القضائية أو من قبل القاضي الأكبر سنًا بالجلسة إن وقع مانع لرئيس الهيئة القضائية. لا يتوجب توقيع القاضي غير المحترف. (٢) يتضمن نص الحكم:	**§ 117** (1) Das Urteil ergeht "Im Namen des Volkes". Es ist schriftlich abzufassen und von den Richtern, die bei der Entscheidung mitgewirkt haben, zu unterzeichnen. Ist ein Richter verhindert, seine Unterschrift beizufügen, so wird dies mit dem Hinderungsgrund vom Vorsitzenden oder, wenn er verhindert ist, vom dienstältesten beisitzenden Richter unter dem Urteil vermerkt. Der Unterschrift der ehrenamtlichen Richter bedarf es nicht. (2) Das Urteil enthält 1. die Bezeichnung der Beteiligten, ihrer gesetzlichen Vertreter und der

Bevollmächtigten nach Namen, Beruf, Wohnort und ihrer Stellung im Verfahren, 2. die Bezeichnung des Gerichts und die Namen der Mitglieder, die bei der Entscheidung mitgewirkt haben, 3. die Urteilsformel, 4. den Tatbestand, 5. die Entscheidungsgründe, 6. die Rechtsmittelbelehrung. **(3)** Im Tatbestand ist der Sach- und Streitstand unter Hervorhebung der gestellten Anträge seinem wesentlichen Inhalt nach gedrängt darzustellen. Wegen der Einzelheiten soll auf Schriftsätze, Protokolle und andere Unterlagen verwiesen werden, soweit sich aus ihnen der Sach- und Streitstand ausreichend ergibt. **(4)** Ein Urteil, das bei der Verkündung noch nicht vollständig abgefaßt war, ist vor Ablauf von zwei Wochen, vom Tag der Verkündung an gerechnet, vollständig abgefaßt der Geschäftsstelle zu übermitteln. Kann dies ausnahmsweise nicht geschehen, so ist innerhalb dieser zwei Wochen das von den Richtern unterschriebene Urteil ohne Tatbestand, Entscheidungsgründe und Rechtsmittelbelehrung der Geschäftsstelle zu übermitteln; Tatbestand, Entscheidungsgründe und Rechtsmittelbelehrung sind alsbald nachträglich niederzulegen, von den Richtern besonders zu unterschreiben und der Geschäftsstelle zu übermitteln. **(5)** Das Gericht kann von einer weiteren Darstellung der Entscheidungsgründe absehen, soweit es der Begründung des Verwaltungsakts oder des Widerspruchsbescheids folgt und dies in seiner Entscheidung feststellt. **(6)** Der Urkundsbeamte der Geschäftsstelle hat auf dem Urteil den Tag der Zustellung und im Falle des § 116 Abs. 1 Satz 1 den Tag der Verkündung zu vermerken und diesen Vermerk zu unterschreiben. Werden die Akten elektronisch geführt, hat der Urkundsbeamte der Geschäftsstelle den Vermerk in einem gesonderten Dokument festzuhalten. Das Dokument ist mit dem Urteil untrennbar zu verbinden.	١. تسمية الأطراف ووكلائهم القانونيين ومن ينوب عنهم بتوكيل بالإسم والمهنة أو الوظيفة ومحل سكن كل منهم وصفته في النزاع، ٢. تسمية المحكمة وأسماء أعضائها الذين شاركوا في التقرير، ٣. منطوق الحكم، ٤. وقائع الدعوى، ٥. الحيثيات، ٦. تعليمات بطرق الطعن القانونية. (٣) يجب أن يبين في سرد وقائع الدعوى وضع وموضوع النزاع وأن يحتوي السرد على توثيق عام لمحتوى للطلبات والدفوع التي قدمتها الأطراف. ينبغي التنويه بالرجوع للمذكرات والمحاضر والوثائق الأخرى بخصوص التفاصيل إن كانت توضح وضع الوقائع والنزاع بشكلٍ كافٍ. (٤) يجب أن يسلم الحكم الذي لم يصاغ بشكلٍ كاملٍ عند النطق به مصاغًا بشكلٍ كاملٍ إلى قلم كتاب المحكمة قبل مرور أسبوعين من تاريخ يوم النطق بالحكم. إذا تعذر ذلك بناءً على ظروف استثنائية فيجب تسليم الحكم الموقع من القضاة إلى قلم كتاب المحكمة خلال هذين الأسبوعين بدون سرد وقائعه وحيثياته وتعليمات طريق الطعن. (٥) للمحكمة أن تستغني عن ذكر حيثيات الحكم إذا اتبعت تسبيب القرار الإداري وأثبتت ذلك في قرارها. (٦) على موظف قلم كتاب المحكمة أن يدون على الحكم يوم التبليغ وفي حال المادة ١١٦ فقرة ١ الجملة الأولى فعليه أن يدون يوم النطق بالحكم وأن يوقع على التعقيب الذي دونه. إذا سيرت الإضبارة إلكترونيًا فعلى موظف قلم كتاب المحكمة أن يدون التعقيب في وثيقة خاصة. يجب أن يتم ربط الوثيقة بالحكم بصورة غير قابلة للفصل.

مادة ١١٨ (١) تصحح المحكمة الأخطاء الكتابية والحسابية وما يشابهها من أخطاء ظاهرية في الحكم في أي وقت. (٢) يجوز أن يتم التصحيح بقرار دون مرافعة شفوية مسبقة. يُشار إلى قرار التصحيح على نص الحكم ومحرراته. إذا كان الحكم قد صيغ إلكترونيًا فيجب أن يصاغ قرار التصحيح كذلك إلكترونيًا وأن يربط بالحكم بصورة غير قابلة للفصل.	**§ 118** (1) Schreibfehler, Rechenfehler und ähnliche offenbare Unrichtigkeiten im Urteil sind jederzeit vom Gericht zu berichtigen. (2) Über die Berichtigung kann ohne vorgängige mündliche Verhandlung entschieden werden. Der Berichtigungsbeschluß wird auf dem Urteil und den Ausfertigungen vermerkt. Ist das Urteil elektronisch abgefasst, ist auch der Beschluss elektronisch abzufassen und mit dem Urteil untrennbar zu verbinden.
مادة ١١٩ (١) إذا احتوى سرد وقائع الحكم على أخطاء أخرى أو غموض فيجوز طلب التصحيح خلال أسبوعين من تاريخ تبليغ الحكم. (٢) تقرر المحكمة بدون جمع الأدلة بقرار. يكون القرار غير قابل للطعن. يشارك في التقرير فقط القضاة اللذين شاركوا بإصدار الحكم. إذا وقع مانع لأحد القضاة فيحسم صوت رئيس الهيئة القضائية إذا تعادلت الأصوات. يجب أن يُشار إلى قرار التصحيح في الحكم ومحرراته. إذا كان الحكم قد صيغ الكترونيا فيجب أن يصاغ قرار التصحيح كذلك إلكترونيًا ويربط بالحكم بصورة غير قابلة للفصل.	**§ 119** (1) Enthält der Tatbestand des Urteils andere Unrichtigkeiten oder Unklarheiten, so kann die Berichtigung binnen zwei Wochen nach Zustellung des Urteils beantragt werden. (2) Das Gericht entscheidet ohne Beweisaufnahme durch Beschluß. Der Beschluß ist unanfechtbar. Bei der Entscheidung wirken nur die Richter mit, die beim Urteil mitgewirkt haben. Ist ein Richter verhindert, so entscheidet bei Stimmengleichheit die Stimme des Vorsitzenden. Der Berichtigungsbeschluß wird auf dem Urteil und den Ausfertigungen vermerkt. Ist das Urteil elektronisch abgefasst, ist auch der Beschluss elektronisch abzufassen und mit dem Urteil untrennbar zu verbinden.
مادة ١٢٠ (١) في حال إهمال طلب أحد الأطراف أو نتيجة تحميل التكاليف كليًا أو جزئيًا في القرار أو الحكم برغم ثبوت الطلب بالوقائع فيجب أن يضاف عبر قرار لاحق إلى نص الحكم إذا قُدم طلب بذلك. (٢) يجب ان يقدم الطلب لإتخاذ القرار خلال أسبوعين من تاريخ تبليغ الحكم. (٣) يكون محل المرافعة الشفوية الجزء الذي لم ينجز من النزاع فقط.	**§ 120** (1) Wenn ein nach dem Tatbestand von einem Beteiligten gestellter Antrag oder die Kostenfolge bei der Entscheidung ganz oder zum Teil übergangen ist, so ist auf Antrag das Urteil durch nachträgliche Entscheidung zu ergänzen. (2) Die Entscheidung muß binnen zwei Wochen nach Zustellung des Urteils beantragt werden. (3) Die mündliche Verhandlung hat nur den nicht erledigten Teil des Rechtsstreits zum Gegenstand.
مادة ١٢١ الأحكام النافذة مُلزِمة في حالة الفصل في موضوع النزاع:	**§ 121** Rechtskräftige Urteile binden, soweit über den Streitgegenstand entschieden worden ist,

١. للأطراف وخلفائهم القانونيين و ٢. في حال المادة ٦٥ فقرة ٣ للأشخاص الذين لم يقدموا طلب الاستدعاء أو لم يقدموه خلال الأجل المحدد.	1. die Beteiligten und ihre Rechtsnachfolger und 2. im Fall des § 65 Abs. 3 die Personen, die einen Antrag auf Beiladung nicht oder nicht fristgemäß gestellt haben.
مادة ١٢٢ (١) تسري المواد ٨٨ و١٠٨ فقرة ١ الجملة الأولى والمواد ١١٨ و١١٩ و١٢٠ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال على القرارات. (٢) يجب أن تسبب القرارات إذا كانت قابلة للطعن أو كانت تقرر فيما يخص طريق الطعن. يجب أن تسبب دومًا القرارات الخاصة بإرجاء التنفيذ (مادة ٨٠ و٨٠أ) والأوامر المؤقتة (مادة ١٢٣) والقرارات التي تلي انتهاء النزاع في الموضوع الأساسي للقضية (مادة ١٦١ فقرة ٢). لاتقتضي القرارات التي تفصل في طريق الطعن تسبيبًا إضافيًا إذا كانت المحكمة قد بنت قرارها برد الطعن في الموضوع على الأسباب الواردة في القرار المطعون فيه.	**§ 122** (1) §§ 88, 108 Abs. 1 Satz 1, §§ 118, 119 und 120 gelten entsprechend für Beschlüsse. (2) Beschlüsse sind zu begründen, wenn sie durch Rechtsmittel angefochten werden können oder über einen Rechtsbehelf entscheiden. Beschlüsse über die Aussetzung der Vollziehung (§§ 80, 80a) und über einstweilige Anordnungen (§ 123) sowie Beschlüsse nach Erledigung des Rechtsstreits in der Hauptsache (§ 161 Abs. 2) sind stets zu begründen. Beschlüsse, die über ein Rechtsmittel entscheiden, bedürfen keiner weiteren Begründung, soweit das Gericht das Rechtsmittel aus den Gründen der angefochtenen Entscheidung als unbegründet zurückweist.
الفصل الحادي عشر **الأمر القضائي المؤقت**	**11. Abschnitt** **Einstweilige Anordnung**
مادة ١٢٣ (١) للمحكمة أن تصدر بناءً على طلب أوامر مؤقتة حتى قبل رفع الدعوى فيما يخص موضوع النزاع إن وجد خطر يغير الوضع القائم مما قد يؤدي إلى إحباط او إعاقة إحقاق حق مقدم الطلب. تجوز كذلك الأوامر المؤقتة لتنظيم حالة مؤقتة تتعلق بالعلاقة القانونية التي هي موضوع النزاع وعلى وجه الخصوص الحالات المبنية على علاقة قانونية مستديمة إذا كان التنظيم لتفادي أضرار جسيمة أو عنف وشيك الحدوث أو لأسباب ضرورية أخرى تراها المحكمة. (٢) تختص محكمة القضية الرئيسية بإصدار القرارات المؤقتة. وهي إما المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف إذا كان النزاع معلق أمامها. تسري المادة ٨٠ فقرة ٨ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال. (٣) تسري المواد ٩٢٠ و٩٢١ و٩٢٣ و٩٢٦ و٩٢٨ إلى ٩٣٢ و٩٣٨ و٩٣٩ و٩٤١ و٩٤٥ من قانون الإجراءات المرافعات المدنية مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال فيما يتعلق بإصدار القرارات المؤقتة.	**§ 123** (1) Auf Antrag kann das Gericht, auch schon vor Klageerhebung, eine einstweilige Anordnung in bezug auf den Streitgegenstand treffen, wenn die Gefahr besteht, daß durch eine Veränderung des bestehenden Zustands die Verwirklichung eines Rechts des Antragstellers vereitelt oder wesentlich erschwert werden könnte. Einstweilige Anordnungen sind auch zur Regelung eines vorläufigen Zustands in bezug auf ein streitiges Rechtsverhältnis zulässig, wenn diese Regelung, vor allem bei dauernden Rechtsverhältnissen, um wesentliche Nachteile abzuwenden oder drohende Gewalt zu verhindern oder aus anderen Gründen nötig erscheint. (2) Für den Erlaß einstweiliger Anordnungen ist das Gericht der Hauptsache zuständig. Dies ist das Gericht des ersten Rechtszugs und, wenn die Hauptsache im Berufungsverfahren anhängig ist, das Berufungsgericht. § 80 Abs. 8 ist entsprechend anzuwenden. (3) Für den Erlaß einstweiliger Anordnungen gelten §§ 920, 921, 923, 926,

(٤) تفصل المحكمة بقرار. (٥) لاتسري الفقرات ١ إلى ٣ على قضايا المواد ٨٠ و٨٠أ.	928 bis 932, 938, 939, 941 und 945 der Zivilprozeßordnung entsprechend. (4) Das Gericht entscheidet durch Beschluß. (5) Die Vorschriften der Absätze 1 bis 3 gelten nicht für die Fälle der §§ 80 und 80a.
الباب الثالث **الطرق القانونية للطعن وإعادة المحاكمة**	**Teil III** **Rechtsmittel und Wiederaufnahme des Verfahrens**
الفصل الثاني عشر **الإستئناف**	**12. Abschnitt** **Berufung**
مادة ١٢٤ (١) للأطراف حق الطعن بالأحكام النهائية بما فيها الأحكام الجزئية وفقًا للمادة ١١٠ والأحكام التمهيدية وفقًا للمواد ١٠٩ و١١١ عن طريق الاستئناف إن قبلت المحكمة الإدارية أو محكمة الاستئناف الإدارية الطعن. (٢) لايجوز قبول الاستئناف إلا: ١. إذا كان هناك شك جدي قائم في صحة الحكم، ٢. إذا كانت القضية على درجة صعوبة غير معتادة من حيث الوقائع أو القانون، ٣. إذا كانت للقضية أهمية قانونية أساسية، ٤. إذا اختلف الحكم عن قرار لمحكمة الاستئناف الإدارية أو للمحكمة الإدارية الاتحادية أو للمجالس القضائية المشتركة للمحاكم العليا الاتحادية أو للمحكمة الدستورية الاتحادية وكان الحكم قد بني على هذا الاختلاف أو ٥. إذا وُجِدَ وأُثبِتَ عيب إجرائي اقترفته محكمة الاستئناف وقد تكون أصدرت بناءً عليه الحكم.	**§ 124** (1) Gegen Endurteile einschließlich der Teilurteile nach § 110 und gegen Zwischenurteile nach den §§ 109 und 111 steht den Beteiligten die Berufung zu, wenn sie von dem Verwaltungsgericht oder dem Oberverwaltungsgericht zugelassen wird. (2) Die Berufung ist nur zuzulassen, 1. wenn ernstliche Zweifel an der Richtigkeit des Urteils bestehen, 2. wenn die Rechtssache besondere tatsächliche oder rechtliche Schwierigkeiten aufweist, 3. wenn die Rechtssache grundsätzliche Bedeutung hat, 4. wenn das Urteil von einer Entscheidung des Oberverwaltungsgerichts, des Bundesverwaltungsgerichts, des Gemeinsamen Senats der obersten Gerichtshöfe des Bundes oder des Bundesverfassungsgerichts abweicht und auf dieser Abweichung beruht oder 5. wenn ein der Beurteilung des Berufungsgerichts unterliegender Verfahrensmangel geltend gemacht wird und vorliegt, auf dem die Entscheidung beruhen kann.
مادة ١٢٤أ (١) تقبل المحكمة الإدارية الاستئناف ضد الحكم إذا استوفيت أسباب المادة ١٢٤ فقرة ٢ رقم ٣ أو رقم ٤. تكون محكمة الاستئناف الإدارية ملزمة بقرار القبول. المحكمة الإدارية غير مخولة للتقرير بعدم قبول الاستئناف.	**§ 124a** (1) Das Verwaltungsgericht lässt die Berufung in dem Urteil zu, wenn die Gründe des § 124 Abs. 2 Nr. 3 oder Nr. 4 vorliegen. Das Oberverwaltungsgericht ist an die Zulassung gebunden. Zu einer Nichtzulassung der Berufung ist das Verwaltungsgericht nicht befugt. (2) Die Berufung ist, wenn sie von dem Verwaltungsgericht zugelassen

worden ist, innerhalb eines Monats nach Zustellung des vollständigen Urteils bei dem Verwaltungsgericht einzulegen. Die Berufung muss das angefochtene Urteil bezeichnen.	(٢) يجب أن يرفع الاستئناف لدى المحكمة الإدارية إن قبلته خلال شهر بعد تبليغ الحكم بأكمله. يجب أن يسمى الحكم المطعون فيه في عريضة الاستئناف.
(3) Die Berufung ist in den Fällen des Absatzes 2 innerhalb von zwei Monaten nach Zustellung des vollständigen Urteils zu begründen. Die Begründung ist, sofern sie nicht zugleich mit der Einlegung der Berufung erfolgt, bei dem Oberverwaltungsgericht einzureichen. Die Begründungsfrist kann auf einen vor ihrem Ablauf gestellten Antrag von dem Vorsitzenden des Senats verlängert werden. Die Begründung muss einen bestimmten Antrag enthalten sowie die im Einzelnen anzuführenden Gründe der Anfechtung (Berufungsgründe).* Mangelt es an einem dieser Erfordernisse, so ist die Berufung unzulässig.	(٣) يجب أن يُسَبب الاستئناف وفق الفقرة ٢ خلال شهرين بعد تبليغ الحكم بأكمله. يجب أن يقدم التسبيب إلى محكمة الاستئناف الإدارية إن لم يكن قد قدم في نفس الوقت بعريضة الاستئناف. ويجوز تمديد أجل التسبيب من قبل رئيس المجلس بناءً على طلب يقدم قبل انقضاء أجل الطعن. يجب أن يتضمن التسبيب على طلب محدد وأن يسرد مفردات أسباب الطعن (تسبيب الاستئناف). إذا لم تتوافر إحدى هذه الشروط فلا يجوز قبول الاستئناف.
(4) Wird die Berufung nicht in dem Urteil des Verwaltungsgerichts zugelassen, so ist die Zulassung innerhalb eines Monats nach Zustellung des vollständigen Urteils zu beantragen. Der Antrag ist bei dem Verwaltungsgericht zu stellen. Er muss das angefochtene Urteil bezeichnen. Innerhalb von zwei Monaten nach Zustellung des vollständigen Urteils sind die Gründe darzulegen, aus denen die Berufung zuzulassen ist. Die Begründung ist, soweit sie nicht bereits mit dem Antrag vorgelegt worden ist, bei dem Oberverwaltungsgericht einzureichen. Die Stellung des Antrags hemmt die Rechtskraft des Urteils.	(٤) إذا لم يقبل الاستئناف في حكم المحكمة الإدارية فيجب أن يقدم طلب بقبوله خلال شهرين بعد تبليغ الحكم بأكمله. يقدم الطلب لدى المحكمة الإدارية. يجب أن يسمي الطلب الحكم المطعون فيه. يجب أن تبين الأسباب التي تجيز الاستئناف خلال شهرين من بعد تبليغ الحكم بأكمله. يجب أن يقدم التسبيب إلى محكمة الاستئناف الإدارية إن لم يكن كان قد قدم قبل ذلك مع الطلب. يعيق الطلب الحكم الصادر عن اكتساب درجة النفاذ.
(5) Über den Antrag entscheidet das Oberverwaltungsgericht durch Beschluss. Die Berufung ist zuzulassen, wenn einer der Gründe des § 124 Abs. 2 dargelegt ist und vorliegt. Der Beschluss soll kurz begründet werden. Mit der Ablehnung des Antrags wird das Urteil rechtskräftig. Lässt das Oberverwaltungsgericht die Berufung zu, wird das Antragsverfahren als Berufungsverfahren fortgesetzt; der Einlegung einer Berufung bedarf es nicht.	(٥) تفصل محكمة الاستئناف الإدارية في الطلب بناءً على قرار. يجب قبول الاستئناف إذا عرض أحد أسباب المادة ١٢٤ فقرة ٢ وإذا تحقق هذا السبب. ينبغي أن يسبب القرار بإيجاز. يكسب الحكم درجة النفاذ عند رد الطلب. إذا قبلت محكمة الاستئناف الاستئناف فيستمر إجراء طلب القبول كطعن عن طريق الاستئناف ولا يستوجب رفع الاستئناف.
(6) Die Berufung ist in den Fällen des Absatzes 5 innerhalb eines Monats nach Zustellung des Beschlusses über die Zulassung der Berufung zu begründen. Die Begründung ist bei dem Oberverwaltungsgericht einzureichen. Absatz 3 Satz 3 bis 5 gilt entsprechend.	(٦) يجب أن يسبب الاستئناف في قضايا الفقرة ٥ خلال شهر من تاريخ تبليغ قرار قبول الاستئناف. يجب أن يقدم التسبيب لدى محكمة الاستئناف الإدارية. تسري الفقرة ٣ الجملة الثالثة حتى الخامسة مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.

مادة ١٢٥ (١) تسري على إجراء الاستئناف مواد الباب الثاني مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال مالم ينص هذا الفصل على غير ذلك. لاتسري المادة ٨٤. (٢) إذا كان الاستئناف لايجوز شكليًا فيجب رفضه. يجوز أن يبت في الرفض بقرار. يجب أن يُسمع الأطراف قبل ذلك. للأطراف سلوك طريق الطعن الجائز ضد الأحكام ضد القرار. يجب إرشاد الأطراف عن هذا الطريق للطعن.	**§ 125** (1) Für das Berufungsverfahren gelten die Vorschriften des Teils II entsprechend, soweit sich aus diesem Abschnitt nichts anderes ergibt. § 84 findet keine Anwendung. (2) Ist die Berufung unzulässig, so ist sie zu verwerfen. Die Entscheidung kann durch Beschluß ergehen. Die Beteiligten sind vorher zu hören. Gegen den Beschluß steht den Beteiligten das Rechtsmittel zu, das zulässig wäre, wenn das Gericht durch Urteil entschieden hätte. Die Beteiligten sind über dieses Rechtsmittel zu belehren.
مادة ١٢٦ (١) يجوز سحب الاستئناف حتى كسب الحكم درجة النفاذ. يُشترط للسحب بعد تقديم الطلبات في المرافعة الشفوية موافقة المدعى عليه وموافقة وكيل المصلحة العامة إن كان قد شارك في المرافعة الشفوية. (٢) يعتبر الاستئناف مسحوبًا إذا لم يسير مدعي الاستئناف في الإجراء لمدة تزيد على ثلاثة أشهر رغم أمره بذلك من قبل المحكمة. تسري الفقرة ١ الجملة الثانية مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال. يجب أن يشار لرافع الاستئناف في الأمر عن الآثار القانونية الناتجة عن الجملة الأولى والمادة ١٥٥ فقرة ٢. تثبت المحكمة اعتبار الاستئناف مسحوبًا بقرار. (٣) يكون للسحب نفس الأثر القانوني كخسارة إجراء الطعن المقدم. تقضي المحكمة بقرار بشأن التكاليف.	**§ 126** (1) Die Berufung kann bis zur Rechtskraft des Urteils zurückgenommen werden. Die Zurücknahme nach Stellung der Anträge in der mündlichen Verhandlung setzt die Einwilligung des Beklagten und, wenn ein Vertreter des öffentlichen Interesses an der mündlichen Verhandlung teilgenommen hat, auch seine Einwilligung voraus. (2) Die Berufung gilt als zurückgenommen, wenn der Berufungskläger das Verfahren trotz Aufforderung des Gerichts länger als drei Monate nicht betreibt. Absatz 1 Satz 2 gilt entsprechend. Der Berufungskläger ist in der Aufforderung auf die sich aus Satz 1 und § 155 Abs. 2 ergebenden Rechtsfolgen hinzuweisen. Das Gericht stellt durch Beschluß fest, daß die Berufung als zurückgenommen gilt. (3) Die Zurücknahme bewirkt den Verlust des eingelegten Rechtsmittels. Das Gericht entscheidet durch Beschluß über die Kostenfolge.
مادة ١٢٧ (١) يجوز للمستأنف ضده والأطراف الأخرى الاستئناف كذلك. يجب أن يرفع الاستئناف لدى محكمة الاستئناف الإدارية. (٢) يجوز الاستئناف المتقابل كذلك إذا كان الطرف قد تنازل عن الاستئناف أو كان قد فات أجَل الاستئناف أو أجل طلب قبول الاستئناف. ويجوز حتى انقضاء شهر من بعد تبليغ مذكرة تسبيب الاستئناف.	**§ 127** (1) Der Berufungsbeklagte und die anderen Beteiligten können sich der Berufung anschließen. Die Anschlussberufung ist bei dem Oberverwaltungsgericht einzulegen. (2) Die Anschließung ist auch statthaft, wenn der Beteiligte auf die Berufung verzichtet hat oder die Frist für die Berufung oder den Antrag auf Zulassung der Berufung verstrichen ist. Sie ist zulässig bis zum Ablauf eines Monats nach der Zustellung der

(٣) يجب أن يسبب الاستئناف المقابل في مذكرة الاستئناف المقابل. تسري المادة ١٢٤أ فقرة ٣ الجملة الثانية والرابعة والخامسة مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال. (٤) لايقتضي الاستئناف المقابل القبول. (٥) يفقد الاستئناف المقابل مفعوله في حال سحب الاستئناف أو رفضه.	Berufungsbegründungsschrift. (3) Die Anschlussberufung muss in der Anschlussschrift begründet werden. § 124a Abs. 3 Satz 2, 4 und 5 gilt entsprechend. (4) Die Anschlussberufung bedarf keiner Zulassung. (5) Die Anschließung verliert ihre Wirkung, wenn die Berufung zurückgenommen oder als unzulässig verworfen wird.
مادة ١٢٨ تنظر محكمة الاستئناف الإدارية في النزاع ضمن النطاق المطالب به في طلب الاستئناف وعلى نهج المحكمة الإدارية. وعليها أن تراعي الوقائع والأدلة الجديدة المقدمة.	**§ 128** Das Oberverwaltungsgericht prüft den Streitfall innerhalb des Berufungsantrags im gleichen Umfang wie das Verwaltungsgericht. Es berücksichtigt auch neu vorgebrachte Tatsachen und Beweismittel.
مادة١٢٨أ (١) لا تكون التصريحات والأدلة الجديدة التي لم تقدم إلى محكمة الدرجة الأولى خلال الأجل المحدد لها (مادة ٨٧ ب فقرة ١ و٢) مقبولة إلا إذا كان قبولها وفق القناعة الحرة للمحكمة لا يؤدي إلى تأخير إنجاز النزاع أو إذا قدم الطرف عذر كاف للتأخير. يجب أن تعزز مصداقية أسباب التأخير إن طلبت المحكمة ذلك. لاتسري الجملة الأولى عند عدم إرشاد الطرف من قبل محكمة الدرجة الأولى عن الآثار القانونية للتخلف عن الأجل او إذا كان من الممكن أن يتم التحري عن الوقائع بجهد بسيط دون مشاركة الأطراف. (٢) تبقى التصريحات والأدلة التي رفضتها المحكمة الإدارية بصورة شرعية مستبعدة.	**§ 128a** (1) Neue Erklärungen und Beweismittel, die im ersten Rechtszug entgegen einer hierfür gesetzten Frist (§ 87b Abs. 1 und 2) nicht vorgebracht worden sind, sind nur zuzulassen, wenn nach der freien Überzeugung des Gerichts ihre Zulassung die Erledigung des Rechtsstreits nicht verzögern würde oder wenn der Beteiligte die Verspätung genügend entschuldigt. Der Entschuldigungsgrund ist auf Verlangen des Gerichts glaubhaft zu machen. Satz 1 gilt nicht, wenn der Beteiligte im ersten Rechtszug über die Folgen einer Fristversäumung nicht nach § 87b Abs. 3 Nr. 3 belehrt worden ist oder wenn es mit geringem Aufwand möglich ist, den Sachverhalt auch ohne Mitwirkung des Beteiligten zu ermitteln. (2) Erklärungen und Beweismittel, die das Verwaltungsgericht zu Recht zurückgewiesen hat, bleiben auch im Berufungsverfahren ausgeschlossen.
مادة ١٢٩ لايجوز تغيير حكم المحكمة الإدارية إلا إذا قدم طلب للتغيير.	**§ 129** Das Urteil des Verwaltungsgerichts darf nur soweit geändert werden, als eine Änderung beantragt ist.
مادة ١٣٠ (١) ترفع محكمة الاستئناف الإدارية الأدلة الضرورية وتفصل بنفسها في القضية.	**§ 130** (1) Das Oberverwaltungsgericht hat die notwendigen Beweise zu erheben und in der Sache selbst zu entscheiden.

(٢) لايجوز لمحكمة الاستئناف الإدارية أن تعيد القضية إلى المحكمة الإدارية عبر إلغاء الحكم عند اقتضاء المرافعة مرةً أخرى إلا: ١. إذا كان الإجراء أمام المحكمة الإدارية معيوبًا بجوهره وأصبح من الضروري بناءً على هذا العيب جمع الأدلة على نطاق واسع أو مُكلِف أو ٢. إذا لم تكن المحكمة الإدارية قد فصلت في القضية بعد وكان أحد الأطراف قد قدم طلب برد الدعوى. (٣) تكون المحكمة الإدارية ملزمة بالتقييم القانوني لقرار الاستئناف.	(2) Das Oberverwaltungsgericht darf die Sache, soweit ihre weitere Verhandlung erforderlich ist, unter Aufhebung des Urteils und des Verfahrens an das Verwaltungsgericht nur zurückverweisen, 1. soweit das Verfahren vor dem Verwaltungsgericht an einem wesentlichen Mangel leidet und aufgrund dieses Mangels eine umfangreiche oder aufwendige Beweisaufnahme notwendig ist oder 2. wenn das Verwaltungsgericht noch nicht in der Sache selbst entschieden hat und ein Beteiligter die Zurückweisung beantragt. (3) Das Verwaltungsgericht ist an die rechtliche Beurteilung der Berufungsentscheidung gebunden.
مادة ١٣٠أ لمحكمة الاستئناف الإدارية أن تفصل في الاستئناف بقرار إذا رأت بالإجماع أنه مُسبب أو غير مُسبب ولا يقتضي مرافعة شفوية. تسري المادة ١٢٥ فقرة ٢ الجملة الثالثة حتى الخامسة مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	**§ 130a** Das Oberverwaltungsgericht kann über die Berufung durch Beschluß entscheiden, wenn es sie einstimmig für begründet oder einstimmig für unbegründet hält und eine mündliche Verhandlung nicht für erforderlich hält. § 125 Abs. 2 Satz 3 bis 5 gilt entsprechend.
مادة ١٣٠ب لمحكمة الاستئناف أن تستند في حكمها الاستئنافي على وقائع القرار المطعون فيه إذا تبنت نتائج المحكمة الإدارية بالكامل. ولها أن تحجم عن سرد التسبيب إذا ردت الاستئناف بناءً على الأسباب الواردة في الحكم المطعون فيه.	**§ 130b** Das Oberverwaltungsgericht kann in dem Urteil über die Berufung auf den Tatbestand der angefochtenen Entscheidung Bezug nehmen, wenn es sich die Feststellungen des Verwaltungsgerichts in vollem Umfange zu eigen macht. Von einer weiteren Darstellung der Entscheidungsgründe kann es absehen, soweit es die Berufung aus den Gründen der angefochtenen Entscheidung als unbegründet zurückweist.
مادة ١٣١ (ألغيت)	**§ 131** (weggefallen)
الفصل الثالث عشر **التمييز**	**13. Abschnitt** **Revision**
مادة ١٣٢ (١) يحق للأطراف الطعن أمام المحكمة الإدارية الاتحادية في حكم محكمة الاستئناف الإدارية (مادة ٤٩ رقم ١) والقرارات الصادرة وفق المادة ٤٧ فقرة ٥ الجملة الأولى إذا قبلت محكمة الاستئناف الإدارية التمييز أو قبلته المحكمة الإدارية الاتحادية بناءً على تظلم ضد قرار عدم القبول.	**§ 132** (1) Gegen das Urteil des Oberverwaltungsgerichts (§ 49 Nr. 1) und gegen Beschlüsse nach § 47 Abs. 5 Satz 1 steht den Beteiligten die Revision an das Bundesverwaltungsgericht zu, wenn das Oberverwaltungsgericht oder auf Beschwerde gegen die Nichtzulassung das Bundesverwaltungsgericht sie zugelassen hat.

(٢) لايجوز قبول التمييز إلا إذا: ١. كان للقضية أهمية أساسية، ٢. كان الحكم يحيد عن قرار المحكمة الإدارية الاتحادية أو قرار المجالس القضائية أو المجالس القضائية المشتركة للمحاكم الاتحادية العليا أو قرار المحكمة الدستورية الاتحادية وكان الحكم قد بني على هذا الحيد أو ٣. إذا تم إثبات وجود عيب إجرائي وكان القرار قد بني عليه. (٣) تكون المحكمة الإدارية الاتحادية مُلزَمة بقرار القبول.	(2) Die Revision ist nur zuzulassen, wenn 1. die Rechtssache grundsätzliche Bedeutung hat, 2. das Urteil von einer Entscheidung des Bundesverwaltungsgerichts, des Gemeinsamen Senats der obersten Gerichtshöfe des Bundes oder des Bundesverfassungsgerichts abweicht und auf dieser Abweichung beruht oder 3. ein Verfahrensmangel geltend gemacht wird und vorliegt, auf dem die Entscheidung beruhen kann. (3) Das Bundesverwaltungsgericht ist an die Zulassung gebunden.
مادة ١٣٣ (١) يجوز الطعن بقرار عدم قبول التمييز عن طريق التظلم. (٢) يجب أن يقدم التظلم لدى المحكمة المطعون بحكمها عن طريق التمييز خلال شهر من تاريخ تبليغ الحكم بأكمله. يجب أن يُسمي التظلم الحكم المطعون فيه. (٣) يجب أن يُسبب التظلم خلال شهرين من تاريخ تبليغ الحكم بالكامل. يجب أن يقدم التسبيب لدى المحكمة المطعون بحكمها عن طريق التمييز. يجب أن يوضح في التسبيب: الأهمية الأساسية للموضوع القانوني للقضية أو القرار الذي يحيد عنه الحكم أو العيب الإجرائي الواقع. (٤) الطعن عن طريق التظلم يحول دون اكتساب الحكم درجة النفاذ. (٥) إذا لم يُستجاب للتظلم فتفصل المحكمة الإدارية الاتحادية بقرار وينبغي أن يُسبب القرار بإيجاز ويجوز الإحجام عن التسبيب إذا لم يكن صالحًا لإيضاح الشروط التي يمكن قبول التمييز بناءً عليها. يكسب الحكم درجة النفاذ عند رفض التظلم من قبل المحكمة الإدارية الاتحادية. (٦) إذا توفرت شروط المادة ١٣٢ فقرة ٢ رقم ٣ فيمكن للمحكمة الإدارية الاتحادية أن تلغي الحكم المطعون فيه بقرارها وتعيد النزاع للمرافعة والفصل فيه من جديد على وجه آخر.	**§ 133** (1) Die Nichtzulassung der Revision kann durch Beschwerde angefochten werden. (2) Die Beschwerde ist bei dem Gericht, gegen dessen Urteil Revision eingelegt werden soll, innerhalb eines Monats nach Zustellung des vollständigen Urteils einzulegen. Die Beschwerde muß das angefochtene Urteil bezeichnen. (3) Die Beschwerde ist innerhalb von zwei Monaten nach der Zustellung des vollständigen Urteils zu begründen. Die Begründung ist bei dem Gericht, gegen dessen Urteil Revision eingelegt werden soll, einzureichen. In der Begründung muß die grundsätzliche Bedeutung der Rechtssache dargelegt oder die Entscheidung, von der das Urteil abweicht, oder der Verfahrensmangel bezeichnet werden. (4) Die Einlegung der Beschwerde hemmt die Rechtskraft des Urteils. (5) Wird der Beschwerde nicht abgeholfen, entscheidet das Bundesverwaltungsgericht durch Beschluß. Der Beschluß soll kurz begründet werden; von einer Begründung kann abgesehen werden, wenn sie nicht geeignet ist, zur Klärung der Voraussetzungen beizutragen, unter denen eine Revision zuzulassen ist. Mit der Ablehnung der Beschwerde durch das Bundesverwaltungsgericht wird das Urteil rechtskräftig. (6) Liegen die Voraussetzungen des § 132 Abs. 2 Nr. 3 vor, kann das Bundesverwaltungsgericht in dem Beschluß das angefochtene Urteil aufheben und den Rechtsstreit zur anderweitigen Verhandlung und Entscheidung zurückverweisen.

مادة ١٣٤ (١) للأطراف الحق في الطعن في حكم المحكمة الإدارية الابتدائية (مادة ٤٩ رقم ٢) عن طريق التمييز عبر تخطي درجة الاستئناف إذا وافق المدعي والمدعى عليه كتابيًا على رفع التمييز وإذا قبلت المحكمة الإدارية هذا الطريق للتمييز في نص حكمها أو بقرار منها بناءً على طلب. يجب أن يقدم الطلب مكتوبًا خلال شهر من تاريخ تبليغ الحكم بأكمله. يجب أن ترفق بالطلب الموافقة على رفع التمييز بتخطي الاستئناف أو أن ترفق الموافقة بمذكرة التمييز إن قُبل التمييز في بنص الحكم. (٢) لا يجوز قبول التمييز إلا إذا توفرت شروط المادة ١٣٢ فقرة ٢ رقم ١ أو٢. تكون المحكمة الإدارية الاتحادية ملزمة بقرار القبول. يكون رفض أو قبول التمييز غير قابل للطعن. (٣) إذا رفضت المحكمة الإدارية طلب قبول التمييز بقرار فيبدأ سريان أجل طلب قبول الاستئناف من تاريخ تبليغ هذا القرار من جديد إذا كان الطلب قد قدم بالشكل القانوني الصحيح خلال الأجل المحدد وتم إرفاق تصريح الموافقة به. إذا قبلت المحكمة الإدارية التمييز بقرار فيبدأ سريان اجل التمييز من تاريخ تبليغ هذا القرار. (٤) لا يجوز أن يستند التمييز على عيب في الإجراءات. (٥) يعتبر رفع التمييز والموافقة تنازل عن الاستئناف إذا قبلت المحكمة الإدارية التمييز.	**§ 134** (1) Gegen das Urteil eines Verwaltungsgerichts (§ 49 Nr. 2) steht den Beteiligten die Revision unter Übergehung der Berufungsinstanz zu, wenn der Kläger und der Beklagte der Einlegung der Sprungrevision schriftlich zustimmen und wenn sie von dem Verwaltungsgericht im Urteil oder auf Antrag durch Beschluß zugelassen wird. Der Antrag ist innerhalb eines Monats nach Zustellung des vollständigen Urteils schriftlich zu stellen. Die Zustimmung zu der Einlegung der Sprungrevision ist dem Antrag oder, wenn die Revision im Urteil zugelassen ist, der Revisionsschrift beizufügen. (2) Die Revision ist nur zuzulassen, wenn die Voraussetzungen des § 132 Abs. 2 Nr. 1 oder 2 vorliegen. Das Bundesverwaltungsgericht ist an die Zulassung gebunden. Die Ablehnung der Zulassung ist unanfechtbar. (3) Lehnt das Verwaltungsgericht den Antrag auf Zulassung der Revision durch Beschluß ab, beginnt mit der Zustellung dieser Entscheidung der Lauf der Frist für den Antrag auf Zulassung der Berufung von neuem, sofern der Antrag in der gesetzlichen Frist und Form gestellt und die Zustimmungserklärung beigefügt war. Läßt das Verwaltungsgericht die Revision durch Beschluß zu, beginnt der Lauf der Revisionsfrist mit der Zustellung dieser Entscheidung. (4) Die Revision kann nicht auf Mängel des Verfahrens gestützt werden. (5) Die Einlegung der Revision und die Zustimmung gelten als Verzicht auf die Berufung, wenn das Verwaltungsgericht die Revision zugelassen hat.
مادة ١٣٥ للأطراف حق الطعن في حكم المحكمة الإدارية (مادة ٤٩ رقم ٢) عن طريق التمييز أمام المحكمة الإدارية الاتحادية إذا كان الاستئناف غير جائز بناءً على قانون اتحادي. لا يجوز تقديم التمييز إلا إذا كانت المحكمة الإدارية قد قبلت التمييز أو كانت المحكمة الإدارية الاتحادية قد قبلته بناءً على تظلم ضد قرار عدم القبول. تسري على القبول المواد ١٣٢ و١٣٣ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	**§ 135** Gegen das Urteil eines Verwaltungsgerichts (§ 49 Nr. 2) steht den Beteiligten die Revision an das Bundesverwaltungsgericht zu, wenn durch Bundesgesetz die Berufung ausgeschlossen ist. Die Revision kann nur eingelegt werden, wenn das Verwaltungsgericht oder auf Beschwerde gegen die Nichtzulassung das Bundesverwaltungsgericht sie zugelassen hat. Für die Zulassung gelten die §§ 132 und 133 entsprechend.

مادة ١٣٦ (ألغيت)	**§ 136** (weggefallen)
مادة ١٣٧ (١) لا يجوز أن يستند التمييز إلا على أن الحكم المطعون فيه مبني على الإخلال: ١. بالقانون الاتحادي أو ٢. بمادة من مواد قانون الإجراءات الإدارية لأحد الولايات التي يطابق نصها قانون الإجراءات الإدارية للاتحاد. (٢) تكون المحكمة الإدارية الاتحادية مرتبطة بالوقائع المثبتة في الحكم المطعون فيه إلا إذا قدمت بخصوص هذه الوقائع أسباب مقبولة للتمييز. (٣) إذا استند التمييز على عيوب إجرائية ولم تُستوفى في نفس الوقت إحدى شروط المادة ١٣٢ فقرة ٢ رقم ١ و٢ فيفصل فقط في العيب الإجرائي ولا تكون المحكمة الإدارية الاتحادية ملزمة بغير ذلك من ادعاءات تسبيب التمييز.	**§ 137** (1) Die Revision kann nur darauf gestützt werden, daß das angefochtene Urteil auf der Verletzung 1. von Bundesrecht oder 2. einer Vorschrift des Verwaltungsverfahrensgesetze s eines Landes, die ihrem Wortlaut nach mit dem Verwaltungsverfahrensgesetz des Bundes übereinstimmt, beruht. (2) Das Bundesverwaltungsgericht ist an die in dem angefochtenen Urteil getroffenen tatsächlichen Feststellungen gebunden, außer wenn in bezug auf diese Feststellungen zulässige und begründete Revisionsgründe vorgebracht sind. (3) Wird die Revision auf Verfahrensmängel gestützt und liegt nicht zugleich eine der Voraussetzungen des § 132 Abs. 2 Nr. 1 und 2 vor, so ist nur über die geltend gemachten Verfahrensmängel zu entscheiden. Im übrigen ist das Bundesverwaltungsgericht an die geltend gemachten Revisionsgründe nicht gebunden.
مادة ١٣٨ يعتبر الحكم دائمًا مبني على الإخلال بالقانون الاتحادي إذا: ١. لم تكن المحكمة التي قضت مؤلفة وفقًا لما ينص عليه القانون ٢. شارك في القرار قاضي معزول بحكم القانون عن مزاولة وظيفة القضاء أو تمت تنحيته بناءً على شك في تحيزه أو عدم استقلاله. ٣. رُفِض الاستماع الموجب قانونًا ٤. لم يكن أحد الأطراف مُمثلًا في الإجراء وفق أحكام القانون إلا إذا كان قد وافق صراحةً أو ضمنًا على السير في الدعوى. ٥. كان الحكم قد صدر في مرافعة شفوية أُخِل فيها بأحكام علنية المرافعة او ٦. لم يزود القرار بالتسبيب.	**§ 138** Ein Urteil ist stets als auf der Verletzung von Bundesrecht beruhend anzusehen, wenn 1. das erkennende Gericht nicht vorschriftsmäßig besetzt war, 2. bei der Entscheidung ein Richter mitgewirkt hat, der von der Ausübung des Richteramts kraft Gesetzes ausgeschlossen oder wegen Besorgnis der Befangenheit mit Erfolg abgelehnt war, 3. einem Beteiligten das rechtliche Gehör versagt war, 4. ein Beteiligter im Verfahren nicht nach Vorschrift des Gesetzes vertreten war, außer wenn er der Prozeßführung ausdrücklich oder stillschweigend zugestimmt hat, 5. das Urteil auf eine mündliche Verhandlung ergangen ist, bei der die Vorschriften über die Öffentlichkeit des

	Verfahrens verletzt worden sind, oder 6. die Entscheidung nicht mit Gründen versehen ist.
مادة ١٣٩ (١) يجب أن يقدم التمييز مكتوبًا لدى المحكمة التي يُطعن بحكمها خلال شهر من تاريخ تبليغ الحكم بأكمله أو قرار قبول التمييز وفقًا للمادة ١٣٤ فقرة ٣ الجملة الثانية. يعتبر أجل الطعن عن طريق التمييز قد روعي إذا قُدم التمييز خلال الأجل لدى المحكمة الإدارية الاتحادية. يجب أن يُسمي التمييز الحكم المطعون فيه. (٢) إذا تمت الاستجابة للتظلم ضد عدم قبول التمييز أو إذا قبلت المحكمة الإدارية الاتحادية التمييز فيستمر إجراء التظلم كطعن عن طريق التمييز إذا لم تلغي المحكمة الإدارية الاتحادية الحكم المطعون فيه وفق المادة ١٣٣ فقرة ٦ ولا يُقتضى أن يرفع مقدم الطعن دعوى التمييز. يجب الإشارة إلى هذا في القرار. (٣) يجب أن يُسبب التمييز خلال شهرين من تاريخ تبليغ الحكم بأكمله أو قرار قبول التمييز وفقًا للمادة ١٣٤ فقرة ٣ الجملة الثانية وفي حال الفقرة ٢ تكون مدة الأجل للتسبيب شهر واحد من تاريخ تبليغ قرار قبول التمييز. يجب أن يقدم التمييز لدى المحكمة الإدارية الاتحادية. يجوز تمديد أجل التسبيب من قبل رئيس المجلس بناء على طلب يقدم قبل انقضاء أجل التسبيب. يجب أن يحتوي التسبيب على طلب محدد والمادة القانونية التي أُخِل بها وإذا اعتُرِض على عيب إجرائي فيجب أن تبيَّن الوقائع التي نتج عنها العيب.	**§ 139** (1) Die Revision ist bei dem Gericht, dessen Urteil angefochten wird, innerhalb eines Monats nach Zustellung des vollständigen Urteils oder des Beschlusses über die Zulassung der Revision nach § 134 Abs. 3 Satz 2 schriftlich einzulegen. Die Revisionsfrist ist auch gewahrt, wenn die Revision innerhalb der Frist bei dem Bundesverwaltungsgericht eingelegt wird. Die Revision muß das angefochtene Urteil bezeichnen. (2) Wird der Beschwerde gegen die Nichtzulassung der Revision abgeholfen oder läßt das Bundesverwaltungsgericht die Revision zu, so wird das Beschwerdeverfahren als Revisionsverfahren fortgesetzt, wenn nicht das Bundesverwaltungsgericht das angefochtene Urteil nach § 133 Abs. 6 aufhebt; der Einlegung einer Revision durch den Beschwerdeführer bedarf es nicht. Darauf ist in dem Beschluß hinzuweisen. (3) Die Revision ist innerhalb von zwei Monaten nach Zustellung des vollständigen Urteils oder des Beschlusses über die Zulassung der Revision nach § 134 Abs. 3 Satz 2 zu begründen; im Falle des Absatzes 2 beträgt die Begründungsfrist einen Monat nach Zustellung des Beschlusses über die Zulassung der Revision. Die Begründung ist bei dem Bundesverwaltungsgericht einzureichen. Die Begründungsfrist kann auf einen vor ihrem Ablauf gestellten Antrag von dem Vorsitzenden verlängert werden. Die Begründung muß einen bestimmten Antrag enthalten, die verletzte Rechtsnorm und, soweit Verfahrensmängel gerügt werden, die Tatsachen angeben, die den Mangel ergeben.
مادة ١٤٠ (١) يجوز أن يُسحب التمييز حتى اكتساب الحكم درجة النفاذ. يشترط لسحب الطلب في المرافعة الشفوية موافقة المميز ضده وإذا شارك وكيل المصلحة الاتحادية لدى المحكمة الإدارية الاتحادية في المرافعة الشفوية فيُشتَرط موافقته كذلك.	**§ 140** (1) Die Revision kann bis zur Rechtskraft des Urteils zurückgenommen werden. Die Zurücknahme nach Stellung der Anträge in der mündlichen Verhandlung setzt die Einwilligung des Revisionsbeklagten und, wenn der Vertreter des Bundesinteresses beim Bundesverwaltungsgericht an der

	mündlichen Verhandlung teilgenommen hat, auch seine Einwilligung voraus. (2) Die Zurücknahme bewirkt den Verlust des eingelegten Rechtsmittels. Das Gericht entscheidet durch Beschluß über die Kostenfolge.
(٢) للسحب مفعول خسارة الطعن المقدم. على المحكمة أن تفصل بقرار بشأن التكاليف.	
مادة ١٤١ تسري على التمييز أحكام الاستئناف مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال إذا لم ينص هذا الفصل على غير ذلك. لاتسري المواد ٨٧أ و١٣٠أ و١٣٠ب.	**§ 141** Für die Revision gelten die Vorschriften über die Berufung entsprechend, soweit sich aus diesem Abschnitt nichts anderes ergibt. Die §§ 87a, 130a und 130b finden keine Anwendung.
مادة ١٤٢ (١) لايجوز تغيير الدعوى والاستدعاءات في إجراء التمييز. لايسري هذا على الإستدعاءات وفق المادة ٦٥ فقرة ٢. (٢) لايجوز للمستدعى للتمييز وفق المادة ٦٥ فقرة ٢ أن يعترض على العيب الإجرائي إلا خلال شهرين من تاريخ تبليغ قرار الاستدعاء. يجوز أن يمدد رئيس المجلس الأجل بناءً على طلب مقدم قبل انقضاء الأجل.	**§ 142** (1) Klageänderungen und Beiladungen sind im Revisionsverfahren unzulässig. Das gilt nicht für Beiladungen nach § 65 Abs. 2. (2) Ein im Revisionsverfahren nach § 65 Abs. 2 Beigeladener kann Verfahrensmängel nur innerhalb von zwei Monaten nach Zustellung des Beiladungsbeschlusses rügen. Die Frist kann auf einen vor ihrem Ablauf gestellten Antrag von dem Vorsitzenden verlängert werden.
مادة ١٤٣ تدقق المحكمة الإدارية الاتحادية بشأن قبول التمييز وإن كان قد قدم مع الالتزام بالشكل والأجل القانوني وإن كان قد تم تسبيبه. إذا لم تُستوفى أحد هذه الشروط يكون التمييز غير مقبول.	**§ 143** Das Bundesverwaltungsgericht prüft, ob die Revision statthaft und ob sie in der gesetzlichen Form und Frist eingelegt und begründet worden ist. Mangelt es an einem dieser Erfordernisse, so ist die Revision unzulässig.
مادة ١٤٤ (١) إذا كان التمييز غير مقبول فيتم رفضه بقرار من المحكمة الإدارية الاتحادية. (٢) إذا كان التمييز غير مسبب فيتم رده من المحكمة الإدارية الاتحادية. (٣) إذا كان التمييز مسببًا فللمحكمة الإدارية الاتحادية أن: ١. تفصل في القضية بنفسها،	**§ 144** (1) Ist die Revision unzulässig, so verwirft sie das Bundesverwaltungsgericht durch Beschluß. (2) Ist die Revision unbegründet, so weist das Bundesverwaltungsgericht die Revision zurück. (3) Ist die Revision begründet, so kann das Bundesverwaltungsgericht 1. in der Sache selbst entscheiden,

٢. تلغي الحكم المطعون فيه وتعيد القضية للمرافعة والفصل فيها من جديد على وجه آخر. على المحكمة الإدارية الاتحادية أن تعيد النزاع إذا كان للمستدعى إلى اجراء التمييز وفق المادة ١٤٢ فقرة ١ الجملة الثانية حق شرعي بذلك. (٤) إذا كان بالحيثيات إخلال بالقانون الساري مع صحة الحكم الصادر بناءً على أسباب أخرى فيجب رد التمييز. (٥) إذا أرجعت المحكمة الإدارية الاتحادية القضية المميز فيها عبر تخطي الاستئناف وفق المادة ٤٩ رقم ٢ والمادة ١٣٤ للمرافعة والفصل فيها على وجه آخر فلها وفق تقديرها أن تعيدها إلى محكمة الاستئناف الإدارية المختصة في الطعن عن طريق الاستئناف. تسري على إجراء الاستئناف أمام محكمة الاستئناف الإدارية نفس الأسس السارية بالاستئناف المقدم بصورة نظامية لدى محكمة الاستئناف الإدارية. (٦) على المحكمة التي أُعيدت إليها القضية للمرافعة والفصل فيها على وجه آخر أن تبني حكمها على التقييم القانوني المبين في قرار محكمة التمييز. (٧) لايقتضي القرار بشأن التمييز التسبيب إذا رأت المحكمة الإدارية الاتحادية أن الاعتراضات على العيوب الإجرائية لا تسبب التمييز. لايسري هذا على الاعتراضات وفق المادة ١٣٨ ولا على الاعتراضات التي يكون قبول التمييز قد بني عليها إذا كان التمييز مبني حصريًا على عيوب إجرائية.	2. das angefochtene Urteil aufheben und die Sache zur anderweitigen Verhandlung und Entscheidung zurückverweisen. Das Bundesverwaltungsgericht verweist den Rechtsstreit zurück, wenn der im Revisionsverfahren nach § 142 Abs. 1 Satz 2 Beigeladene ein berechtigtes Interesse daran hat. (4) Ergeben die Entscheidungsgründe zwar eine Verletzung des bestehenden Rechts, stellt sich die Entscheidung selbst aber aus anderen Gründen als richtig dar, so ist die Revision zurückzuweisen. (5) Verweist das Bundesverwaltungsgericht die Sache bei der Sprungrevision nach § 49 Nr. 2 und nach § 134 zur anderweitigen Verhandlung und Entscheidung zurück, so kann es nach seinem Ermessen auch an das Oberverwaltungsgericht zurückverweisen, das für die Berufung zuständig gewesen wäre. Für das Verfahren vor dem Oberverwaltungsgericht gelten dann die gleichen Grundsätze, wie wenn der Rechtsstreit auf eine ordnungsgemäß eingelegte Berufung bei dem Oberverwaltungsgericht anhängig geworden wäre. (6) Das Gericht, an das die Sache zur anderweitigen Verhandlung und Entscheidung zurückverwiesen ist, hat seiner Entscheidung die rechtliche Beurteilung des Revisionsgerichts zugrunde zu legen. (7) Die Entscheidung über die Revision bedarf keiner Begründung, soweit das Bundesverwaltungsgericht Rügen von Verfahrensmängeln nicht für durchgreifend hält. Das gilt nicht für Rügen nach § 138 und, wenn mit der Revision ausschließlich Verfahrensmängel geltend gemacht werden, für Rügen, auf denen die Zulassung der Revision beruht.
المادة ١٤٥ (ألغيت)	**§ 145** (weggefallen)
الفصل الرابع عشر **التظلم والتذكير والاعتراض على إجراء الاستماع**	**14. Abschnitt** **Beschwerde, Erinnerung, anhörungsrüge**

§ 146	**مادة ١٤٦**
(1) Gegen die Entscheidungen des Verwaltungsgerichts, des Vorsitzenden oder des Berichterstatters, die nicht Urteile oder Gerichtsbescheide sind, steht den Beteiligten und den sonst von der Entscheidung Betroffenen die Beschwerde an das Oberverwaltungsgericht zu, soweit nicht in diesem Gesetz etwas anderes bestimmt ist.	(١) للأطراف وذوي الشأن الآخرين الذين تمس قرارات المحكمة الإدارية أو رئيس الهيئة القضائية أو القاضي المقرر بحقوقهم الحق بالطعن في هذه القرارات لدى محكمة الاستئناف إذا لم تكن هذه القرارات أحكام أو قرارات قضائية مالم ينص هذا القانون على غير ذلك.
(2) Prozeßleitende Verfügungen, Aufklärungsanordnungen, Beschlüsse über eine Vertagung oder die Bestimmung einer Frist, Beweisbeschlüsse, Beschlüsse über Ablehnung von Beweisanträgen, über Verbindung und Trennung von Verfahren und Ansprüchen und über die Ablehnung von Gerichtspersonen sowie Beschlüsse über die Ablehnung der Prozesskostenhilfe, wenn das Gericht ausschließlich die persönlichen oder wirtschaftlichen Voraussetzungen der Prozesskostenhilfe verneint, können nicht mit der Beschwerde angefochten werden.	(٢) لايجوز الطعن عن طريق التظلم في الأوامر الصادرة لتسيير المحاكمة وفي الأوامر بخصوص تقديم الاستيضاحات عما يلزم للحسم وفي قرارات التأجيل أو تحديد أجل وفي قرارات الإثبات وفي قرارات رفض طلبات الإثبات وفي قرارات توحيد وفصل الإجراءات والمطالبات وفي القرارات الصادرة في طلبات رفض الأشخاص القضائيين وفي قرارات رفض المعونة القضائية إذا نفت المحكمة توفر الشروط الشخصية والمادية للمعونة القضائية.
(3) Außerdem ist vorbehaltlich einer gesetzlich vorgesehenen Beschwerde gegen die Nichtzulassung der Revision die Beschwerde nicht gegeben in Streitigkeiten über Kosten, Gebühren und Auslagen, wenn der Wert des Beschwerdegegenstands zweihundert Euro nicht übersteigt.	(٣) يكون الطعن عن طريق التظلم إضافةً إلى ذلك غير متاح في النزاعات بشأن التكاليف والرسوم والنفقات إذا كانت قيمة موضوع التظلم لاتزيد عن مئتي يورو مع التحفظ على إتاحة التظلم المقرر بحكم القانون ضد قرار عدم قبول التمييز.
(4) Die Beschwerde gegen Beschlüsse des Verwaltungsgerichts in Verfahren des vorläufigen Rechtsschutzes (§§ 80, 80a und 123) ist innerhalb eines Monats nach Bekanntgabe der Entscheidung zu begründen. Die Begründung ist, sofern sie nicht bereits mit der Beschwerde vorgelegt worden ist, bei dem Oberverwaltungsgericht einzureichen. Sie muss einen bestimmten Antrag enthalten, die Gründe darlegen, aus denen die Entscheidung abzuändern oder aufzuheben ist, und sich mit der angefochtenen Entscheidung auseinander setzen. Mangelt es an einem dieser Erfordernisse, ist die Beschwerde als unzulässig zu verwerfen. Das Verwaltungsgericht legt die Beschwerde unverzüglich vor; § 148 Abs. 1 findet keine Anwendung. Das Oberverwaltungsgericht prüft nur die dargelegten Gründe.	(٤) يجب أن يُسبب قرار التظلم ضد قرارات المحكمة الإدارية في إجراءات الحماية القانونية المؤقتة (المواد ٨٠ و٨٠أ و١٢٣) خلال شهر من تاريخ إعلان القرار. يجب أن يقدم التسبيب إلى محكمة الاستئناف الإدارية إن لم يكن قد قدم قبل ذلك مع التظلم. يجب أن يحتوي التسبيب على طلب محدد وسرد للأسباب التي تؤدي إلى تغيير أو إلغاء القرار والتي يجادل فيها الطلب المقدم القرار المطعون فيه. إذا غابت إحدى هذه اللوازم فيجب رفض التظلم شكلًا. يجب على المحكمة الإدارية أن تقدم التظلم فورا إلى محكمة الإستئناف ولاتسري المادة ١٤٨ فقرة ١. على محكمة الاستئناف الإدارية أن تدقق في الأسباب المسرودة فقط.
(5) u. (6) (weggefallen)	(٥) و(٦) (ألغيتا)

مادة ١٤٧ (١) يجب أن يقدم التظلم مكتوبًا لدى المحكمة التي يُطعن في قرارها أو أن يدون في محضر موظف تدوين قلم كتاب تلك المحكمة خلال أسبوعين من تاريخ إعلان القرار. تبقى المادة ٦٧ فقرة ٤ دون مساس. (٢) يكون أجل التظلم قد روعي إذا ورد التظلم خلال الأجل لدى محكمة التظلم.	**§ 147** (1) Die Beschwerde ist bei dem Gericht, dessen Entscheidung angefochten wird, schriftlich oder zur Niederschrift des Urkundsbeamten der Geschäftsstelle innerhalb von zwei Wochen nach Bekanntgabe der Entscheidung einzulegen. § 67 Abs. 4 bleibt unberührt. (2) Die Beschwerdefrist ist auch gewahrt, wenn die Beschwerde innerhalb der Frist bei dem Beschwerdegericht eingeht.
مادة ١٤٨ (١) يجب على المحكمة الإدارية أو رئيس الهيئة القضائية أو القاضي المقرر المطعون في قرارهم أن يستجيبوا للتظلم إذا اتأوا أن التظلم مسبب وإلا فعليهم أن يعرضوه فورًا على محكمة الاستئناف الإدارية. (٢) ينبغي على المحكمة الإدارية أن تُعلِم الأطراف المعنية بعرض التظلم على محكمة الاستئناف الإدارية.	**§ 148** (1) Hält das Verwaltungsgericht, der Vorsitzende oder der Berichterstatter, dessen Entscheidung angefochten wird, die Beschwerde für begründet, so ist ihr abzuhelfen; sonst ist sie unverzüglich dem Oberverwaltungsgericht vorzulegen. (2) Das Verwaltungsgericht soll die Beteiligten von der Vorlage der Beschwerde an das Oberverwaltungsgericht in Kenntnis setzen.
مادة ١٤٩ (١) لا يرجئ التظلم تنفيذ القرار إلا إذا كان موضوع القرار فرض عقوبة للحفاظ على النظام أو فرض عقوبة تنفذها السلطات المختصة. للمحكمة أو رئيس الهيئة القضائية أو القاضي المقرر التقرير فيما عدا ذلك بإرجاء تنفيذ القرار المطعون فيه. (٢) تبقى المواد ١٧٨ و١٨١ الفقرة ٢ من قانون تنظيم المحاكم بدون مساس.	**§ 149** (1) Die Beschwerde hat nur dann aufschiebende Wirkung, wenn sie die Festsetzung eines Ordnungs- oder Zwangsmittels zum Gegenstand hat. Das Gericht, der Vorsitzende oder der Berichterstatter, dessen Entscheidung angefochten wird, kann auch sonst bestimmen, daß die Vollziehung der angefochtenen Entscheidung einstweilen auszusetzen ist. (2) §§ 178 und 181 Abs. 2 des Gerichtsverfassungsgesetzes bleiben unberührt.
مادة ١٥٠ تفصل محكمة الاستئناف الإدارية في التظلم بقرار.	**§ 150** Über die Beschwerde entscheidet das Oberverwaltungsgericht durch Beschluß.

مادة ١٥١ يجوز أن يقدم طلب بالفصل من قبل المحكمة في قرارات القاضي المكلف أو الملتمس منه أو في قرارات موظف قلم كتاب المحكمة خلال أسبوعين من تاريخ إعلان القرار. يجب أن يقدم الطلب مكتوبًا أو أن يدون في محضر موظف التدوين لقلم كتاب المحكمة. تسري المواد ١٤٧ إلى ١٤٩ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال	**§ 151** Gegen die Entscheidungen des beauftragten oder ersuchten Richters oder des Urkundsbeamten kann innerhalb von zwei Wochen nach Bekanntgabe die Entscheidung des Gerichts beantragt werden. Der Antrag ist schriftlich oder zur Niederschrift des Urkundsbeamten der Geschäftsstelle des Gerichts zu stellen. §§ 147 bis 149 gelten entsprechend.
مادة ١٥٢ (١) لايجوز الطعن في قرارات محكمة الاستئناف الإدارية عن طريق التظلم أمام المحكمة الإدارية الاتحادية مع التحفظ على ما تنص عليه المادة ٩٩ فقرة ٢ والمادة ١٣٣ فقرة ١ من هذا القانون والمادة ١٧أ الفقرة ٤ الجملة الرابعة من قانون تنظيم المحاكم. (٢) تسري المادة ١٥١ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال على الطعن في قرارات القاضي المكلف أو الملتمس به أو في قرارات موظف قلم كتاب المحكمة أمام المحكمة الإدارية الاتحادية.	**§ 152** (1) Entscheidungen des Oberverwaltungsgerichts können vorbehaltlich des § 99 Abs. 2 und des § 133 Abs. 1 dieses Gesetzes sowie des § 17a Abs. 4 Satz 4 des Gerichtsverfassungsgesetzes nicht mit der Beschwerde an das Bundesverwaltungsgericht angefochten werden. (2) Im Verfahren vor dem Bundesverwaltungsgericht gilt für Entscheidungen des beauftragten oder ersuchten Richters oder des Urkundsbeamten der Geschäftsstelle § 151 entsprechend.
مادة ١٥٢أ (١) يجب مواصلة السير في الإجراء بناءً على اعتراض المشارك الذي يحمله القرار القضائي عبئًا قانونيًا إذا: ١. لم يوجد طريق آخر للطعن في القرار و ٢. أخلت المحكمة بحق المشارك بالاستماع بصورة لها تأثير مهم على القرار. لا يجوز الاعتراض على القرار الذي يسبق قرار الفصل. (٢) يجب أن يرفع الاعتراض خلال أسبوعين من بعد العلم بالاخلال بحق الاستماع ويجب أن يحدد تاريخ العلم بالإخلال بصورة تثبت مصداقيته. لا يجوز الاعتراض بعد مرور سنة من تاريخ إعلان القرار المطعون فيه. تعتبر القرارات التي لا تتبع شروطًا شكلية مبلغة بعد مرور ثلاثة أيام من تاريخ تسليمها إلى البريد. يجب أن يُرفَع الاعتراض مكتوبًا لدى المحكمة المطعون في قرارها أو أن يدون في محضر موظف التدوين لدى قلم كتاب المحكمة. تبقى المادة ٦٧ فقرة ٤ دون مساس. يجب أن يحدد	**§ 152a** (1) Auf die Rüge eines durch eine gerichtliche Entscheidung beschwerten Beteiligten ist das Verfahren fortzuführen, wenn 1. ein Rechtsmittel oder ein anderer Rechtsbehelf gegen die Entscheidung nicht gegeben ist und 2. das Gericht den Anspruch dieses Beteiligten auf rechtliches Gehör in entscheidungserheblicher Weise verletzt hat. Gegen eine der Endentscheidung vorausgehende Entscheidung findet die Rüge nicht statt. (2) Die Rüge ist innerhalb von zwei Wochen nach Kenntnis von der Verletzung des rechtlichen Gehörs zu erheben; der Zeitpunkt der Kenntniserlangung ist glaubhaft zu machen. Nach Ablauf eines Jahres seit Bekanntgabe der angegriffenen Entscheidung kann die Rüge nicht mehr erhoben werden. Formlos mitgeteilte

الاعتراض القرار المطعون فيه وأن تسرد فيه الشروط المذكورة في الفقرة ١ الجملة الأولى رقم ٢. (٣) يجب أن يتاح التعقيب لسائر المشاركين إن كان ذلك ضروريا. (٤) إذا لم يكن الاعتراض جائز أو لم يرفع خلال المدة القانونية أو بالشكل القانوني فيجب رفضه شكلًا. إذا كان الاعتراض غير مسبب فيجب أن ترده المحكمة. يتم الفصل بقرار غير قابل للطعن. ينبغي أن يسبب القرار بإيجاز. (٥) إذا كان الاعتراض مسببًا فتستجيب له المحكمة عن طريق مواصلة السير في النزاع إن كان ذلك موجب بناءً على الاعتراض. يعاد النزاع إلى الحال الذي كان عليه قبل نهاية المرافعة الشفوية. تحل نهاية المدة التي يجوز فيها تقديم المذكرات محل وقت ختم المرافعة الشفوية في الإجراءات الكتابية. تسري المادة ٣٤٣ من قانون الإجراءات المدنية مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال فيما يتعلق بمنطوق قرار المحكمة. (٦) تسري المادة ١٤٩ فقرة ١ الجملة الثانية مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	Entscheidungen gelten mit dem dritten Tage nach Aufgabe zur Post als bekannt gegeben. Die Rüge ist schriftlich oder zur Niederschrift des Urkundsbeamten der Geschäftsstelle bei dem Gericht zu erheben, dessen Entscheidung angegriffen wird. § 67 Abs. 4 bleibt unberührt. Die Rüge muss die angegriffene Entscheidung bezeichnen und das Vorliegen der in Absatz 1 Satz 1 Nr. 2 genannten Voraussetzungen darlegen. (3) Den übrigen Beteiligten ist, soweit erforderlich, Gelegenheit zur Stellungnahme zu geben. (4) Ist die Rüge nicht statthaft oder nicht in der gesetzlichen Form oder Frist erhoben, so ist sie als unzulässig zu verwerfen. Ist die Rüge unbegründet, weist das Gericht sie zurück. Die Entscheidung ergeht durch unanfechtbaren Beschluss. Der Beschluss soll kurz begründet werden. (5) Ist die Rüge begründet, so hilft ihr das Gericht ab, indem es das Verfahren fortführt, soweit dies aufgrund der Rüge geboten ist. Das Verfahren wird in die Lage zurückversetzt, in der es sich vor dem Schluss der mündlichen Verhandlung befand. In schriftlichen Verfahren tritt an die Stelle des Schlusses der mündlichen Verhandlung der Zeitpunkt, bis zu dem Schriftsätze eingereicht werden können. Für den Ausspruch des Gerichts ist § 343 der Zivilprozessordnung entsprechend anzuwenden. (6) § 149 Abs. 1 Satz 2 ist entsprechend anzuwenden.
الفصل الخامس عشر **اعادة المحاكمة**	**15. Abschnitt** **Wiederaufnahme des Verfahrens**
مادة ١٥٣ (١) يجوز أن تعاد المحاكمة المنتهية بدرجة النفاذ وفقًا لأحكام البند الرابع من قانون الإجراءات المدنية. (٢) لوكيل المصلحة العامة في المحاكمة أمام المحكمة الإدارية الاتحادية بالدرجة الأولى أو الأخيرة صلاحية رفع دعوى الإبطال أو دعوى الإرجاع ولوكيل مصلحة الاتحاد لدى المحكمة الإدارية الاتحادية هذا الحق كذلك.	**§ 153** (1) Ein rechtskräftig beendetes Verfahren kann nach den Vorschriften des Vierten Buchs der Zivilprozeßordnung wiederaufgenommen werden. (2) Die Befugnis zur Erhebung der Nichtigkeitsklage und der Restitutionsklage steht auch dem Vertreter des öffentlichen Interesses, im Verfahren vor dem Bundesverwaltungsgericht im ersten und letzten Rechtszug auch dem Vertreter des Bundesinteresses beim Bundesverwaltungsgericht zu.

الباب الرابع **التكاليف والتنفيذ**	**Teil IV** **Kosten und Vollstreckung**
الفصل السادس عشر **التكاليف**	**16. Abschnitt** **Kosten**
مادة ١٥٤ (١) يتحمل التكاليف الطرف الذي خسر الدعوى. (٢) تقع تكاليف الطعن غير الناجح على عاتق الطاعن. (٣) لا يجوز تحميل المستدعى تكاليف إلا إذا كان قد قدم مطالبات أو رفع طعنًا وتبقى المادة ١٥٥ فقرة ٤ دون مساس. (٤) يجوز تحميل خزينة الدولة تكاليف إعادة المحاكمة الناجحة طالما لم يسببها أحد الأطراف.	**§ 154** (1) Der unterliegende Teil trägt die Kosten des Verfahrens. (2) Die Kosten eines ohne Erfolg eingelegten Rechtsmittels fallen demjenigen zur Last, der das Rechtsmittel eingelegt hat. (3) Dem Beigeladenen können Kosten nur auferlegt werden, wenn er Anträge gestellt oder Rechtsmittel eingelegt hat; § 155 Abs. 4 bleibt unberührt. (4) Die Kosten des erfolgreichen Wiederaufnahmeverfahrens können der Staatskasse auferlegt werden, soweit sie nicht durch das Verschulden eines Beteiligten entstanden sind.
مادة ١٥٥ (١) إذا كسب أحد الأطراف جزئيًا وليس كليًا فيجب تحميل كل طرف تكاليفه أو تقسيم التكاليف نسبيًا. إذا حمل كل طرف تكاليفه فيتحمل كل منهم نصف الرسوم القضائية. يجوز تحميل أحد الأطراف التكاليف بأكملها إذا خسر الطرف الآخر قدرًا ضئيلًا فقط. (٢) يتحمل الطرف الذي يسحب طلبه أو دعواه أو طعنه أو أي طريق من طرق الطعن التكاليف. (٣) يتحمل تكاليف طلب إعادة الحال إلى ما كان عليه من قدم الطلب. (٤) يجوز تحميل التكاليف التي تسبب فيها أحد الأطراف لهذا الطرف.	**§ 155** (1) Wenn ein Beteiligter teils obsiegt, teils unterliegt, so sind die Kosten gegeneinander aufzuheben oder verhältnismäßig zu teilen. Sind die Kosten gegeneinander aufgehoben, so fallen die Gerichtskosten jedem Teil zur Hälfte zur Last. Einem Beteiligten können die Kosten ganz auferlegt werden, wenn der andere nur zu einem geringen Teil unterlegen ist. (2) Wer einen Antrag, eine Klage, ein Rechtsmittel oder einen anderen Rechtsbehelf zurücknimmt, hat die Kosten zu tragen. (3) Kosten, die durch einen Antrag auf Wiedereinsetzung in den vorigen Stand entstehen, fallen dem Antragsteller zur Last. (4) Kosten, die durch Verschulden eines Beteiligten entstanden sind, können diesem auferlegt werden.

المادة ١٥٦ إذا لم يعطي المدعى عليه بناءً على تصرفاته أي داعٍ لرفع الدعوى فيتحمل المدعي تكاليف المحاكمة إذا أقر المدعى عليه بالحق فورًا.	**§ 156** Hat der Beklagte durch sein Verhalten keine Veranlassung zur Erhebung der Klage gegeben, so fallen dem Kläger die Prozeßkosten zur Last, wenn der Beklagte den Anspruch sofort anerkennt.
مادة ١٥٧ (ألغيت)	**§ 157** (weggefallen)
مادة ١٥٨ (١) لا يجوز الطعن بقرار التكاليف إذا لم يُطعن في موضوع النزاع. (٢) إذا لم يصدر قرار في موضوع القضية الأساسي فيكون القرار المتعلق بالتكاليف غير قابل للطعن.	**§ 158** (1) Die Anfechtung der Entscheidung über die Kosten ist unzulässig, wenn nicht gegen die Entscheidung in der Hauptsache ein Rechtsmittel eingelegt wird. (2) Ist eine Entscheidung in der Hauptsache nicht ergangen, so ist die Entscheidung über die Kosten unanfechtbar.
مادة ١٥٩ إذا كان الطرف الخاسر مكون من عدة أشخاص فتسري المادة ١٠٠ من قانون الإجراءات المدنية مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال. إذا كان الحكم الصادر والمرتبط بتحمل التكاليف كان قد صدر ضد مجموعة من الأشخاص فيجوز تحميلهم التكاليف.	**§ 159** Besteht der kostenpflichtige Teil aus mehreren Personen, so gilt § 100 der Zivilprozeßordnung entsprechend. Kann das streitige Rechtsverhältnis dem kostenpflichtigen Teil gegenüber nur einheitlich entschieden werden, so können die Kosten den mehreren Personen als Gesamtschuldnern auferlegt werden.
مادة ١٦٠ إذا انتهى النزاع بالصلح ولم يتفق الأطراف على التكاليف فيتحمل كل طرف نصف الرسوم القضائية. يتحمل كل طرف منهم تكاليفه غير القضائية.	**§ 160** Wird der Rechtsstreit durch Vergleich erledigt und haben die Beteiligten keine Bestimmung über die Kosten getroffen, so fallen die Gerichtskosten jedem Teil zur Hälfte zur Last. Die außergerichtlichen Kosten trägt jeder Beteiligte selbst.
مادة ١٦١ (١) على المحكمة أن تقرر بشأن التكاليف في حكمها وإذا انتهى النزاع بصورة أخرى فبقرار. (٢) إذا انتهى النزاع في الموضوع الأساسي فتقضي المحكمة بشأن التكاليف بقرار وفق تقديرها إلا في حالات المادة ١١٣ فقرة ١ الجملة الرابعة مع مراعاة الوقائع وموضوع النزاع. يعتبر النزاع في الموضوع الأساسي كذلك منتهيًا إذا لم يعترض المدعى عليه على تصريح المدعي بانتهاء النزاع خلال أسبوعين من تاريخ تبليغ	**§ 161** (1) Das Gericht hat im Urteil oder, wenn das Verfahren in anderer Weise beendet worden ist, durch Beschluß über die Kosten zu entscheiden. (2) Ist der Rechtsstreit in der Hauptsache erledigt, so entscheidet das Gericht außer in den Fällen des § 113 Abs. 1 Satz 4 nach billigem Ermessen über die Kosten des Verfahrens durch Beschluß; der bisherige Sach- und Streitstand ist zu berücksichtigen. Der Rechtsstreit ist auch in der Hauptsache erledigt, wenn der Beklagte der

المذكرة التي تحتوي على تصريح الانتهاء له وإذا كانت المحكمة قد أشارت إلى هذا الأثر القانوني. (٣) يتحمل المدعى عليه التكاليف دائمًا في حالات المادة ٧٥ إذا كان للمدعي أن يتوقع صدور القرار قبل رفع الدعوى.	Erledigungserklärung des Klägers nicht innerhalb von zwei Wochen seit Zustellung des die Erledigungserklärung enthaltenden Schriftsatzes widerspricht und er vom Gericht auf diese Folge hingewiesen worden ist. (3) In den Fällen des § 75 fallen die Kosten stets dem Beklagten zur Last, wenn der Kläger mit seiner Bescheidung vor Klageerhebung rechnen durfte.
مادة ١٦٢ (١) التكاليف هي الرسوم القضائية (رسوم ونفقات) وتكاليف الأطراف الضرورية لغرض التقاضي والدفوع ومن ضمنها تكاليف الإجراء التمهيدي. (٢) أتعاب ونفقات المحامي أو المعاون القضائي وكذلك الأشخاص المذكورين في المادة ٦٧ فقرة ٢ رقم ٣ في قضايا الضرائب تكون دائمًا قابلة للاسترداد. إذا كان الإجراء التمهيدي قائمًا فتكون الأتعاب والنفقات قابلة للاسترداد إذا صرحت المحكمة بضرورة الاستعانة بوكيل. (٣) تكون التكاليف الغير قضائية للمستدعى قابلة للاسترداد فقط إذا حملتها المحكمة بإنصاف للخاسر أو لخزينة الدولة.	**§ 162** (1) Kosten sind die Gerichtskosten (Gebühren und Auslagen) und die zur zweckentsprechenden Rechtsverfolgung oder Rechtsverteidigung notwendigen Aufwendungen der Beteiligten einschließlich der Kosten des Vorverfahrens. (2) Die Gebühren und Auslagen eines Rechtsanwalts oder eines Rechtsbeistands, in Abgabenangelegenheiten auch einer der in § 67 Abs. 2 Satz 2 Nr. 3 genannten Personen, sind stets erstattungsfähig. Soweit ein Vorverfahren geschwebt hat, sind Gebühren und Auslagen erstattungsfähig, wenn das Gericht die Zuziehung eines Bevollmächtigten für das Vorverfahren für notwendig erklärt. Juristische Personen des öffentlichen Rechts und Behörden können an Stelle ihrer tatsächlichen notwendigen Aufwendungen für Post- und Telekommunikationsdienstleistungen den in Nummer 7002 der Anlage 1 zum Rechtsanwaltsvergütungsgesetz bestimmten Höchstsatz der Pauschale fordern. (3) Die außergerichtlichen Kosten des Beigeladenen sind nur erstattungsfähig, wenn sie das Gericht aus Billigkeit der unterliegenden Partei oder der Staatskasse auferlegt.
مادة ١٦٣ (ألغيت)	**§ 163** (weggefallen)
مادة ١٦٤ يثبت موظف قلم كتاب المحكمة الابتدائية بناءً على طلب قيمة التكاليف التي يلزم استردادها.	**§ 164** Der Urkundsbeamte des Gerichts des ersten Rechtszugs setzt auf Antrag den Betrag der zu erstattenden Kosten fest.

مادة ١٦٥ يجوز للأطراف الطعن في قرار تثبيت التكاليف الذي يلزم استردادها. تسري المادة ١٥١ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	**§ 165** Die Beteiligten können die Festsetzung der zu erstattenden Kosten anfechten. § 151 gilt entsprechend.
مادة ١٦٥أ تسري المادة ١١٠ من قانون الإجراءات المدنية مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	**§ 165a** § 110 der Zivilprozessordnung gilt entsprechend.
مادة ١٦٦ (١) تسري أحكام قانون الإجراءات المدنية والمادة ٥٦٩ الفقرة ٣ رقم ٢ من قانون الإجراءات المدنية على المعونة القضائية مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال. يجوز كذلك تعيين استشاري أو مفوض ضرائب أو مدقق اقتصادي محلف أو مراجع حسابات للطرف الذي منح معونة قضائية. تقرر قيمة الأجر وفق أحكام قانون أتعاب المحامين التي تسري على المحامي المعين. (٢) يقوم موظف قلم كتاب المحكمة لكل درجة للتقاضي بالتدقيق في الأحوال الشخصية والمالية لمقدم طلب المعونة وفق المواد ١١٤ إلى ١١٦ من قانون الإجراءات المدنية كذلك أيضًا في الإجراءات المذكورة في المادة ١١٨ الفقرة ٢ من قانون الإجراءات المدنية ويقوم بتوثيق عقود الصلح وفقًا للمادة ١١٨ الفقرة ١ الجملة الثالثة من قانون الإجراءات المدنية والقرارات وفقًا للمادة ١١٨ الفقرة ٢ الجملة الرابعة من قانون الإجراءات المدنية، إذا أحال رئيس الهيئة القضائية أو المجلس القضائي إجراء التدقيق له. إذا لم تستوفى شروط منح المعونة القضائية فيصدر موظف قلم كتاب المحكمة قرار رفض الطلب وإلا فعليه أن يشير في إضبارة الدعوى إلى إمكانية منح مقدم الطلب المعونة القضائية بناءً على أحواله الشخصية والمالية وقيمتها أو أن يشير إلى طريقة دفع المعونة القضائية إن كانت ستدفع كأقساط شهرية أو مبالغ نقدية إن اقتضى الأمر. (٣) يقوم موظف التدوين بقلم كتاب المحكمة أثناء الإجراء المتعلق بالمعونة القضائية تعيين موعد إيقاف أو استمرار الدفع وفقًا للمادة ١٢٠ فقرة ٣ من قانون الإجراءات المدنية ويقوم بتغيير وإلغاء منح المعونة القضائية وفقًا للمادة ١٢٠أ والمادة ١٢٤ فقرة ١ رقم ٢ إلى ٥ من قانون الإجراءات المدنية.	**§ 166** (1) Die Vorschriften der Zivilprozeßordnung über die Prozesskostenhilfe sowie § 569 Abs. 3 Nr. 2 der Zivilprozessordnung gelten entsprechend. Einem Beteiligten, dem Prozesskostenhilfe bewilligt worden ist, kann auch ein Steuerberater, Steuerbevollmächtigter, Wirtschaftsprüfer oder vereidigter Buchprüfer beigeordnet werden. Die Vergütung richtet sich nach den für den beigeordneten Rechtsanwalt geltenden Vorschriften des Rechtsanwaltsvergütungsgesetzes. (2) Die Prüfung der persönlichen und wirtschaftlichen Verhältnisse nach den §§ 114 bis 116 der Zivilprozessordnung einschließlich der in § 118 Absatz 2 der Zivilprozessordnung bezeichneten Maßnahmen, der Beurkundung von Vergleichen nach § 118 Absatz 1 Satz 3 der Zivilprozessordnung und der Entscheidungen nach § 118 Absatz 2 Satz 4 der Zivilprozessordnung obliegt dem Urkundsbeamten der Geschäftsstelle des jeweiligen Rechtszugs, wenn der Vorsitzende ihm das Verfahren insoweit überträgt. Liegen die Voraussetzungen für die Bewilligung der Prozesskostenhilfe hiernach nicht vor, erlässt der Urkundsbeamte die den Antrag ablehnende Entscheidung; anderenfalls vermerkt der Urkundsbeamte in den Prozessakten, dass dem Antragsteller nach seinen persönlichen und wirtschaftlichen Verhältnissen Prozesskostenhilfe gewährt werden kann und in welcher Höhe gegebenenfalls Monatsraten oder Beträge aus dem Vermögen zu zahlen sind. (3) Dem Urkundsbeamten obliegen im Verfahren über die Prozesskostenhilfe ferner die

	Bestimmung des Zeitpunkts für die Einstellung und eine Wiederaufnahme der Zahlungen nach § 120 Absatz 3 der Zivilprozessordnung sowie die Änderung und die Aufhebung der Bewilligung der Prozesskostenhilfe nach den §§ 120a und 124 Absatz 1 Nummer 2 bis 5 der Zivilprozessordnung.
(٤) لرئيس الهيئة القضائية أو المجلس القضائي أن يسحب المهام المذكورة بالفقرتين ٢ و٣ في أي وقت ويتولاها بنفسه. تسري المادة ٥ الفقرة ١ رقم ١ والمواد ٦ و٧ و٨ الفقرة ١إلى ٣ والمادة ٩ من قانون موظفي القضاء باعتبار موظف التدوين بقلم كتاب المحكمة موظفًا قضائيًا.	(4) Der Vorsitzende kann Aufgaben nach den Absätzen 2 und 3 zu jedem Zeitpunkt an sich ziehen. § 5 Absatz 1 Nummer 1, die §§ 6, 7, 8 Absatz 1 bis 4 und § 9 des Rechtspflegergesetzes gelten entsprechend mit der Maßgabe, dass an die Stelle des Rechtspflegers der Urkundsbeamte der Geschäftsstelle tritt.
(٥) تسري المادة ٨٧أ فقرة ٣ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	(5) § 87a Absatz 3 gilt entsprechend.
(٦) يجوز أن يقدم الطلب للتقرير من قبل المحكمة بشأن قرارات موظف قلم الكتاب وفق الفقرة ٢ و٣ خلال اسبوعين من تاريخ إعلان القرار.	(6) Gegen Entscheidungen des Urkundsbeamten nach den Absätzen 2 und 3 kann innerhalb von zwei Wochen nach Bekanntgabe die Entscheidung des Gerichts beantragt werden.
(٧) يجوز أن ينص قانون الولاية على عدم سريان الفقرات ٢ إلى ٦ على محاكم الولاية المعنية.	(7) Durch Landesgesetz kann bestimmt werden, dass die Absätze 2 bis 6 für die Gerichte des jeweiligen Landes nicht anzuwenden sind.
الفصل السابع عشر **التنفيذ**	**17. Abschnitt** **Vollstreckung**
مادة ١٦٧	**§ 167**
(١) يسري على التنفيذ والحجز أحكام البند الثامن من قانون الإجراءات المدنية مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال ما لم ينص هذا القانون على غير ذلك. تكون محكمة الدرجة الأولى هي محكمة التنفيذ.	(1) Soweit sich aus diesem Gesetz nichts anderes ergibt, gilt für die Vollstreckung das Achte Buch der Zivilprozeßordnung entsprechend. Vollstreckungsgericht ist das Gericht des ersten Rechtszugs.
(٢) لايجوز تقرير التنفيذ المؤقت لأحكام دعاوى الإلغاء والإلزام إلا من أجل التكاليف.	(2) Urteile auf Anfechtungs- und Verpflichtungsklagen können nur wegen der Kosten für vorläufig vollstreckbar erklärt werden.
مادة ١٦٨	**§ 168**
(١) يجري التنفيذ: ١. بناءً على أحكام كسبت درجة النفاذ وبناءً على قرارات قضائية تحكم بالتنفيذ المؤقت، ٢. بناءً على الأوامر المؤقتة، ٣. بناءً على صلح قضائي،	(1) Vollstreckt wird 1. aus rechtskräftigen und aus vorläufig vollstreckbaren gerichtlichen Entscheidungen, 2. aus einstweiligen Anordnungen, 3. aus gerichtlichen Vergleichen, 4. aus Kostenfestsetzungsbeschlüssen, 5. aus den für vollstreckbar

٤. بناءً على قرارات تثبيت التكاليف، ٥. بناءً على قرار تحكيمي لمحاكم تحكيم القانون العام إذا كان القرار نافذ المفعول أو يقضي بإمكانية التنفيذ المؤقت. (٢) يجوز إعطاء الاطراف بناءً على طلبهم نسخ رسمية من الحكم لاتحتوي على سرد وقائع النزاع وتسبيب لأجل التنفيذ والتي يكون مفعول تبليغها يساوي تبليغ الحكم الكامل.	erklärten Schiedssprüchen öffentlich-rechtlicher Schiedsgerichte, sofern die Entscheidung über die Vollstreckbarkeit rechtskräftig oder für vorläufig vollstreckbar erklärt ist. (2) Für die Vollstreckung können den Beteiligten auf ihren Antrag Ausfertigungen des Urteils ohne Tatbestand und ohne Entscheidungsgründe erteilt werden, deren Zustellung in den Wirkungen der Zustellung eines vollständigen Urteils gleichsteht.
مادة ١٦٩ (١) إذا كان التنفيذ سيجري لمصلحة الاتحاد أو ولاية أو أحد اتحادات البلديات أو احدى البلديات أو لمصلحة هيئة إدارية أو مؤسسة عامة أو وقف عام فيتبع التنفيذ أحكام قانون التنفيذ الإداري. يكون رئيس الهيئة القضائية لمحكمة الدرجة الأولى بمثابة دائرة التنفيذ الإداري وله أن الاستعانة بدائرة تنفيذية أخرى أو بأحد المنفذين العدليين للقيام بالتنفيذ. (٢) إذا كان التنفيذ لقرارات الإكراه والرضوخ والامتناع سيتم عن طريق المساعدة الرسمية من قبل أجهزة الولاية فيجب أن يجري التنفيذ وفق أحكام قانون الولاية.	**§ 169** (1) Soll zugunsten des Bundes, eines Landes, eines Gemeindeverbands, einer Gemeinde oder einer Körperschaft, Anstalt oder Stiftung des öffentlichen Rechts vollstreckt werden, so richtet sich die Vollstreckung nach dem Verwaltungsvollstreckungsgesetz. Vollstreckungsbehörde im Sinne des Verwaltungsvollstreckungsgesetzes ist der Vorsitzende des Gerichts des ersten Rechtszugs; er kann für die Ausführung der Vollstreckung eine andere Vollstreckungsbehörde oder einen Gerichtsvollzieher in Anspruch nehmen. (2) Wird die Vollstreckung zur Erzwingung von Handlungen, Duldungen und Unterlassungen im Wege der Amtshilfe von Organen der Länder vorgenommen, so ist sie nach landesrechtlichen Bestimmungen durchzuführen.
مادة ١٧٠ (١) إذا كان التنفيذ سيجري ضد الاتحاد أو ولاية أو أحد اتحادات البلديات أو إحدى البلديات أو ضد هيئة إدارية أو مؤسسة عامة أو وقف للقانون العام فتأمر محكمة الدرجة الأولى بناءً على طلب الدائن بالتنفيذ. وهي تحدد إجراءات التنفيذ وتلتمس عون الجهات المختصة. يجب على الجهة المُلتَمَسة الاستجابة للالتماس وفق أحكام التنفيذ السارية. (٢) على المحكمة أن تُعلم الدائرة الرسمية أو الوكلاء القانونيين للهيئات الإدارية والمؤسسات العامة وأوقاف القانون العام المقرر التنفيذ ضدها عن النية للتنفيذ وتأمرها بدرء التنفيذ	**§ 170** (1) Soll gegen den Bund, ein Land, einen Gemeindeverband, eine Gemeinde, eine Körperschaft, eine Anstalt oder Stiftung des öffentlichen Rechts wegen einer Geldforderung vollstreckt werden, so verfügt auf Antrag des Gläubigers das Gericht des ersten Rechtszugs die Vollstreckung. Es bestimmt die vorzunehmenden Vollstreckungsmaßnahmen und ersucht die zuständige Stelle um deren Vornahme. Die ersuchte Stelle ist verpflichtet, dem Ersuchen nach den für sie geltenden Vollstreckungsvorschriften nachzukommen.

خلال أجل تقدره المحكمة. لا يجوز أن يتجاوز الأجل مدة شهر واحد. (٣) لا يجوز التنفيذ في الأشياء التي لا يمكن الاستغناء عنها للوفاء بالواجبات العامة أو التي يتعارض بيعها مع المصلحة العامة. تقرر المحكمة في الدفوع من بعد الاستماع إلى الدائرة الرسمية المختصة بالإشراف أو إلى الوزير المختص للدوائر الاتحادية العليا أو دوائر الولاية العليا. (٤) لا تسري الفقرة ١ إلى ٣ على المؤسسات المصرفية العامة. (٥) يكون الإعلان عن التنفيذ والالتزام بأجل الانتظار غير مقتضى في حال تنفيذ أمر مؤقت.	(2) Das Gericht hat vor Erlaß der Vollstreckungsverfügung die Behörde oder bei Körperschaften, Anstalten und Stiftungen des öffentlichen Rechts, gegen die vollstreckt werden soll, die gesetzlichen Vertreter von der beabsichtigten Vollstreckung zu benachrichtigen mit der Aufforderung, die Vollstreckung innerhalb einer vom Gericht zu bemessenden Frist abzuwenden. Die Frist darf einen Monat nicht übersteigen. (3) Die Vollstreckung ist unzulässig in Sachen, die für die Erfüllung öffentlicher Aufgaben unentbehrlich sind oder deren Veräußerung ein öffentliches Interesse entgegensteht. Über Einwendungen entscheidet das Gericht nach Anhörung der zuständigen Aufsichtsbehörde oder bei obersten Bundes- oder Landesbehörden des zuständigen Ministers. (4) Für öffentlich-rechtliche Kreditinstitute gelten die Absätze 1 bis 3 nicht. (5) Der Ankündigung der Vollstreckung und der Einhaltung einer Wartefrist bedarf es nicht, wenn es sich um den Vollzug einer einstweiligen Anordnung handelt.
مادة ١٧١ لا يُقتضى تدوين بنود للتنفيذ في الأحكام أو القرارات القضائية في حالات المواد ١٦٩ و١٧٠ الفقرة ١ إلى ٣.	**§ 171** In den Fällen der §§ 169, 170 Abs. 1 bis 3 bedarf es einer Vollstreckungsklausel nicht.
مادة ١٧٢ إذا لم تستجب الدائرة الرسمية في حالات المادة ١١٣ فقرة ١ الجملة الثانية وفقرة ٥ والمادة ١٢٣ للإلتزام المفروض عليها بموجب الحكم أو بموجب الأمر القضائي المؤقت فلمحكمة الدرجة الأولى بناءً على طلب وتحت تحديد أجل أن تهددها بقرار بتثبيت غرامة قهرية قد تصل قيمتها إلى عشرة آلاف يورو ضدها وأن تجبي الغرامة رسميًا بعد انقضاء الأجل. يجوز إعادة التهديد بالغرامة القهرية وتثبيتها وتنفيذها.	**§ 172** Kommt die Behörde in den Fällen des § 113 Abs. 1 Satz 2 und Abs. 5 und des § 123 der ihr im Urteil oder in der einstweiligen Anordnung auferlegten Verpflichtung nicht nach, so kann das Gericht des ersten Rechtszugs auf Antrag unter Fristsetzung gegen sie ein Zwangsgeld bis zehntausend Euro durch Beschluß androhen, nach fruchtlosem Fristablauf festsetzen und von Amts wegen vollstrecken. Das Zwangsgeld kann wiederholt angedroht, festgesetzt und vollstreckt werden.
الباب الخامس **أحكام ختامية وانتقالية**	**Teil V** **Schluss- und Übergangsbestimmungen**
مادة ١٧٣ إذا لم يحتوي هذا القانون على أحكام عن إجراء معين فتسري أحكام قانون تنظيم القضاء وقانون الإجراءات المدنية بما فيها	**§ 173** Soweit dieses Gesetz keine Bestimmungen über das Verfahren enthält, sind das Gerichtsverfassungsgesetz und die

المادة ٢٧٨ الفقرة ٥ والمادة ٢٧٨أ مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال إذا كانت الاختلافات الأساسية بين نوعي الاجراءات لا تستثني ذلك. تطبق أحكام البند السابع من قانون تنظيم القضاء على أن تحل محكمة الاستئناف الإدارية محل محكمة الاستئناف وتحل المحكمة الإدارية الاتحادية محل المحكمة الاتحادية العليا ويحل قانون الإجراءات المدنية محل قانون الإجراءات المدنية. مع مراعاة أن المحكمة المعرَّفة وفقًا للمادة ١٠٦٢ من قانون الإجراءات المدنية هي المحكمة الإدارية المختصة والمحكمة المعرَّفة وفقًا للمادة ١٠٦٥ من قانون الإجراءات المدنية هي محكمة الاستئناف الإدارية المختصة.	Zivilprozeßordnung einschließlich § 278 Absatz 5 und § 278a entsprechend anzuwenden, wenn die grundsätzlichen Unterschiede der beiden Verfahrensarten dies nicht ausschließen. Die Vorschriften des Siebzehnten Titels des Gerichtsverfassungsgesetzes sind mit der Maßgabe entsprechend anzuwenden, dass an die Stelle des Oberlandesgerichts das Oberverwaltungsgericht, an die Stelle des Bundesgerichtshofs das Bundesverwaltungsgericht und an die Stelle der Zivilprozessordnung die Verwaltungsgerichtsordnung tritt. Gericht im Sinne des § 1062 der Zivilprozeßordnung ist das zuständige Verwaltungsgericht, Gericht im Sinne des § 1065 der Zivilprozeßordnung das zuständige Oberverwaltungsgericht.
مادة ١٧٤ (١) يكون تأهيل وكيل المصلحة العامة لدى محكمة الاستئناف الإدارية والمحكمة الإدارية لممارسة الخدمة الإدارية العليا معادلًا للتأهيل لممارسة وظيفة القاضي إذا كان التأهيل مبنيًا على دراسة جامعية لمادة الحقوق لمدة ثلاث سنوات على الأقل وتدريب لمدة ثلاث سنوات في الوظيفة العامة واجتياز الامتحان المنصوص عليه بحكم القانون. (٢) تعتبر شروط الفقرة ١ مستوفاة بالنسبة للمشاركين في الحرب إذا كانوا قد استوفوا شروط الأحكام الخاصة التي تسري عليهم.	**§ 174** (1) Für den Vertreter des öffentlichen Interesses bei dem Oberverwaltungsgericht und bei dem Verwaltungsgericht steht der Befähigung zum Richteramt nach dem Deutschen Richtergesetz die Befähigung zum höheren Verwaltungsdienst gleich, wenn sie nach mindestens dreijährigem Studium der Rechtswissenschaft an einer Universität und dreijähriger Ausbildung im öffentlichen Dienst durch Ablegen der gesetzlich vorgeschriebenen Prüfungen erlangt worden ist. (2) Bei Kriegsteilnehmern gilt die Voraussetzung des Absatzes 1 als erfüllt, wenn sie den für sie geltenden besonderen Vorschriften genügt haben.
المواد ١٧٥ إلى ١٧٧ (ألغيت)	**§§ 175 bis 177 (weggefallen)**
المادتان ١٧٨ و١٧٩ ----	**§§ 178 und 179 ----**
مادة ١٨٠ إذا تم سماع إفادات الشهود والخبراء أو تحليفهم وفق قانون الإجراءات الإدارية أو وفق البند السابع من قانون الشؤون الاجتماعية بالمحكمة الإدارية فيجب أن يقع ذلك أمام القاضي المحدد في اللائحة الداخلية للمحكمة لتوزيع القضايا. تقرر المحكمة الإدارية بقرار عن شرعية رفض الإدلاء بالشهادة أو رفض تقديم تقرير خبير أو رفض أداء اليمين وفق قانون الإجراءات الإدارية أو وفق البند السابع من قانون الشؤون الاجتماعية.	**§ 180** Erfolgt die Vernehmung oder die Vereidigung von Zeugen und Sachverständigen nach dem Verwaltungsverfahrensgesetz oder nach dem Zehnten Buch Sozialgesetzbuch durch das Verwaltungsgericht, so findet sie vor dem dafür im Geschäftsverteilungsplan bestimmten Richter statt. Über die Rechtmäßigkeit einer Verweigerung des Zeugnisses, des Gutachtens oder der Eidesleistung nach dem Verwaltungsverfahrensgesetz oder nach dem Zehnten Buch Sozialgesetzbuch entscheidet das Verwaltungsgericht durch Beschluß.

المادتان ١٨١ و١٨٢ .... (أحكام التغيير)	**§§ 181 und 182 ----** (Änderungsvorschriften)
مادة ١٨٣ إذا أثبتت محكمة الدستور بالولاية بطلان أحكام قانونية للولاية أو قررت بطلانها فتبقى قرارت محاكم القضاء الإداري غير القابلة للطعن التي بنيت على النص المبطل دون مساس مع التحفظ على نص قانوني خاص للولاية قد يحكم بغير ذلك. لا يجوز التنفيذ بناءً على مثل هذا القرار. تسري المادة ٧٦٧ من قانون الإجراءات المدنية مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	**§ 183** Hat das Verfassungsgericht eines Landes die Nichtigkeit von Landesrecht festgestellt oder Vorschriften des Landesrechts für nichtig erklärt, so bleiben vorbehaltlich einer besonderen gesetzlichen Regelung durch das Land die nicht mehr anfechtbaren Entscheidungen der Gerichte der Verwaltungsgerichtsbarkeit, die auf der für nichtig erklärten Norm beruhen, unberührt. Die Vollstreckung aus einer solchen Entscheidung ist unzulässig. § 767 der Zivilprozeßordnung gilt entsprechend.
مادة ١٨٤ للولايات أن تقرر بشأن تسمية محكمة الاستئناف الإدارية "المحكمة الإدارية العليا" كما كان متبعًا في الماضي.	**§ 184** Das Land kann bestimmen, daß das Oberverwaltungsgericht die bisherige Bezeichnung "Verwaltungsgerichtshof" weiterführt.
مادة ١٨٥ (١) في ولايتي برلين وهامبورج يستخدم مصطلح الأحياء بدلًا من مصطلح المقاطعات المستخدم في المادة ٢٨. (٢) يمكن أن تحيد ولاية برلين وبراندنبورج وبريمن وهامبورغ ومكلينبورغ فوربومرن وسارلاند وشليزفيغ هولشتاين عن أحكام المادة ٧٣ الفقرة ١ الجملة الثانية.	**§ 185** (1) In den Ländern Berlin und Hamburg treten an die Stelle der Kreise im Sinne des § 28 die Bezirke. (2) Die Länder Berlin, Brandenburg, Bremen, Hamburg, Mecklenburg-Vorpommern, Saarland und Schleswig-Holstein können Abweichungen von den Vorschriften des § 73 Abs. 1 Satz 2 zulassen.
مادة ١٨٦ تسري المادة ٢٢ رقم ٣ في ولايات برلين وبريمن وهامبورغ مع مراعاة أنه لا يمكن تعيين الأشخاص الذين يعملون عملًا تطوعيًا بالإدارة العامة كقضاة غير محترفين. تسري المادة ٦ من القانون التمهيدي لقانون تنظيم القضاء مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.	**§ 186** § 22 Nr. 3 findet in den Ländern Berlin, Bremen und Hamburg auch mit der Maßgabe Anwendung, daß in der öffentlichen Verwaltung ehrenamtlich tätige Personen nicht zu ehrenamtlichen Richtern berufen werden können. § 6 des Einführungsgesetzes zum Gerichtsverfassungsgesetz gilt entsprechend.
مادة ١٨٧ (١) للولايات حق إسناد اختصاص النزاعات المالية للجمعيات العامة الكبرى إلى محاكم القضاء الإداري أو المحاكم التأديبية أو قضاء التحكيم ولها حق إلحاق محاكم العمل بهذه المحاكم وأن تنظم في إطا ذلك كوادرها وإجراءاتها.	**§ 187** (1) Die Länder können den Gerichten der Verwaltungsgerichtsbarkeit Aufgaben der Disziplinargerichtsbarkeit und der Schiedsgerichtsbarkeit bei Vermögensauseinandersetzungen öffentlich-rechtlicher Verbände übertragen, diesen Gerichten Berufsgerichte angliedern sowie dabei die Besetzung und das Verfahren regeln.

(٢) للولايات أن تصدر أحكامًا تحيد عن هذا القانون في الشؤون القانونية لتمثيل الموظفين وفي تأليف وإجراءات المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية. (٣) (ألغيت)	(2) Die Länder können ferner für das Gebiet des Personalvertretungsrechts von diesem Gesetz abweichende Vorschriften über die Besetzung und das Verfahren der Verwaltungsgerichte und des Oberverwaltungsgerichts erlassen. (3) (weggefallen)
مادة ١٨٨ ينبغي أن تجمع في هيئة قضائية واحدة أو مجلس قضائي واحد المواضيع المتعلقة بقضايا الرعاية باستثناء قضايا المساعدة الاجتماعية وقضايا قانون المساعدات المالية لطالبي اللجوء ومساعدة الشباب ورعاية ضحايا الحرب ورعاية بالغي الإعاقة والمساعدات الدراسية والتدريبية. لا يجوز المطالبة بالتكاليف القضائية (رسوم ونفقات) في مثل هذه الاجراءات ولا يسري هذا على النزاعات بين إدارات المساعدة الاجتماعية بشأن التسديد.	**§ 188** Die Sachgebiete in Angelegenheiten der Fürsorge mit Ausnahme der Angelegenheiten der Sozialhilfe und des Asylbewerberleistungsgesetzes, der Jugendhilfe, der Kriegsopferfürsorge, der Schwerbehindertenfürsorge sowie der Ausbildungsförderung sollen in einer Kammer oder in einem Senat zusammengefaßt werden. Gerichtskosten (Gebühren und Auslagen) werden in den Verfahren dieser Art nicht erhoben; dies gilt nicht für Erstattungsstreitigkeiten zwischen Sozialleistungsträgern.
مادة ١٨٩ يجب تأسيس مجالس قضائية متخصصة لدى محكمة الاستئناف الإدارية في القضايا التي يقضى فيها وفق المادة ٩٩ فقرة ٢.	**§ 189** Für die nach § 99 Abs. 2 zu treffenden Entscheidungen sind bei den Oberverwaltungsgerichten und dem Bundesverwaltungsgericht Fachsenate zu bilden.
مادة ١٩٠ (١) القوانين التالية تبقى سارية حتى في حال حيادها عن نص هذا القانون: ١. قانون موازنة الأعباء الصادر بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٥٢ (جريدة الاتحاد الرسمية ١ ص ٤٤٦) بنسخته المعدلة. ٢. قانون تأسيس دائرة رقابة اتحادية تعني بالتأمينات وصناديق الادخار لغرض البناء الصادر بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٥١ (جريدة الاتحاد الرسمية ١ ص ٤٨٠) في النسخة المُكملة لقانون تأسيس دائرة رقابة اتحادية تعني بالتأمينات وصناديق الادخار لغرض البناء الصادرة بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٠٥٤ (جريدة الاتحاد الرسمية ١ ص ٥٠١) ٣. (ملغاة) ٤. قانون توحيد الأراضي الصادر بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٥٣ (جريدة الاتحاد الرسمية ١ ص ٥٩١) ٥. قانون تمثيل الموظفين الصادر بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٥٥ (جريدة الاتحاد الرسمية ١ ص ٤٧٧) ٦. قانون تنظيم الشكاوى العسكرية الصادر بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ (جريدة الاتحاد الرسمية ١ ص ١٠٦٦)	**§ 190** (1) Die folgenden Gesetze, die von diesem Gesetz abweichen, bleiben unberührt: 1. Das Lastenausgleichsgesetz vom 14. August 1952 (Bundesgesetzbl. I S. 446) in der Fassung der dazu ergangenen Änderungsgesetze, 2. das Gesetz über die Errichtung eines Bundesaufsichtsamtes für das Versicherungs- und Bausparwesen vom 31. Juli 1951 (Bundesgesetzbl. I S. 480) in der Fassung des Gesetzes zur Ergänzung des Gesetzes über die Errichtung eines Bundesaufsichtsamtes für das Versicherungs- *und Bausparwesen* vom 22. Dezember 1954 (Bundesgesetzbl. I S. 501), 3. (weggefallen) 4. das Flurbereinigungsgesetz *vom 14. Juli 1953 (Bundesgesetzbl. I S. 591),* 5. *das Personalvertretungsgesetz vom 5. August 1955 (Bundesgesetzbl. I S. 477),* 6. die Wehrbeschwerdeordnung *(WBO) vom 23. Dezember 1956 (Bundesgesetzbl. I S. 1066),* 7. das Kriegsgefangenenentschädigungsgesetz (KgfEG) *in der Fassung vom 8. Dezember 1956 (Bundesgesetzbl. I S. 908),*

٧. قانون تعويضات أسرى الحرب بنسخته الصادرة بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٥٦ (جريدة الاتحاد الرسمية ١ ص ٩٠٨) ٨. *المادة ١٣ فقرة ٢ من قانون براءة الاختراع وقواعد الإجراءات بمكتب براءة الاختراع الألماني.* (٢) (ملغاة) (٣) (ملغاة) (١) لا تمس	*8. § 13 Abs. 2 des Patentgesetzes und die Vorschriften über das Verfahren vor dem Deutschen Patentamt.* *(2) (weggefallen)* *(3) (weggefallen)* (1) unberührt.
مادة ١٩١ (٢) (مادة معدلة) تبقى المادة ١٢٧ من قانون حقوق الموظفين بالقطاع العام والمادة ٥٤ من قانون التوظيف بالقطاع العام دون مساس.	**§ 191** (2) (Änderungsvorschrift) § 127 des Beamtenrechtsrahmengesetzes und § 54 des Beamtenstatusgesetzes bleiben
مادة ١٩٢ (مادة معدلة)	**§ 192** (Änderungsvorschrift)
مادة ١٩٣ يبقى في الولايات التي لا توجد فيها محكمة دستورية الاختصاص منقولًا لمحكمة الإستئناف الإدارية لهذه الولايات للفصل في النزاعات الدستورية داخل الولاية دون مساس حتى إنشاء محكمة دستورية فيها.	**§ 193** In einem Land, in dem kein Verfassungsgericht besteht, bleibt eine dem Oberverwaltungsgericht übertragene Zuständigkeit zur Entscheidung von Verfassungsstreitigkeiten innerhalb des Landes bis zur Errichtung eines Verfassungsgerichts unberührt.
مادة ١٩٤ (١) يسري على قبول الاستئناف أحكام القانون الساري حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ إذا جرى الآتي قبل ١ يناير ٢٠٠٢ ١. إذا كانت المرافعة الشفوية التي صدر فيها الحكم انتهت ورفعت ٢. إذا كان قلم كتاب المحكمة قد أرسل للأطراف القرار المقرر الطعن فيه والصادر بدون مرافعة شفوية (٢) يسري فيما عدا ذلك على قبول طريق الطعن في القرار القضائي القانون الساري حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ إذا كان القرار القضائي قد أعلن عنه أو نطق به أو كان قد تم تبليغه بصورة رسمية بدلًا من النطق به قبل تاريخ ١ يناير ٢٠٠٢.	**§ 194** (1) Die Zulässigkeit der Berufungen richtet sich nach dem bis zum 31. Dezember 2001 geltenden Recht, wenn vor dem 1. Januar 2002 1. die mündliche Verhandlung, auf die das anzufechtende Urteil ergeht, geschlossen worden ist, 2. in Verfahren ohne mündliche Verhandlung die Geschäftsstelle die anzufechtende Entscheidung zum Zwecke der Zustellung an die Parteien herausgegeben hat. (2) Im Übrigen richtet sich die Zulässigkeit eines Rechtsmittels gegen eine gerichtliche Entscheidung nach dem bis zum 31. Dezember 2001 geltenden Recht, wenn vor dem 1. Januar 2002 die gerichtliche Entscheidung bekannt gegeben oder verkündet oder von Amts wegen an Stelle einer Verkündung

	zugestellt worden ist. **(3)** Fristgerecht vor dem 1. Januar 2002 eingelegte Rechtsmittel gegen Beschlüsse in Verfahren der Prozesskostenhilfe gelten als durch das Oberverwaltungsgericht zugelassen. **(4)** In Verfahren, die vor dem 1. Januar 2002 anhängig geworden sind oder für die die Klagefrist vor diesem Tage begonnen hat, sowie in Verfahren über Rechtsmittel gegen gerichtliche Entscheidungen, die vor dem 1. Januar 2002 bekannt gegeben oder verkündet oder von Amts wegen an Stelle einer Verkündung zugestellt worden sind, gelten für die Prozessvertretung der Beteiligten die bis zu diesem Zeitpunkt geltenden Vorschriften. **(5)** § 40 Abs. 2 Satz 1, § 154 Abs. 3, § 162 Abs. 2 Satz 3 und § 188 Satz 2 sind für die ab 1. Januar 2002 bei Gericht anhängig werdenden Verfahren in der zu diesem Zeitpunkt geltenden Fassung anzuwenden.
(٣) يعتبر الطعن في القرارات الصادرة بشأن إجراءات المعونة القضائية المرفوع خلال أجله وقبل تاريخ ١ يناير ٢٠٠٢ مقبولًا من قبل محكمة الإستئناف الإدارية. (٤) تسري على الإنابة عن الأطراف في الدعاوى التي أصبحت قائمة قبل تاريخ ١ يناير ٢٠٠٢ أو على الدعاوى التي كان قد بدأ سريان أجل رفعها قبل هذا اليوم وعلى طرق الطعن ضد القرارات القضائية التي كانت قد أعلنت أو كان قد نطق بها أو كان قد تم تبليغها بصورة رسمية بدلًا من النطق بها قبل تاريخ ١ يناير ٢٠٠٢ القوانين التي كانت سارية حتى هذا الوقت. (٥) يبدأ بتاريخ ١ يناير ٢٠٠٢ العمل بالمادة ٤٠ الفقرة ١ الجملة الأولى والمادة ١٥٤ الفقرة ٣ والمادة ١٦٢ الفقرة ٢ الجملة الثالثة والمادة ١٨٨ الجملة الثانية على القضايا والإجراءات التي تنظر فيها المحكمة في ذلك الوقت.	
مادة ١٩٥ (١) (سريان المفعول) (٢) إلى (٦) (ألغيت أوتغيرت أوتم تعديلها) (٧) تسري على الأحكام القانونية وفق المادة ٤٧ والتي تم الإعلان عنها قبل تاريخ ١ يناير ٢٠٠٧ الآجال المحددة بموجب المادة ٤٧ الفقرة ٢ بنسختها الصادرة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ حتى وقف العمل بها.	**§ 195** **(1)** (Inkrafttreten) **(2)** bis (6) (Aufhebungs-, Änderungs- und zeitlich überholte Vorschriften) (7) Für Rechtsvorschriften im Sinne des § 47, die vor dem 1. Januar 2007 bekannt gemacht worden sind, gilt die Frist des § 47 Abs. 2 in der bis zum Ablauf des 31. Dezember 2006 geltenden Fassung.